

مجلة

مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَشْرِقِ

« مجلّة المجمع العلمي البكري سابقاً »



شعبان ١٤٠٩ هـ

نيسان (إبريل) ١٩٨٩ م

التعريف والنقد

إصلاح الإصلاحي

الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي

لقد سررت كثيراً ، يوم جاءتني نسخة من كتاب « إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النوري مما فسر من أبيات الحماسة » لأبي محمد الأعرابي الأسود الغندجاني ، لشغفٍ قديمٍ بحماسة أبي تمام منذ أن عرفناها وقرأنا معظمها أيام الطلب ، وكانت مقررة علينا ، مما جعلني حريصاً على اقتناء ما ينشر عنها من كتب ودراسات ، ولما تحوَّيه كتبُ أبي محمد إلى خفة محلها من علم غزير وفوائد عزيزة من الشعر والأخبار والأنساب . وقد أحسن القفطي في وصفها إذ قال : « ولعمري ، إن كتبه من فواكه الكتب ، وإنها لنعم الممتع لأهل الرغبة والطلب » .

لقد سررت كثيراً ، وراقني مظهره طباعة وإخراجاً ، ولم أشك في طيب مخبره ضبطاً وتعليقاً وتخريجاً . وذلك لأن ناشره معهد المخطوطات العربية بالكويت ، والقائمون عليه موصوفون بالجد والإخلاص في البحث عن كنوز التراث العربي الإسلامي ، والحفاظ عليه ، والاهتمام به ، والحرص على إخراج المفيد منه على مستوى عالٍ من التحقيق . ويشهد بذلك ما قام به المعهد من أعمال جلييلة في زمن قصير من عمره قضاه بالكويت . ونسأل الله سبحانه أن يرفع دعائم هذا الصرح العلمي الشامخ ، ويحميه من عوادي الزمان ، وطوارق الحداث ، وغوائل السياسة الفتانة القتالة . ثم لأن تحقيق الكتاب قد تم على يدي باحث فاضل أصبح اسمه مقروناً باسم مؤلفه ، بعدما عرف بفضل عناية بآثاره ، فأخرج له كتابين من قبل وهما « فرحة الأديب » و « أسماء خيل العرب

وأنسابها وذكر فرسانها ، ، بالإضافة إلى قيامه بنشر نصوص تراثية أخرى ، وإشرافه على الرسائل العلمية . وليس بمستنكر بعد ذلك أن المعهد لم يُعَين بمراجعة الكتاب قبل نشره . فالكتاب صغير ، والمحقق معروف ، ثم بآثار صاحبه خبير . فلم يكن في حسابي يومئذ أن يريني من هذا الكتاب اللطيف الطريف مارابني ، وأن يشغلني منه ما شغلني فيما بعد . وقد يُؤثّر الحذر من مأمته !

فبينما كنت أتصفح الكتاب ذات يوم عنت لي هنات ، لم أر بها بأساً . فكلنا خطاء ولا يضير عملاً أن يكون فيه تقص أو قصور ، فذلك من طبيعة العمل البشري لاحالة . ومضيتُ أقرأ ، فوجدت المحقق الفاضل يعزو إلى شرح الحماسة للخطيب التبريزي كلاماً أنكرته ، فلما رجعت إلى الشرح المذكور لم أجده فيه ، وزاد عجبني ، ففرغت إلى فهرس المراجع ، فإذا بالمحقق الكريم يعدّ تعليقة الرافعي على الحماسة طبعة من طبعات شرح التبريزي ! ثم بدأت من أول الكتاب أقرؤه بروية وإنعام نظر ، وأتبع تعليقات المحقق الكريم ، فوقفتُ له على ما وقفت من الأغاليط والتخاليط ، والخروج بعض الأحيان - وذلك الخطب الجلل - على ما يقتضيه صريح العقل من أوائل أصول التحقيق .

وعندئذ صحّ عزمي على تقويم ما عوجّ من أمر هذا الكتاب القيم ، وقد حفزني إلى التجرد له عدة أمور : أولها صدور الكتاب من معهد المخطوطات ، وله ماله من مكانة جلييلة في نفسي ونفس كل غيور على التراث العربي الإسلامي . والثاني كون محقق الكتاب أستاذاً جامعياً يَرجى منه أن يكون قدوة لتلامذته في استقامة منهج البحث والدقة والتثبت ، فإن حاد مثله عن الجادة ، فإن من يعتز بإشرافه عليه وتوجيهه له أخرى بأن يحيد عنها ، وأخيراً حقّ هذا التراث علينا أن

تتظافر جهودنا جميعاً على تنقيته من الشوائب ، وتقديمه إلى الدارسين بصورة أقرب ماتكون من الصحة والكمال . وذلك في سبيل خدمة هذا اللسان العربي الذي اختاره الله سبحانه لكتابه العزيز.

وأخذتُ أعلق ما يبدو لي على هوامش نسختي ، ولكن لم يكن عندي شيء من النسختين اللتين اعتمد عليهما المحقق في تحقيق الكتاب ، فخشيت ، إذا بنيت كلامي كله على تذوق وقياس ومراجعة المصادر الأخرى فحسب ، أن أخطو على دحض وأمضي على غرر . فسعيتُ للحصول عليها . وهما نسختان : إحداها قديمة وهي الأصل ، والأخرى حديثة منقولة عن الأولى ، فحصلتُ على صورة من النسخة الحديثة في صيف العام الماضي ، وقد زودني بها مشكوراً الأستاذ الدكتور حمزة حسن الفهر مدير معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، فعارضتُ المطبوع عليها ، ودوّنت ملاحظاتي . وتابعت جهدي للحصول على صورة من الأصل ، فبقي ماكتبته مسودة حولاً كريئاً ، إلى أن ظفرتُ بالنسخة المذكورة في صيف هذا العام ١٤٠٨ هـ . وجزى الله خير الجزاء الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، الذي تكرم ، فأعارني نسخته المصورة ، ثم سمح لي بتصوير نسخة منها ، فطوّقتي منة كبيرة لاتفي بها هذه الكلمات .

ملاحظات عامة

أريد أن أسجل أولاً ملاحظات عامة معدودات ، تتعلق بمقدمة المحقق الفاضل ، ومنهجه في تحقيق النص والتعليق عليه ، وتكون بمنزلة التراجم للملاحظات الخاصة التي تليها .

(١) ترجمة المؤلف

تحدث المحقق في مقدمته عن موضوع الكتاب وعنوانه ، وديوان الحماسة وميزاته ، وترجم للنري ، وأشار إلى مصادر كتابه « تفسير معاني أبيات الحماسة » ، ثم تكلم على نقداً الفندجاني ومنهجه فيها ، وختمها بوصف نسختي الكتاب ، ومنهجه في تحقيق النص . أما مؤلف الكتاب فقد سبق أن درس المحقق « حياته ومؤلفاته ومنهجه في ردوده والدوافع الكامنة وراء ذلك .. » في مقدمة أول كتاب أخرجه من كتبه ، وهو « فرحة الأديب » الذي صدر في دمشق سنة ١٤٠٠ هـ أي قبل خمس سنوات من صدور « إصلاح ماغلط فيه النري » ، مما أغناه عن تكراره في هذا الكتاب ، وكتاب « أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها » الذي نشره سنة ١٤٠٢ هـ . وذلك يدل على أن المحقق الفاضل لم يعثر في المصادر خلال هذه السنوات الخمس على خبر جديد يكشف عن جانب مجهول من جوانب حياة الفندجاني .

(أ) أول ما أريد أن أشير إليه بهذا الصدد أن في الجزء الرابع من إنباه الرواة للقفطي (١٧٤ : ١٧٥) ترجمة للفندجاني لم يطلع عليها المحقق . والجديد المهم الذي تضيفه هذه الترجمة إلى ماورد في المصادر الأخرى من معلومات قليلة هو تحديد سنة وفاته . يقول القفطي : « وقيل لي ، أو طالعت - الشك مني - إنه توفي بالفندجان في سنة ست وثلاثين وأربعمائة . »

هذا الجزء الرابع من الإنباه قد صدر سنة ١٣٩٣ هـ . وليس غريباً أن يفوت الدكتور سلطاني في بحثه عن ترجمة الفندجاني الرجوع إلى هذا المصدر ، ولو أنه قد مضى على صدوره نحو سبع سنوات حينما أخرج

فرحة الأديب ، وخمس سنوات أخرى لما نشر كتاب « إصلاح ماغلط فيه النري » ، فلم يقف على تأريخ وفاة المؤلف ، وظلّ يثبت على غلاف كل من الكتب الثلاثة أنه « كان حيّاً سنة ٤٣٠ هـ » أخذاً من الورقة الأولى مخطوطة الكتاب الأخير ، وهي سنة تأليفه . ثم ليس غريباً أن يرجع في ترجمة النري التي أوردها في مقدمة هذا الكتاب « إصلاح ماغلط فيه النري » إلى كتاب الإنباه ، ولا يخطر بباله أن ينظر في فهرس الكتاب ، لعله يجد ذكراً للغندجاني أو شيخه أبي الندى . ولكن الغريب حقاً أنه رجع إلى كتاب « حماسة أبي تمام وشروحه » للدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، وأحال من المقدمة بصدد تعداد شروح الحماسة على ص ٦٢ وما بعدها منه ، وهو الفصل الذي عنوانه « ثبت شروح الحماسة » . ويليه دراسة الشروح الموجودة ، وأول شرح درسه الدكتور عسيلان هو . « معاني أبيات الحماسة » للنري . وبعدما فصل القول في خصائص هذا الشرح (ص ٦٨ - ٧٨) ناقش كتاب الغندجاني هذا في الرد على النري (٧٩ - ٨٣) واستهل الكلام بترجمة للغندجاني ، صرح فيها بأنه « توفي بالغندجان سنة ست وثلاثين وأربعمائة » . وأشار في الهامش إلى مصادر ترجمته ، وأولها : « إنباه الرواة » ! فهل رجع الدكتور سلطاني إلى هذا الكتاب في تعداد شروح الحماسة ، ولم يطلع على هذا الفصل القيم الذي يليه في دراسة شرح النري وردّ الغندجاني عليه ، وهو الذي ينبغي أن يعنيه في هذا الكتاب قبل الفصول الأخرى كلها^(١) ؟

(١) ذكر المحقق أن عدد من عُرف من شراح ديوان الحماسة بلغ خمسة وثلاثين شارحاً ، وهو العدد الذي وصل إليه الدكتور عسيلان في كتابه ، وقد أحال عليه الدكتور سلطاني .
لعل من المفيد هنا أن أشير إلى بحث قُتّم بعنوان « كتب الحماسة في الأدب العربي » في السنة =

(ب) وفي هذا الجزء الرابع من الإنباه (ص ١٨٧) ترجمة لأبي الندى شيخ الغندجاني أيضاً وهي مع اختصارها مفيدة . وقد ذكر القفطي من تلاميذ أبي الندى ، علي بن الحارث البياري صاحب « شرح الحماسة » و « كتاب صنعة الشعر »^(١) .

(ج) ويضاف إلى مؤلفات الغندجاني التي ذكرها الدكتور سلطاني في مقدمة « فرحة الأديب » شرحه لحماسة أبي تمام . وكانت نسخة منه عند البغدادي . انظر الخزانة ١ : ٢٢ ، وقد نقل نصوصاً من هذا الشرح الخزانة ٧ : ٢٩١ و ٨ : ٣٨ ، ٤١ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) وصف نسخة الكتاب

قد أوجز المحقق الفاضل في وصف نسخة الكتاب (ص ١٦) إيجازاً شديداً فلم يتجاوز كلامه خمسة أسطر ، بينما استغرق وصفه عند الأستاذ حمد الجاسر أربعة عشر سطراً في مقاله الآتي ذكره في مجلة العرب . ويمتاز وصف الأخير بأنه تكلم على الخصائص الإملائية للنسخة ، وأشار إلى هوامشها ، وأورد التملك الموجود في صفحة العنوان . وكل ذلك يخلو منه وصف الأستاذ المحقق . ثم صرح الأستاذ حمد بأن ناسخ الأصل « هو ناسخ كتاب فرحة الأديب في سنة ٥٩٢ هـ ... والكتابان في مجلد » . وأعاد

الثانية من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة ١٤٠١ هـ ، قد استطاع صاحبه الأستاذ بدر الزمان محمد شفيع النيبالي أن يصل في استقصائه إلى اثنين وخمسين شرحاً لحماسة أبي تمام . وسجلت ذلك للإفادة فحسب ، لأن البحث مخطوط ، غير قاصد لنقد ماورد في مقدمة الدكتور سلطاني أو كتاب الدكتور عسيلان الذي زاد أربعة عشر شرحاً على ماورد في كشف الظنون .

(٢) قد أشار العلامة للمبني في محاضراته « ماذا رأيت بخزائن البلاد الإسلامية » إلى وجود نسخة من شرح البياري في مكتبة راجب باشا . انظر مجلة الجمع العلمي الهندي ١٠ :

هذا الكلام في وصف نسخة « فرحة الأديب » (العرب ٩ : ٣٥٠) ،
فالخط واحد ، والناسخ واحد . أما تأريخ نسخه لكتاب « إصلاح ماغلط
فيه النري » فلا نستطيع تحديدها بالضبط ، للنقص الواقع في آخر
الكتاب ، فيجوز أن يكون سنة ٥٩٢ هـ نفسها كما يرى الدكتور عسيلان
في كتابه « حسنة أبي تمام وشروحها » (ص ٨٠ الهامش ٥) ، لأن
الكتابين مجموع أوراقهما نحو ١٢٤ ورقة فقط ، ويجوز أن يكون قريباً من
التأريخ المذكور .

أما الدكتور سلطاني فلا يشير في وصفه هنا إلى أن الكتابين في مجلد
واحد ، وأن ناسخهما واحد ، وأنه نسخ « فرحة الأديب » سنة ٥٩٢ هـ ،
وهو الذي حقق « فرحة الأديب » من قبل ، بل يكتفي بقوله
(ص ١٦) : « سقطت منها آخر صفحاتها ، وفيها تأريخ النسخ ، غير
أن خطأ لا يعتمد عن القرنين الخامس أو السادس الهجريين » كأنه قد
اهتدى إلى ذلك لمعرفة بالخطوط من غير قرينة واضحة أخرى في
الأصل نفسه !

(٣) ضبط النص وتحريره

المهمة الأولى لمن يقوم بتحقيق كتاب أن يُعنى بضبط النص
وتحريره . ولكن رأيت الدكتور سلطاني أكثر اهتماماً بالتعليقات
والحواشي . والحق أنه لم يعد العدة لتحرير النص ، وأكد أقول إن هذا
النص العتيق قد هان عليه خطبه ، فلم يأخذ له أهفته .

وذلك أن أبا محمد الأعرابي قد ألف كتابه هذا للرد على أبي عبد الله
النري في كتابيه في تفسير معاني أبيات من أبيات الحامسة . وقد وصلت
إلينا ، كما سبق ، نسخة منه من القرن السادس الهجري ، وهي نسخة
جميلة ، مضبوطة غالباً ، مقابلة ، لكنها لا تخلو من سقط وتصحيف .

وهناك نسخة أخرى حديثة منقولة من الأصل المذكور . فلا ميزة لها ، إلا أنها بقلم عالم كبير من علمائنا ، وهو العلامة الشنقيطي رحمه الله (٣) .

ومن حسن حظنا قد سلخ التبريزي في شرحه للحجاسة معظم كتاب أبي محمد الذي يشتمل على ٩٣ فقرة . فنقل التبريزي منها ٦٠ فقرة بتمامها أو جلّ كلامها مصرّحاً بنقله عنه ، وه فقرات من غير تصريح (٦٠ + ٥ = ٦٥) فتكوّن هذه الفقرات نسخة أخرى مستقلة ناقصة من كتاب أبي محمد ، وتنقصها ٢٨ فقرة .

وقد نقل عبد القادر البغدادي - وكانت عنده ، فيما يبدو ، نسخة مستقلة من هذا الكتاب - في الخزانة ٩ فقرات (١ ، ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٨٩) ، وقد تكررت منها الفقرتان ١٢ و ٣٦ في شرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ و ٧ : ٢٧٦ ، ونقل فقرة أخرى (١٥) في شرح شواهد الشافية : ٥٠ (المجموع ١٠ فقرات) . وقد انفرد البغدادي بنقل الفقرة ٨٩ بينما شارك التبريزي في الأخرى .

أما أبو عبد الله النوري المنقود ، فقد وصلتنا نسخة فريدة من أحد كتابيه في تفسير معاني أبيات الحماسة ، حققه عنها الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، ونشره سنة ١٤٠٣ هـ . ولم يصلنا الكتاب الثاني حتى نظفر بالنص المنقود بأسره ، ونحمد الله على أن هذا المطبوع يتضمن نص (٥٦) فقرة مما أورده الغندجاني في نقده ، فكأنها نسخة ناقصة أخرى

(٣) ويلاحظ أن المحقق الفاضل يسمي النسختين « الأصلين » أحياناً ، و « الأصول » أحياناً أخرى ! كما سترى في ثنايا كلامه المنقول في الملاحظات الخاصة الآتية . وكذلك يرمز إلى نسخة الشنقيطي بعض الأحيان بحرف « ش » بينما سماها في المقدمة « ب » انظر ص ٢٩ الهامش .

تشتمل على النص المنقود فقط من ٥٦ فقرة من كتاب أبي محمد .

وجدير بالذكر أن الدكتور سلطاني قد سبقه إلى نشر نصوص من كتاب أبي محمد هذا : أولاً : العلامة حمد الجاسر من مجلة العرب (٩ : ٢٦٢ : ٢٨٧) سنة ١٣٩٤ هـ . وتحتوي نشرته على مقدمة الكتاب و ١٣ فقرة طويلة ، وفهرس الأمثال الواردة في الكتاب ، ومعظم حواشي المخطوط ، مع ترجمة للمؤلف ووصف لمخطوط الكتاب . وثانياً : الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، فقد نشر في آخر كتاب النري ملحقاً يضم الفقرات التي تقل منها الغندجاني ، ولم ترد في كتاب النري هذا . ومجموعها عنده ٣٦ فقرة . وقد فاتته الفقرة ٥٤ فإنها أيضاً لم ترد في كتاب النري .

في ضوء ماقدّمنا يجب على من يتصدى لتحقيق كتاب الغندجاني هذا :

- (أ) أن يعتمد أصله ، ويستفيد بنسخة الشنقيطي المنقولة عنه .
- (ب) أن يعدّ منقولات التبريزي والبغدادى نسختين ناقصتين من الكتاب ، مع أهميتهما لمكان الناقلين ، ويستعين بهما في تصحيح سهو أو تحريف أو إكمال سقط ، ويستفيد بتعقيبهما على ماينقلان أحياناً .
- (ج) أن يرجع إلى كتاب النري المطبوع في توثيق نص النري المنقود ، مع ملاحظة أنه نشر عن نسخة فريدة ، وأنها قد تختلف عن النسخة التي وقف عليها الغندجاني .
- والنظر في النشرتين السابقتين لنصوص من الكتاب لا يخلو من فائدة ، وخاصة نشرة العلامة حمد الجاسر .

تلك هي الخطوات الأساسية التي يبنى عليها - فيما أعتقد - تحقيق مثل هذا الكتاب . فلننظر ماذا فعل الدكتور سلطاني .

أولاً : لم يلتفت الدكتور إلى كتاب النري البتة ، فحرم نفسه الاستفادة منه في توثيق منقولات النري عند الغندجاني وتقويمها في مواضع كثيرة . (انظر مثلاً الملاحظات : (٣١ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٨٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٩) .

ثانياً : رجع إلى شرح التبريزي ، ولكن عثر هنا عثرة لا تقال لمثله ، فظل يرجع إلى شرح الرافعي إلى الفقرة ٥٦ ، وهو يحسب أنه شرح التبريزي حقاً (طبعة بولاق) لم يبق عنده للاستفادة منه في تقويم نص الغندجاني أو توثيقه إلا ١٩ فقرة من ٦٥ فقرة ، فهل استفاد في هذه الفقرات التسع عشرة ؟ نعم ، استفاد في تخريج الأبيات الحماسية وبعض الأخبار . أما تحرير النص فلم يستعن به في ذلك ، وإن استعان فقلما أصاب ! (انظر الملاحظات : ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٦٥ ، ١٧٣) .

ثالثاً : ورجوعه إلى كتابي البغدادي : الخزانة وشرح أبيات المغني أيضاً لم يكن في سبيل الاستفادة منها في تحرير النص والتعليق عليه من هذه الناحية . (انظر الملاحظات : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٤٤ ، ١٧٦) .

أما النصوص التي نشرها من هذا الكتاب العلامة حمد الجاسر والدكتور عسيلان فلم يحفل بها الدكتور سلطاني ، مع أن نشرة العلامة حمد دون تحقيق ، قد تفوق نشرة الدكتور سلطاني من بعض النواحي . فهي أقل خطأ وأقرب إلى الأصل ، وقد أثبت الأستاذ حمد هوامش الأصل ، بينما أغفلها المحقق في الغالب . ووصف الأستاذ حمد لمخطوطة الكتاب أتم من وصفه كما سبق . فالدكتور سلطاني اقتصر في تحقيق النص على الأصل والنسخة المنقولة عنه ، فقال وهو يذكر منهجه (ص ١٧) :

« - اتخذتُ النسخة (أ) أصلاً ، وعنهما نسختُ النص .

- ثم قابلتُ ذلك بالنسخة (ب) فاستوى لديّ النص بمحمد الله تاماً .

« بذلتُ له من بقْد كل ما ينبغي من ضبط وتوثيق .. مستعينا بما أتبع لي من أمهات المصادر في الشعر ودواوينه ومجاميعه ، والمعاجم والأمثال والبلدان والتأريخ والأيام والأنساب والطبقات .. مما تجد تتاجه في المتن وحواشي التحقيق . » انتهى كلامه ، والنقط منه ، والخط تحت عبارته مني .

وقد تعجبتُ كثيراً لما قرأتُ كلام المحقق هذا ، فإنَّ خارقة من الخوارق عندي أن يكون نص عتيق من كتب الغندجاني التي تحوي من نوادر الشعر والأخبار والأمثال مالا نجده أحياناً في المصادر الأخرى ، « قد استوى » على أصل وحيد ، ونسخة منقولة عنه ! وذلك إذا فرضنا أن المحقق قد أخذ بجميع أسباب الدقة والحذر في نسخ النص من الأصل ثم معارضة نسخته به وبالنسخة المنقولة الأخرى . فكيف باستوائه إذا أخلَّ بمعظمها أو بعضها ؟ ولاشك أن المحقق الفاضل بذل جهداً كبيراً في الرجوع إلى المصادر الأخرى الكثيرة التي أشار إليها ، ولكن ذلك لا يتدارك ما أغفله من أوائل الأمور ، فأبت أعجازه إلا التواء .

ثم هل اتخذ الأستاذ المحقق النسخة (أ) أصلاً وعنهما نسخ النص ، مدرّكاً ما يعني قوله هذا كلَّ الإدراك ؟ وهل قابل مانسخه بعد ذلك بنسخة الشنقيطي (ب) ؟

يبدو أن المحقق الفاضل اكتفى بنسخ النص من الأصل ، ثم لم يعرض مانسخه على الأصل مرة أخرى . وأنه نسخ العبارة فقط غير ملتفت إلى ضبط الكلمات في الأصل و (ب) ، مع أن من أصول

التحقيق أن يلتزم المحقق ضبط النص كما في الأصل ، وخاصة إذا كان الأصل موثقاً ومقابلاً ، إلى أن يتحقق عنده خطؤه ، فيعدل عنه إلى الصواب ، وينبّه على ما في أصله . فليس يعني اتخاذ نسخة أصلاً مُعْتَمِداً أن ينسخ منه النص فقط ، ويُهْمِل ما اجتهد فيه ناسخه من ضبط الكلمات . وكذلك يبدو أن الأستاذ المحقق لم يقارن بين الأصل و (ب) مقارنة دقيقة . والدليل على ما قلنا وجود الظواهر الآتية في تحقيق النص :

(١) سقطت كلمات من النص المطبوع في عدة مواضع ، وهي موجودة في الأصل و (ب) كليهما . (انظر الملاحظات ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٢) .

(٢) وقع سهو في النسخ عن الأصل ، وبقي دون تصحيح ، لأنّ المحقق لأعرض مانسخه على الأصل ، ولأقارنه بنسخته المساعدة (ب) . (انظر مثلاً : الملاحظات ٣٦ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١١٨ ، ١٣٦) .

(٣) عدل المحقق أحياناً في ضبط الكلمات عن الصواب الوارد في الأصل و (ب) إلى ضبط آخر صحيح ، ولم ينبّه على ذلك . (انظر الملاحظات ٣٩ ، ٥٢ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ١٧٧) .

(٤) وأحياناً أخرى عدل عن الصواب الثابت في النسختين إلى خطأ ، ولم ينبّه على ذلك . (انظر الملاحظات ٧ ، ٥٦ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠) .

(٥) أثبت الكلمة أو ضبطها خطأ ، كما في الأصل ، ولم يرجع إلى نسخة الشنقيطي (ب) الذي أثبتتها على الصواب . (انظر الملاحظات ٩ ، ٣٨ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٤٢) .

(٦) صحح الخطأ الواقع في الأصل بالرجوع إلى مصدر آخر ، مع أن

النص في (ب) على الصواب (انظر الملاحظة ٢٤) .
 (٧) النص في الأصل غير مضبوط ، فلم يرجع المحقق إلى (ب) التي ضبطته ، وأخطأ في الضبط . (انظر الملاحظات ٤١ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٧٠ ، ١٧٥) .

(٨) في الأصل ضرب أو تصحيح ، فلم ينتبه له المحقق ، ولم يرجع إلى الشنقيطي الذي أثبت النص في (ب) على الصواب . (انظر الملاحظتين ٣٢ ، ٥١) .

زد على ماسبق الأمور الآتية :

(١) أخطأ المحقق في قراءة النص في مواضع كثيرة ، وصحّفه ، وحرّفه . (انظر الملاحظات ١ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٣) .

(٢) أقحم الهامش في النص في مواضع (انظر الملاحظات ١٢ ، ٥١ ، ٧٠ ، ١٠٩) .

(٣) في الأصل سقطات وتصحيقات وأخطاء في الضبط ، لم ينتبه لها المحقق الفاضل . (انظر مثلاً : الملاحظات ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٢) .

(٤) أثبت في موضع نصّ النسخة المساعدة دون الأصل ، ولم يشر إلى ذلك . (انظر الملاحظة ٨٥) .

(٥) لم يثبت المحقق الفاضل هوامش أصله إلا نادراً ، بينما رأينا التبريزي معنياً بنقل نص الغندجاني مع الهوامش الواردة في نسخته ، في مواضعها في داخل النص . ولأهميتها كان الأستاذ العلامة حمد الجاسر أيضاً

حريصاً على إثباتها في نشرته لنصوص من الكتاب في مجلة العرب . وكثير منها في شرح الأمثال والأمكنة الواردة في النص . ومنها ما يشير إلى خلافاً في الرواية ، وغير ذلك . ومن الطريف أن المحقق الفاضل قد تقل في التعليق على أحد الأعلام عبارة عن شرح التبريزي ، وهي ثابتة تحت العَلَم المذكور بين السطرين في الأصل وفي الهامش في نسخة الشنقيطي (ب) ، فحرص التبريزي على إثبات هذا الهامش مع النص في شرحه . بينما أغفله المحقق إغفالاً ، ثم استعاره من شرح التبريزي ! (انظر الملاحظة ١٦٨) .

(٦) قال المحقق في بيان منهجه في تحقيق النص (ص ١٧) : « إذا صادفت في النص خطأ في النحو أو غيره أبدلته بصوابه - يستوي في ذلك صدوره عن المؤلف أو النسخ - وأشارت إلى ذلك في الحاشية ، فأحقق بذلك غايتين : تقديم الصواب في المتن لقرائه فأجنبهم تعلم الخطأ . والتزام الأمانة ببيان الصورة الحقيقية للنص في الحاشية لمن يعينهم ذلك من الباحثين » .

التعديل في النص ، وخاصة إذا عرف صدوره كذا عن المؤلف ، أمر له خطره . فهو يقتضي من المحقق أن يكون شديد الحذر . بالغ التيقظ ، طويل الأناة ، مع سعة الاطلاع ، وقمرس بأساليب العربية وأسلوب المؤلف . فلا يؤمن الإقدام عليه إلا بعد تثبيت ، ومراجعة ، وتنقيب ، وتقليب لوجوه الصواب التي يحتملها النص . فهو سيف هندواني لا يسوغ إلا لمن يعرف جيداً متى يسله ومتى يغمده . وقد يخفف من وقعه أن يثبت المحقق في الهامش ماورد في الأصل أداء للأمانة ، كما وعد الدكتور سلطاني بالتزامها في مقدمته . ولكن المؤسف أنه لم يف بوعده . وقد رأينا من قبل عدوله عن أصله ، أو عن أصله ونسخته المساعدة

جميعاً ، دون تنبيه . ثم قد يتسرع لى تخطئة ما في أصله ، إذا وجد النص في مصدر آخر على وجه مختلف ، ودون تعليل . (انظر الملاحظات ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ١١٢ ، ١٥٨) .

وأغرب شيء وقعت عليه من هذا الباب ، مما أعياني تفسيره ، أن المحقق الفاضل حذف في ثلاثة مواضع ، الخطأ الوارد في نص النري المنقود ، وأثبت مكانه الصواب الذي أورده الغندجاني في نقده فيما بعد . فأصبح النقد لاعمى له ، لارتفاع الخلاف بين الناقد والمنقود ! والجدير بالذكر أن المحقق لم يُشر في موضعين إلى ما في أصله وتعديله في النص ! أما الموضع الثالث الذي نبّه فيه على ذلك فإن الصواب فيه غير ماذهب إليه كل من النري والغندجاني . (انظر الملاحظات ٩٤ ، ١٤٨ ، ١٥٩)

(٤) التعليقات

لقد بذل المحقق الفاضل جهداً كبيراً يُشكر عليه في تعليقاته ، يلمسه القارئ في صفحات الكتاب . وفهرس المصادر . وكنا نتنى لو أتم هذا الجهد بقدر أكبر من الدقة والروية والتعمق ، فخلت من الحشو ، والاضطراب ، والتكرار ، والاشتغال عن المهم بما لا يجدي كثيراً في خدمة النص ، في عدة مواضع . (انظر مثلاً الملاحظات ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٨٤ ، ١٢٠) ثم أوقعت العجلة في أوهام أخرى . (انظر مثلاً الملاحظات ٦٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠) .

ولكن الذي رمى تعليقات المحقق بثالثة الأثافي ، فأصبحت تعليقاته التي أحال فيها على شرح الحماسة للتبريزي من أول الكتاب إلى ص ١١١ (٥٥ فقرة) كلها غلطاً محضاً لا يعبأ به ، ولا يعول عليه ، هو اعتماده فيها على طبعة مصورة لشرح الرافعي معتقداً أنها طبعة من طبعات شرح

التبريزي ! فلما ذكر شرح التبريزي ضمن مصادر البحث والتحقيق قال (ص ٢٢٧) : « اعتدت فيه طبعتين (ط . مكتبة النوري بدمشق حتى الفقرة ٥٦) ، و (ط عالم الكتب ، بيروت ، حتى النهاية) » .

الحق أن طبعة مكتبة النوري بدمشق لاصلة لها بشرح التبريزي . وتفصيل ذلك أن محمد عبد القادر سعيد الرافعي صاحب المكتبة الأزهرية بالقاهرة قد أصدر سنة ١٣٢٢ هـ طبعة من ديوان الحماسة في مجلدين وكتب على الغلاف : « وعليه شرح يحمل غريب مفرداته ، ويبين المراد من أبياته . مختصر من شرح العلامة التبريزي وغيره ، للمترجم طبعه محمد سعيد الرافعي صاحب المكتبة الأزهرية » . وفي أولها مقدمة من صفحتين بقلم الرافعي ، ختمها بقوله : « وقد هبت بنا الرغبة من أجل ذلك في نشره وتوفير الوقت على الفضلاء ، إذ يرجعون في مثل هذا الكتاب إلى الشروح الطوال ومعاجم اللغة وغيرها ، فضبطنا المتن وعلقنا عليه شرحاً يحمل كل ما فيه ، ويظهر من خافيه ، مع الإيجاز الواقف عند حد الفائدة وتراجع الشعراء حتى يكون الكتاب غنية للمطلع وثقة للمراجع . وبالله التوفيق (محمد عبد القادر سعيد) الرافعي » .

وفي الطبعة الثالثة التي صدرت سنة ١٣٤٦ هـ من هذا الشرح زاد على الغلاف : « تمتاز بتراجم الشعراء ، وذكر سبب الشعر مع زيادة تهذيب وتنقيح » . وتحته : « حقوق الطبع محفوظة للشارح » .

هذا الكلام الذي نقلناه من غلاف هذا الشرح ومقدمته ، صريح في دلالة على أن الشارح هو محمد عبد القادر سعيد الرافعي ، صاحب المكتبة الأزهرية والناشر لهذا الكتاب ، وأنه كان معتمداً في شرحه هذا على شرح التبريزي وغيره من الكتب . فلما أرادت مكتبة النوري بدمشق ، ودار القلم في بيروت تصوير هذه الطبعة سرقة ، تعمدت كل

منها إلى إخفاء معالمها ، فأثبتت على الغلاف جهلاً أو خداعاً « شرح العلامة التبريزي » . ولكن الشيء الذي لم يشعر الناشران بحاجة إلى حذفه هو مقدمة الرافعي ، فهي لاتزال جاثمة في مكانها ، وبنصّها وفصّها ، تنادي بأن الشرح ليس للتبريزي .

ومع وجود هذه المقدمة قد اغترّ الأستاذ الدكتور سلطاني بعبارة الغلاف ، وجازت حيلة الناشر على أستاذ جامعيّ قضى ردحا من الزمن ، ولا يزال ، يشتغل بالتأليف والتحقيق ، والإشراف على الرسائل العلمية ، فكيف لا ينفى أمرها على طالب ناشئ أو باحث غريب ؟ فما أشدّ جناية هؤلاء الناشرين !

هذا ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون . رحمه الله هذا الشرح في مقدمته لشرح المرزوقي (ص ١٥) فقال : « وهناك شرح حديث منسوب إلى الأديب « محمد سعيد الرافعي » والحق أنه للمغفور له أستاذنا الشيخ إبراهيم الدجواني » !

(٥) الفهارس والمصادر

صنع المحقق فهارس متنوعة ، لكنه لم يستقص ، ففاته شيء كثير في فهارس الأعلام والقبائل والأمثال والأماكن ، عدا الأخطاء الأخرى . أما فهرس المصادر ، فرأيت فيه أنه اكتفى في مصدرين بذكر اسم الكتاب ، ولم يشر إلى مؤلفه ولا مكان صدوره أو تأريخه . ثم رجع إلى طبعتين من أحدهما من غير تنبيه على ذلك في خلال الحواشي أو فهرس المصادر . (انظر الملاحظتين ١٩٨ ، ٢٠٠) .

ولو روجع الكتاب من قِبَلِ معهد المخطوطات ، قبل أن يدفع إلى المطبعة ، لزال مثل هذه الأخطاء .

الملاحظات الخاصة

في معظم الملاحظات الآتية صرفتُ هي إلى نصّ الكتاب وما يتصل من حواشي المحقق الفاضل بضبطه وتوثيقه . فلم أتبع الحواشي المتعلقة بتخريج الشعر وتراجم الأعلام إلّا ما وقعت عليه عرضاً . وكذلك لم أتناول من التعليقات التي أحال فيها المحقق على شرح الرافعي ظناً منه أنه طبعة من شرح التبريزي إلّا ما عزا فيه شيئاً إلى التبريزي وهو بريء منه ، أو ورد في شرحه على غير الوجه الذي ذكره المحقق ، فبيّنت ذلك ، ونبّهت عليه . وسأشير في أول ملاحظاتي إلى رقم الفقرة (ف) ثم رقم الصفحة (ص) ، وإلى رقم السطر (س) أحياناً . وسأورد كلام المؤلف أو المحقق بنصّه تاماً بحيث لا يصعب على القارئ الكريم متابعة النقد .

(١) ص ٢٧ : ورد في مقدمة الفندجاني : « .. فجرى ذكر أبي عبد الله النري رحمه الله ، فأثنى عليه بعض الحاضرين وذكر أنه .. قد استخرج معاني للآيات من أبيات الحماسة هو فيها السابق المبرز والجواد المبرز .. » وعلّق المحقق على (للآيات) بقوله : « في الأصل (لآيات) وفيه قصور في الدلالة على بعض الآيات المشكّلة ، والتصويب من (ب) . وعندي أن العبارة بالإضافة (معاني الآيات) أبلغ » .

قول المحقق الفاضل : « في الأصل (لآيات) .. والتصويب من (ب) » كله غلط ، وفي سائر كلامه نظر . فليس في الأصل (لآيات) بالمدة ، اسم الفاعلات من لئى يأتى ، ولا في (ب) أي نسخة الشنقيطي (للآيات) بالمدة ولا التعريف . وإنما في الأصل و (ب) كليهما : (لآيات) جمع بيت ، مسبوقا بلام الجر . والكلمة واضحة في الأصل

(انظر صورة الورقة الأولى في أول الكتاب) .

ولعل المحقق الفاضل حسب الفتحة على همزة (آيات) في الأصل مدّة ، لأن الناسخ يرسم الفتحة أحياناً بصورة هلال ، كما رسم على الهمزة في (أوسع) والباء في (باب) في الورقة الأخيرة / أس ١١ . (انظر صورة الورقة الأخيرة في أول الكتاب) . ولكن رسم الفتحة لا يشبهه عنده برسم المدّة أبداً . (انظر المدّة على (استوا) و (شا) في صورة الورقة الأولى / ب / س ٦ ، ٧ في أول الكتاب) .

أما الشنقيطي في نسخه (ب) فقد ضبط الباء في (لأيات) بالسكون ، فلم يترك مجالا للشك في الكلمة .

وقد أثبت كل من العلامة حمد الجاسر في مجلة العرب ٩ : ٢٧١ والدكتورة وجيهة أحد السطل في مقدمتها لكتاب الملع : س (لأيات) على الصواب إلا أن الدكتورة حذفت كلمة (آيات) الثانية وهو خطأ ، وقد وقع في مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله لشرح المرزوقي : ١٤ : (للأيات) بلام التعريف وهو أيضاً خطأ .

وبعد ، فإذا كان المحقق قد رأى أن الصواب في الكلمة (للآيات) وأثبتته في النص فكيف أباح لنفسه أن يثبت فيما نقله في مقدمته : ١٢ من كلام الغندجاني (معاني الآيات) ؟ ألجرد « أن العبارة بالإضافة أبلغ » عنده كما قال هنا ؟!

(٢) ص ٢٧ س ٩ : ورد أيضاً في مقدمة المؤلف : « فقال لي : عنتاً باطلا وظلماً ، إن كنت صادقاً فيما تدعيه ، فجرد لتقيضها كتاباً يدل على صحة دعواك .. » .

لم ينتبه المحقق على أن قوله « عنتاً باطلا وظلماً » جزء من بيت

الحارث بن حلزة في معلقته ، ضمته الغندجاني كلامه حسب عادته . وقد أثبتته الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله في سطر مستقل ، وأشار في الهامش إلى بيت الحارث وهو :

عَتْنَا بِاطْلًا وَظُلْمًا كَمَا تُعَدُّ شَرَّ عَنْ حَجَرَةِ الرِّبِيضِ الطُّبَّاءِ^(١)
(٣) ف ١ ص ٢٩ الهامش ٢ : قال المحقق في ترجمة قُرَيْط بن أنيف :
« ذكر التبريزي ١ / ٣ أنه إسلامي » .

الحق أن التبريزي (١ : ٥) لم يقل شيئاً عن عهد الشاعر ، والمحقق إنما أحال على شرح الرافعي . ولكن الغريب أن البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٤٦ نسب ذلك إلى الخطيب في شرح الحماسة ونص قوله : « وهو شاعر

[١-٢] جاء في لسان العرب (مادة - ع ن ن) قوله : « عَنْ يَمِينٍ وَيَمِينٌ عَتْنَا وَعَتُونَا ، وَاعْتَنَ : اعترض وعرض ... والاسم : العَتْنُ والعِنَان . قال [الحارث] بن حلزة :
عَتْنَا بِاطْلًا وَظُلْمًا كَمَا تُعَدُّ شَرَّ عَنْ حَجَرَةِ الرِّبِيضِ الطُّبَّاءِ
.... وفي حديث طهفة : برئنا اليك من الوثن والعتن .
الوثن : الصنم . والعتن : الاعتراض ، من عَنْ الشيء : أي اعترض . كأنه قال : برئنا اليك من الشرك والظلم . » وقيل : أراد به الخلاف والباطل
واستدرك طابع اللسان الأول فذكر أن بيت الحارث بن حلزة قد تقدم إنشاده في مادة (حجر ، وريض ، وعتر) عتْنَا بنون فثناة فوقية ...
وعلق على ذلك الأستاذ الجليل أحمد تيمور (تصحيح اللسان : ٢٨) .

وأورد أبو بكر بن الانباري بيت الحارث بن حلزة في كتابه شرح القصائد السبع الطوال المجهليات (ص ١٨٤) بنونين وقال في تفسيره : « عَتْنَا : معناه اعتراضاً . يقول : أتم تعترضون بنا اعتراضاً ، وتذعنون الذنوب علينا ظلماً وميلاً علينا . يقال : عَنْ يَمِينٍ عَتُونًا : إذا اعترض »

وجاء في شرح المعلقات السبع للزوزني (ص ١٧٠) بيت الحارث بن حلزة بنونين ، وقال في تفسيره : « العتن : الاعتراض . والفعل : عَنْ يَمِينٍ ... » [

إسلامي . قاله الخطيب التبريزي في الحماسة . وقد تتبعت كتب الشعراء وتراجهم فلم أظفر له بترجمة . « ولاشك أن ذلك وهم من البغدادي . والذي صرح بكونه إسلاميا هو العيني في شرح الشواهد ٣ : ٧٢ . وقد فات الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله أن يرجع إلى شرح التبريزي لتوثيق كلام البغدادي في هذا الموضع من الخزانة .
وقد أعاد البغدادي هذا الكلام في شرح أبيات المغني ١ : ٨٧ فنبه محققاه على وهمه .

(٤) ف ١ ص ٢٩ س ٥ : حكى الفندجاني في نسب الشقيقه عن شيخه أبي الندى قوله : « الشقيقة هي بنت عباد بن زيد بن عمرو بن ذهل بن شيان ... »

هذا النسب وما بعده منقول من جمهرة النسب للكلبي : ٥٠٣ (١) : ٢١٦ ط . العظم) . وكذا ورد نسبها فيه في هذا الموضع . وقد أورد التبريزي والبغدادي كلاهما نصّ الفندجاني بتمامه من هذه الفقرة ، ولكنها اختلفا في نسب الشقيقة . فهو عند التبريزي ١ : ٦ كما هنا ، أما البغدادي فقد نقل في الخزانة ٧ : ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ١ : ٨٥ (عوف بن ذهل) ، مكان (عمرو بن ذهل) . ويرجع ما في نسخته من كتاب الفندجاني قول الكلبي في ذكر أولاد سعيد بن عمرو بن ذهل (ص ٥١٤) (١ : ٢٣٣ ط العظم) : « وأُمهم رهم بنت عباد بن زيد بن عوف بن ذهل وهي أخت الشقيقة التي ينسب إليها ولدها من أسعد بن همام » . ويؤيد ذلك أن الكلبي لم يذكر من أولاد عمرو بن ذهل من يستى زيدا ، بينما ذكر من ولد عوف بن ذهل (ص ٥١٥) زيدا ، ثم من ولد زيد عباداً . فلعلّ (عمرو) في الموضع الأول من الجمهرة (ص ٥٠٣) تحريف قديم . هذا ، وفي جمهرة ابن حزم : ٣٢٥ « عباد بن

عمرو بن ذهل « والظاهر أنه سقط فيه (زيد) بعد (عباد) .

(٥) ف ١ ص ٢٩ س ٨ : ومن قول أبي الندى : « وأما اللقيطة .. فهي أم حصن بن حذيفة وإخوته ، وهم خمسة » . وعلق المحقق على قوله : (وهم خمسة) : « م : ندبة ومالك و ورد وشريك وعقبة . وأبوهم حذيفة الذي يقال له رب معدة . ورد ذلك في جمهرة الانساب ص ٢٥٦ » .

تعلق المحقق هذا يوم أن الضمير (م) في النص راجع إلى الإخوة ، وأن أبناء اللقيطة ستة . وهذا خلاف ما قصد إليه أبو الندى ، فإن أبناءها عنده خمسة ، والضمير (م) راجع إلى حصن وإخوته جميعا ، بدليل قوله في آخر الفقرة :

« وهي أم حصن ومالك ومعاوية و ورد وشريك بني حذيفة » . وهناك علق المحقق بقوله : « زاد ابن حزم على هذه الأسماء (ندبة وعقبة) وأسقط (معاوية) .

(٦) ف ١ ص ٢٩ س ١٢ : جاء في الخبر العزيز الذي حكاه أبو الندى في سبب تسمية أم حصن باللقيطة : « .. وقال لأمتها : استرضعيها وأخفيها عن الناس [فما يكون لك] منها خير » .

أولا : (عن) تحريف ، صوابه : (من) كما في الأصل ، و (ب) والحزنة ٧ : ٤٤٣ وشرح الآيات ١ : ٨٦ .

ثانياً : علق المحقق على ما بين الحاصرتين ، فقال : « العبارة مطموسة في (ش) وهي في الأصل (فلن يهلك) و واضح أنها من تلفيق الناسخ . أما البغدادي فقد تجاوز هذه العبارة في نقله الخبر في شرح آيات المغني ١ / ٨٦ وما أثبتته أدنى إلى الأصل وإلى المراد . »

قلت : وقد تجاوزها البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٤٣ أيضا ، وقبله التبريزي في شرح الحماسة ١ : ٦ . ولكن الذي أثبتته المحقق كيف يكون « أدنى إلى الأصل » ؟ فشتان ما بين (فلن) و (فإ) ، و (يُهَمَّكَ) و (يكون لك) ! ولعل الصواب « فلن يُقَدِّمَكَ فتقاربت العين ورأس الدال فتحولتا إلى هاء ، ثم وصلت بالميم لقرب طرف الدال منها .

(٧) ف ١ ص ٣٠ س ٣ جاء في الخبر نفسه : « فقال لأخيه ... مالك لاتتزوج وتجمع النساء نرزق منك عضداً .

كذا ضبط « نرزق » بضم القاف ، والصواب بسكونها كما في الأصل و (ب) كليهما .

(٨) ف ١ ص ٣٠ س ٤ في الخبر نفسه : « وقد علمت ما لقيت من العذرية وطلبها » .

كذا أثبت المحقق (من) والصواب (في) كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٦ وشرح أبيات المغني ١ : ٨٦ . وهي تفيد هنا السببية . وفي الخزانة ٧ : ٤٤٣ (من) ، والظاهر أنه تحريف .

(٩) ف ٣ ص ٣٢ س ٢ : ورد في النص : « الأخرق ضد الصنع » . ضبط المحقق « الصنع » بكسر النون ، وكذا في الأصل . وهو خطأ . الصواب بفتحها كما ضبط الشنقيطي في (ب) .

(١٠) ف ٣ ص ٣٢ : ورد في النص البيت الآتي :

أحاذر أنبياء من القوم قد دنت وأوبة أقباض لمن دليل

كذا أثبت المحقق (دليل) بالدال ، وهو تحريف منه . صوابه (زليل) بالزاي كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٢٩ . قال الخلب الهلالي من قصيدة رواها الغندجاني في ضالة الأديب عن شيخه أبي

الندى :

فأتم قرن الشمس حتى أناخه بقرنٍ وللمستعجلات زليلٌ
تقلها البغدادي في الخزانة ٥ : ٢٦١ وقال في تفسير زليل : « مصدر زَلَّ
يزلّ بالزاي ، إذا تَرَ تَرَاً سريعاً . »

هذا ، وقد أثبت محققو الأغاني (ط دار الكتب) ١٣ : ٥٤
(دليل) بالدال ، وكتبوا في الهامش : « وفي ط : « ذليل » بدل
« دليل » وفي مختار الأغاني : « هزيل » . فلعلّ المحقق اعتمد على الأغاني
لأنه رجع إليه في تخريج هذا الشعر وتصحيح نسبه ، ولأن كلمة
(زليل) بالزاي واضحة جداً في الأصل ونسخة الشنقيطي كليهما . فإن
صحّ هذا كان واجباً عليه التنبيه على ما في الأصل و (ب) ، وبيان
سبب العدول عنه .

(١١) ف ٤ ص ٣٣ : ورد في النص قول بلعاء بن قيس الكنتاني :

وفارس في غار الموت منغمس إذا تأتى على مكروهة صدقا
فقال المحقق في تعليقه عليه : « البيت .. في .. شرح المرزوقي ق ٨ / ١
وشرح التبريزي ص ١٣ . وفي صدر البيت في الشرحين (على مكروهه)
ورجح ابن جني في إعراب الحماسة ١٥ / ب تأنيثها بتقدير (على حال
مكروهة) .. »

قوله « صدر البيت » سبق قلم وإنما أراد المعجز . ولا يصح أن في
الشرحين كليهما (على مكروهه) بالإضافة إلى الضمير ، وإنما هو كذا في
متن الحماسة عند المرزوقي وأشار في الشرح إلى الرواية الأخرى . أما شرح
الرافعي الذي أحال عليه المحقق ففيه (على مكروهة) بالتاء في آخره ،
وكذا في شرح التبريزي ١ : ٣١ ، وأشار إلى الرواية الأخرى .

(١٢) ف ٥ ص ٣٤ : نص الفقرة : « .. قال تأبط شرا :

فأبت إلى فهم ولم أك أيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

قال أبو عبد الله : .. والهاء في قوله (وكم مثلها) راجعة إلى

هذيل . وقوله (وهي تصفر) : قيل معناه : أي تتأسف على فوقي » .

« قال أبو محمد الأعرابي : سألت أبا الندى رحمه الله عن قوله : (وكم

مثلها فارقتها وهي تصفر) قال معناه : كم مرة مثلها فارقتها وهي تتلف

كيف أفلت . قال : والرواية الصحيحة (فأبت إلى فهم وما كدت أيبا)

والهاء في (فارقتها) راجعة إلى فهم . قال : ورواية من روى (ولم أك

أيبا) خطأ . وفهم ابن عمرو بن قيس بن عيلان » .

الجملة (والهاء في فارقتها راجعة إلى فهم) أراها قلقة في هذا

الموضع ، ناقضة للكلام السابق . وذلك لأن الظاهر من هذا السياق

لكلام النري ورد الغندجاني أن الخلاف بين النري وأبي الندى من

وجهين : أولاً في رواية البيت ، فالصواب عند أبي الندى (وما كدت

أيبا) . وثانياً : في تفسير البيت ، فالهاء في (مثلها) و (فارقتها)

جميعاً ترجع عند النري إلى هذيل . أما أبو الندى فالهاء في (مثلها)

راجعة عنده إلى كلمة (مرة) ، ولكنها في (فارقتها) تعود على هذيل ،

لأنه قال في التفسير : « وهي تتلف كيف أفلت » . فالتلف على إفلاته

وتغلبه إنما يتصور من قبل أعدائه ، وهم بنو لحيان من هذيل ، لا من

قبل فهم قبيلة الشاعر نفسه . فما أمر هذه الجملة القلقة ؟

الواقع أن هذه الجملة مكتوبة عمودياً على هامش الأصل ، وفي

بدايتها فوق (والهاء) حرف السين كذا (س) وفي آخرها (صح)

وبدأت الجملة بإزاء السطر ١٢ (والرواية الصحيحة ... من روى ولم) من

غير علامة اللحق في داخل النص . بينما كتب في الهامش أفقياً بإزاء

السطر ١١ : (مرة) والسطر ١٢ : (كدت) بعلامة صح في آخرهما والاشارة للحق في النص . أي (كم مرة مثلها) و (ماكدت آتياً) . فردّهما العلامة الشنقيطي في نسخهته إلى موضعهما من النص ولكن ترك الجملة المذكورة كما هي على الهامش . أما الأستاذ المحقق فأدخل هذه الجملة في النص متأسياً - فيما أظن - بالبغدادي في الخزانة ٨ : ٣٧٦ . ولكن التبريزي الذي أورد الفقرة بتامها في شرحه ١ : ٤١ قد أغفل هذه الجملة مع حرصه - بوجه عام - على إيراد النص مع هوامش نسخهته .

ويشبه هذا الهامش هامش آخر في الورقة ١٢ / ب في الفقرة ٢٦ ، فلم يدخله المحقق في النص ، بل أوردته في تعليقه منسوباً « لبعض العلماء » خلافاً لما فعل هنا .

ومثلها هامش ثالث في الفقرة ٢٥ ، ولكن مع علامه اللحق في داخل النص فأدخله الشنقيطي رحمه الله في نسخهته في النص ، وتبعه الأستاذ المحقق .

إني أرى أن حرف السين في بداية الهوامش الثلاثة يشير إلى نسخة أخرى من الكتاب ، بيد أن الأول والثاني من الحواشي الواردة في تلك النسخة ، أما الثالث فهو زيادة في النص فيها ، وعلامة اللحق تشير إلى مكان الزيادة . وعلى هذا لا يصح إقحام الهوامش الثلاثة في النص .

والهامش الذي ورد في هذه الفقرة (والهاء في فارقتها راجعة إلى فهم) يشير إلى تفسير آخر للبيت أوردته التبريزي في شرحه ، ولكن المعنى حينئذ يختلف عما ذكره أبو الندى . قال التبريزي : « فيكون المعنى : كم مرة فارقتها وأطلت الغيبة عنها ، أي عن القبيلة ، فهي تلفظ في أمري ، وتكثر القول في شأني ، فمنهم من يقول : إني قُتلت ، ومنهم من يقول : إني ظفرت ، فتعلو أصواتهم ، ويكثر كلامهم كالطير تجتمع

وتصحیح .

أما البغدادي فإمّا أن يكون كاتب نسخه قد أقحم هذا الهامش في النص أو أقحمه البغدادي نفسه لسقوط كلمة (مرة) من نسخه ، ليستقيم كلام الغندجاني ويخلو من الحشو ، فإنه لا يبقى بعد حذفها فرق بين تفسيري النري وأبي الندى .

ولكن لم يكن البغدادي ليرتضي هذا التفسير الذي يردّه سياق الأبيان ، فقال (٨ : ٣٧٧) : « ورجوع الضير من (مثلها) إلى (فهم) غير مناسب . والمناسب رجوعه إلى الحيان .. » .

هذا ، وقال المحقق في تعليقه على (.. راجعة إلى فهم) : وهي عند التبريزي كما ذكر النري عائدة إلى هذيل حيث يقول : « والضير في (مثلها) يعود إلى هذيل وأراه سديداً .. »

قلت : هذا ماورد في شرح الرافعي ، وليس من كلام التبريزي . وأخذ الرافعي من كلام النري الذي نقله التبريزي بنصه مع رد الغندجاني .

(١٣) ف ٦ ص ٣٦ الهامش ٢ : قال المحقق يذكر اختلافهم من نسبة الحماسية ١٤ (إنا محيوك ياسلمى فحيينا) : « وأما بشامة بن حزن النهشلي فقد مال إلى نسبة الحماسية إليه كل من ... والتبريزي في شرح الحماسة ٢٥ / ١ .. وذكره كل من المرزوقي .. و .. بلا ترجيح » .

قلت : لا التبريزي مال إلى نسبة الحماسية إلى بشامة ولا الرافعي الذي أحال عليه المحقق . أما التبريزي فذكره بلا ترجيح بل بتضعيف كالمرزوقي فقال (١ : ٥٠) : « وقال بعض بني قيس بن ثعلبة ، ويقال إنها لبشامة بن حزن النهشلي » . وأما الرافعي فلم يستطع أن يفرّق بين

(بعض بني قيس بن ثعلبة) و (بشامة بن حزن النهشلي) ، فجعلهما شخصا واحدا ، فضلا عن أن يميل ويرجع نسبة الشعر إلى أحد . فأثبت في النص « وقال بعض بني قيس بن ثعلبة » وعلق عليه في الهامش بقوله : « هو بشامة بن حزن النهشلي » !

(١٤) ف ٨ ص ٣٩ : ورد في نص الغندجاني قول الحارثي المنسوب إلى السموم :

فإن بني الديان قطب لقومهم تدور رحام حوله وتجول
كذا برواية (حوله) فعلق عليه المحقق الكريم : « البيت من ديوان الحماسة ٨١ / ١ آخر أبيات القصيدة المذكورة . وجاء في العجز (حولهم) وهي مرجوحة ، فالضير مفرد يعود على القطب ، كما أن الرحى إنما تدور حول القطب لاحول الناس » .

أحال المحقق هنا على ديوان الحماسة ٨١ / ١ فقط وقال : « وجاء في العجز (حولهم) » ولم يشر إلى رواية المرزوقي والتبريزي وديوان السموم وأما لي القالي ، مع أنه قد أحال على هذه المصادر كلها في تخريج القصيدة . أفلا يوم هذا أن رواية (حولهم) قد تفرّدت بها ديوان الحماسة (تحقيق عسيلان) وقد تكون رواية (حوله) هي الشائعة ، مع أن الأمر بالعكس . فقد اتفقت على هذه الرواية (حولهم) نسخ الحماسة الأربع التي اعتمد عليها الدكتور عبد الله عسيلان ، مما يكاد يقطع بأن الرواية عند أبي تمام (حولهم) . ولعل المحقق الكريم لم ينس مائنته في ص ٢٥ من كلام المرزوقي الذي قال : « على أي قد نظرت فوجدت أبا تمام قد غيّر كثيرا في ألفاظ الأبيات التي اشتمل عليها هذا الكتاب .. ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلموا له » وعقب عليه : « قلت : ولعل هذه أوضح شهادة بفصاحة أبي تمام وتوثيق فقهه لغة

العرب » .

وبصرف النظر عن مدى صحة قول المرزوقي إن أبا تمام غير في نصوص الآيات ، ليست رواية (حولهم) مما تفردت به حماسة أبي تمام . بل هي الرواية عند المرزوقي والتبريزي في شرح الحماسة . ولم يشر أحد منهما إلى رواية أخرى غيرها . وقد تقل التبريزي نص هذه الفقرة ولكن أغفل رواية الغندجاني . وهي الرواية في ديوان السموءل : ٩٢ : وأمالى القالي ١ : ٢٧ : واللائي ١ : ٥٩٧ : والحماسة البصرية ١ : ١٤٩ : والتذكرة السعدية ١ : ٥٠ : ونهاية الأرب للنويري ٣ : ٢٠٢ : والمستطرف ١ : ١٣٣ : والتاج (دين) . وفي المقاصد النحوية ٢ : ٧٨ (حولها) وهي أيضا ترجع إلى القبيلة (بني الديان) لالفظ (قطب) . أما قول المحقق الفاضل (.. كما أن الرحى إنما تدور حول القطب لاحول الناس) فهو كما ترى !

(١٥) ف ٨ ص ٤٠ س ١ : ورد في النص المثل « عي صامت خير من عي ناطق » فعلق عليه المحقق بقوله : « ورد في مجمع الأمثال (٢٤٧٠) ٢ / ٢٥ وفيه « عي الصمت أحسن من عي المنطق » وجاء له بأخبار وشعر » .

نص المثل بلفظ الغندجاني ورد في مجمع الأمثال بعد ورقتين عن الموضوع الذي أحال عليه المحقق في ٢ : ٢٩ (رقه ٢٤٩٥) وانظره بهذا اللفظ في فصل المقال : ٢٩ : والمستقصى ٢ : ١٧٥ . وقد ضبط المحقق (عي) بكسر العين في الموضعين كما في الأصل في الموضوع الثاني . وقد ضبطت العين بالفتح من المصادر المذكورة كلها إلا أن الميداني قد أشار من آخر كلامه إلى رواية الكسر فقال : « ويروي (عي صامت) على المصدر بجعل (صامت) مبالغة كما يقال : شعر شاعر » .

(١٦) ف ٩ ص ٤٠ الهامش ٥ يقول المحقق في تخريج البيت :
ولقد شهدتُ الخيلَ يومَ طرادها فطعنتُ تحتَ كنانةِ المتطرِّ
« ... أما عند التبريزي ١ / ٢٤ فهو » لبعض بني تيم الله بن ثعلبة » وقال
في الشرح نقلاً عن الغندجاني : « الذي قال هذا الشعر هو علقمة بن
شيبان ... »

قلت : كذا في شرح الرافعي . أما التبريزي فقد نقل في آخر شرحه
١ : ٦٧ نص هذه الفقرة بما فيه كلام النري وتقد الغندجاني .

(١٧) ف ٩ ص ٤١ س ٦ ورد في كلام النري الذي نقله الغندجاني في
تفسير البيت :

ونطاعن الأبطال عن أبنائنا وعلى بصائرننا وإن لم نبصر
عن أبي رياش : « البصرة هاهنا اليقين ، فيقول : نقاتل على ماخيلت :
أكنّا على يقين أم على شك » .

قد أغفل المحقق هنا تخريج المثل « على ماخيلت » وتفسيره . وقد
ورد المثل نفسه ضمن شطر بيت تمثل به الغندجاني في الفقرة ١٩ ص ٥٦
(فسرّه أبو عبد الله « على ماخيلت وعلى عماها ») وهناك فسرّه المحقق
فقال : « .. ومعنى المثل أنه يمضي على غرر من غير يقين . كذا في
اللسان (خيل) » .

والمثل (على ماخيلت) في الفاخر : ٢٧ والزاهر ١ : ٥١٥ والميداني
١ : ٣١٢ والأساس ١ : ٣١٢ (خيل) . ومعناه هنا في كلام أبي رياش :
على كل حال ، كما في قول زهير بن أبي سلمى من قصيدة في ديوانه : ٢٧
تجذّم على ماخيلت هم إزاءها إذا أهلك المالُ الجماعات والأزلُ
وأشد ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١ : ١٠٢ قول الشاعر :

قل للصعاليك لاتستحسروا من التماسٍ وسيرٍ في البـلاذ

فالفزؤ أحجى على ما خيلت من اضطجاع على غير وساد
وانظر اللسان (هلك)

(١٨) ف ١٠ ص ٤٢ الهامش ٥ : « البيت للشمندر الحارثي في ... والتبريزي
١ / ٢١ ... وأيد التبريزي هذا بقوله : « المعنى أنا تقتلك جهارا ونحكم
السيف فيكم حتى يكل » .

لفظ التبريزي في ١ : ٦٢ « والمعنى أنا تقتل جهاراً لثقتنا بأنفسنا ،
ونحكم السيف فيكم إلى أن يكل » . وقد أخذ منه الرافعي في شرحه
بتصرف كما ترى فيما نقله المحقق منه والصواب في رقم الصفحة : ٢٢ .

(١٩) ف ١١ ص ٤٣ : ورد في كلام النري قول ابن زياية :
إنك ياعرو وترك الندى كالعبد إذ قيد أجاله
فعلق عليه المحقق بقوله : « ... وذكره التبريزي في شرحه ١ / ٢٨
والرواية عنده (إني وحواء وترك الندى) وقال في معناه : « إني متى
تركت الغزو على حواء واغتنام الأموال وبذلها لم يبق لي هم » فانتبس
رواية الغندجاني وشرحه مما سيرد في المتن بعد سطور .

قلت : رواية التبريزي ١ : ٧٣ مثل رواية النري لافرق بينهما ، إلا
أن التبريزي في آخر تفسيره للبيت نقل رد الغندجاني بنصه . وقد أثبت
الرافعي في شرحه رواية الغندجاني ولخص ماجاء في رده من تفسير
البيت . وكل ذلك من شرح التبريزي .

(٢٠) ف ١١ ص ٤٤ س ١ : ورد في النص في تفسير البيت السابق :
« قال أبو عبد الله : قال ابن السكيت : تقول أنت كالعبد ... »

كذا (تقول) وهو خطأ لعله مطبعي . والصواب (يقول) بإسناده
إلى الغائب ، كما في الأصل و (ب) والنري : ٢٤ وشرح التبريزي ١ :
٧٣ والخزانة ٥ : ١١٦ .

(٢١) ف ١١ ص ٤٤ س ٧ : تمثل الغندجاني بالبيت :

فلا يدري نصير من دحاها ومن هو ساكن العرش الرفيع
لم يضبط الحق (نصير) أكزير هو أم كأمير وكلاهما من أسماء
العرب فيشبهه على القارئ انظر القاموس (نصر) وقد ضبط في الأصل و
ب كليهما كزير . وهو فيها بالصاد المهملة ولكن في الخزانة ٥ : ١١٦
بالمعجمة . وقد نبه على ذلك محققه . وقال الأستاذ الحق في تخريج
المثل : « لم أجده في مصادر الأمثال لدي » . قلت أورد ابن الأنباري في
الزاهر ١ : ٢٩٣ قولهم (ما يدري من طحاها) ولعل الشاعر ضمن بيته
هذا المثل الذي يروى بلفظ (دحاها) و (طحاها) .

(٢٢) ف ١١ ص ٤٤ الهامش ٣ : علق الحق على رواية أبي الندى
وتفسيره لقول ابن زبابة الذي سبق (انظر رقم ١٩) : « أخذ بهذا وأثبتته
كل من التبريزي ١ / ٢٨ و البغدادي ٢ / ٣٣٥ » .

قلت : لم يأخذ به التبريزي . وإنما أثبتته في آخر شرح البيت كما
سبق .

(٢٣) ف ١٢ ص ٤٥ س ٦ : في النص : « وإنما المعنى أنه لفأ أمه - وهي
زبابة - أن لا يلحقه في غاراته فيقتله أو يأسره . »

كذا في الأصل (في غاراته) ولكن في شرح التبريزي ١ : ٧٥
والخزانة ٥ : ١١١ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ (في بعض غاراته) ولعل
كلمة (بعض) سقطت من أصلنا ، مع صحة العبارة بدونها .

وقال الحق الكريم في تعليقه على النص : « وبهذا المعنى أخذ
التبريزي في شرحه » .

قلت : قد نقل التبريزي تفسير البيت عن أبي هلال ثم أبي العلاء .
أما كلام النري ورّة الغندجاني فنقلهما بعد ما فرغ من تفسير الحماسة
كلها .

(٢٤) ف ١٢ ص ٤٥ : أنشد الغندجاني قول النابغة الذبياني :
 يالهفة أُمّي بعد أسرة جمول ألا ألقاهم ورهط عرار
 علق المحقق على (جمول) فقال : « لعلها جمون ترخم جَعونة ،
 فليس في أسائهم جمول في مصادر الأنساب لدي » .

كذا (جمول) باللام ثابت في شرح التبريزي ١ : ٧٥ ، والخزاة ٥ :
 ١١٠ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ . وقال الصفاني في التكملة (جعل) :
 « وجمول مثل جرول من الأعلام » . ونحوه في التاج (جعل) .

(٢٥) ف ١٣ ص ٤٥ ورد في النص في كلام النري قول معدان [بن
 جواس] :

وكفنت وحدي منذراً في ردائه وصادف حوطاً من أعاديّ قاتل
 وقال المحقق في تعليقه : « .. وجاء في الديوان والمرزوقي (بردائه)
 وكلمة (في) أدلّ على مراد الشاعر من موت ولده .. »

قلت : اهتمّ المحقق برواية الديوان والمرزوقي ، ولم يشر إلى ما أثبتته
 الشنقيطي هنا في نسخه : (في ثيابه) كما ورد فيما بعد في إنشاد
 الغندجاني لأنه رأى في الأصل هنا ضرباً على (ردائه) ولكن الصواب هو
 ما أثبتته المحقق الكريم فإنه موافق لما ورد في كتاب النري : ٣٨ في نص
 البيت . إلا أنه في شرحه قال : « وقوله (بردائه) » !

(٢٦) ف ١٣ ص ٤٥ الهامش ٧ : قال المحقق في تخريج البيت السابق
 ونسبته :

« ورد البيت في ديوان الحماسة ق ٢٦ / ٢ ج ١ / ٩٤ وقال في
 نسبته : « وقال معدان بن جواس الكندي ، وتروى لمعن بن المضرب ،
 جاهلي يخاطب مالكا » . والبيت لمعدان في : المرزوقي ق ٢٦ / ٢ ج
 ١ / ١٥٢ والتبريزي / ٤١ .. وهما بيتان .. ووردا لمعدان كذلك في معجم

الشعراء ص ٣٣٥ .

ثم عاد إلى ذكر الخلاف في نسبة الشعر في آخر الفقرة ص ٤٧ الهامش ١ فقال : « اختلفت المصادر في قائل هذين البيتين : فهما لمعدان بن جواس ، أو لمعن بن المضرب في ديوان الحماسة ، ولمعدان بن جواس الكندي في شرحي المرزوقي والتبريزي كما تقدم . وهما لحجية بن المضرب في المؤلف والمختلف ١١٦ - ١٧ ومعجم الشعراء ٣٣٥ .. »

قلت : يلاحظ على الحاشيتين أولاً : التكرار ، وثانياً : التناقض فيما نسبته . إلى معجم الشعراء ، فإنه قال أولاً في ص ٤٥ إن البيتين في معجم الشعراء : ٣٣٥ لمعدان ، ثم قال في ص ٤٧ إنها فيه لحجية بن المضرب وثالثاً : ليس صحيحاً مانسبه إلى التبريزي ، ولفظه في شرحه (١) : (٧٧) : « وقال معدان بن جواس الكندي ويروى لحجية بن المضرب السكوني .. » .

(٢٧) ف ١٣ ص ٤٦ : تمثل الغندجاني بالبيت الآتي :

إذا هبطت حوران من بطن عالجر فقولا لها ليس الطريق هنالك
في شرح التبريزي ١ : ٧٨ عن الغندجاني (كذلك) بدلا من
(هنالك) . والبيت لحسان بن ثابت من قصيدة في ديوانه : ٨٥ ، وانظر
تخريج البيت في الديوان وقصته وتفسيره في طبقات فحول الشعراء ١ :
٢٤٨ .

(٢٨) ف ١٤ ص ٤٨ : تمثل الغندجاني بالبيت الآتي :

إذا أقسدت أول كل أمر أبت أعجازه إلا الشواء
قلت : أنشده الآمدي في المؤلف ٤٤ لعمرو بن أحر الباهلي .
وهو من ثلاثة أبيات في الزاهر ١ : ٣٠٥ بدون عزو . وانظر هامشه .

(٢٩) ف ١٤ ص ٤٨ : ورد البيت الآتي :

أَقْدَمَ فِيهِمْ دَعْلَجاً وَأَكْرَهَ إِذَا أَكْرَهُوا فِيهِ الرِّمَاحَ تَحْمَحًا
فَقَالَ الْحَقُّقُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَيْهِ : « أَشَارَ التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ إِلَى هَذِهِ
الرَّوَايَةِ وَصَوَّبَهَا » .

قلت : لم يَصَوِّبِ التَّبْرِيزِيُّ ١ : ٨٢ رَوَايَةَ الْغَنْدَجَانِيِّ وَإِنَّمَا خَتَمَ شَرْحَهُ
بِنَقْلِ نَصِّ الْغَنْدَجَانِيِّ كَامِلًا مِنْ غَيْرِ تَعْلِيْقٍ عَلَيْهِ .
(٣٠) ف ١٤ ص ٤٨ : وَرَدَ فِي نَصِّ الْغَنْدَجَانِيِّ قَوْلُ مَرْوَانَ بْنِ سُرَّاقَةَ
الْجَعْفَرِيِّ :

وَعَبْدٌ عَمْرُو مَنَعَ الْفِيْءَامَا

وَدَعْلَجًا أَقْدَمَهُمْ إِقْدَامَا

كَذَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ وَ (ب) : (أَقْدَمَهُمْ) . وَالصَّوَابُ ، فَمَا أَرَى ،
مَاتَقَلَهُ التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ ١ : ٨٢ عَنِ الْغَنْدَجَانِيِّ : (أَقْدَمَهُ) وَكَذَا فِي
الْأَغَانِي كَمَا ذَكَرَ الْحَقُّقُ . وَ (أَقْدَمَ) مَعْنَاهُ : قَدَّمَ . وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ :
أَقْدَمَ فِيهِمْ دَعْلَجًا وَأَكْرَهَ

فَالضَّمِيرُ الْمَفْرُودُ الْمَفْعُولُ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى (دَعْلَجَ) ، وَفَاعِلُ (أَقْدَمَ) عَبْدٌ

عَمْرُو .

(٣١) ف ١٥ ص ٤٩ : تَقَلَّ الْغَنْدَجَانِيُّ عَنِ النَّهْرِيِّ : « قَالَ بَعْضُ بَنِي

بُولَانَ :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَتَقَ — سَتَادَ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ »

كَذَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ (تَقْتَادُ) بِالْقَافِ ، وَيَأْسَدُ الْفَعْلَيْنِ (نَسْتَوْقِدُ)

وَ (تَقْتَادُ) إِلَى الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَهِيَ رَوَايَةٌ فِي الْبَيْتِ ، وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ الَّتِي

ثَبَّتَتْ فِي كِتَابِ النَّهْرِيِّ : ٤٤ (نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ .. وَتَصْطَادُ) وَعَلَيْهَا فُسِرَ

الْبَيْتُ ، فَقَالَ : « يَقُولُ : نَبَلْنَا تَصْطَادَ أَيَّ تَصْيِيهَا ، وَتَسْتَوْقِدُ

بِالْحَضِيضِ ، أَيُّ تَفْعَلُ الْفَعْلَيْنِ مَعًا فِي رَمِيَّةٍ وَاحِدَةٍ .. » .

(٣٢) ف ١٥ ص ٥١ : رواية البيت السابق عند الغندجاني :

نوقد النبل بالحضيض ونص — طاد نقوساً صيغت على الكرم
كذا أثبت المحقق (الكرم) بأداة التعريف ، ولم يتنبه على تصحيح
الناسخ في الأصل ولم يرجع إلى نسخة الشنقيطي الذي أثبت (كرم)
مجرداً من (ال) على الصواب .

(٣٣) ف ١٦ ص ٥٢ : نعى الغندجاني على النمري تفسيره لقول قيس بن
الخطيم :

طمنت ابن عبد القيس طعنة ثائر لها نفذ لولا الشعاع أضاءها
وعدم ذكره السبب الذي دعا قيساً إلى أن طعن ابن عبد القيس ، ثم قال :
« وكان سبب ذلك أن هذا القيسي قتل عدياً جدّ قيس بن الخطيم ،
فقتله قيس بجده عديّ ، وأعانه على ذلك خدّاش بن زهير العامريّ » .
فعلّق المحقق الفاضل على ذلك بقوله : « .. وقد تقدّر الغندجاني هنا بخبر
عونه ابن الخطيم في ثاره من ابن عبد القيس » .

قلت : قيس بن الخطيم نفسه صرّح بإعانة خدّاش في قوله من
الحماسة نفسها :

وساعدني فيها ابن عمرو بن عامر خدّاش فأدّى نعمةً وأناءها
هذه رواية شرح التبريزي ونسختين من نسخ الحماسة التي اعتمد
عليها فحقّقها . وهي الرواية في ديوانه : ٤٥ . وفي شرح المرزوقي
والنسختين الآخرين من الحماسة (زهير) مكان (خدّاش) . وقد وردت
في الديوان : ٥٠ - ٥١ قصة الأبيات وفيها ذكر عون خدّاش ابن الخطيم .
وذكر صاحب الأغاني ٣ : ٢ - ٧ قصة مقتل الخطيم أبي قيس وعديّ
جده ، وأخذ قيس ثارها مفصلة ، كما ذكرها التبريزي في شرح الحماسة
١ : ٩٦ ، ولم ينقل عن الغندجاني . وأبو الفرج والخطيب كلاهما ذكر

عون خدashi قيساً ليد كان لأبي قيس عنده وأنظر جهرة ابن حزم :
 ٢٨١ . ولا أدري بعد ذلك كيف تفرد الفندجاني بخبر عون خدashi !
 (٣٤) ف ١٧ ص ٥٢ : تمثل الفندجاني بقول الفرزدق :

أراد طريق العنصلين فياسرت به العيس في نائي الصوى متشائم
 وقال المحقق في تعليقه على البيت : « جاء في العروض في رواية
 الأصل (فباشرت) والتصحيح من الديوان » .

قلت : في نسخة الشنقيطي (فياسرت) على الصواب ، وهي من
 المحقق على طرف الثام ، فقد اتخذها النسخة المساعدة وقال إنه قابل بها
 نص الأصل . فما له لم يستعن بها هنا ؟ وكذا في شرح التبريزي ١ : ١٠١
 عن كتاب الفندجاني .

وهنا في الأصل و (ب) هامش : العنصل : وإد بين اليمامة وبين
 الدهناء . وفي شرح التبريزي : « العنصل : وإد بين اليمامة والدهناء
 وثناه بما حوله » . قد أغفل المحقق هذا الهامش بينما أثبت الأستاذ حمد
 الجاسر أنظر مجلة العرب ٩ : ٢٧٥ .

(٣٥) ف ١٧ ص ٥٢ س ٤ / ص ٥٣ س ٢ : فسر النري قول الشاعر :
 أنبئه بأن الجرح يشوى وأنك فوق عجلة جوم
 بقوله : « يقول لصاحبه أقدم ولا تخيم ... » وانتقد الفندجاني
 تفسيره فقال : « .. كيف يقول لصاحبه أقدم ولا تخيم وصاحبه جريح
 مطروح .. » .

جاء (لا تخيم) أولاً في ص ٥٢ في كلام النري في السطر الثالث من
 الفقرة ثم جاء مرة أخرى في كلام الفندجاني حين عاب تفسيره في ص ٥٣
 في السطر التاسع من الفقرة . وكان ينبغي للمحقق أن يفسره في الموضع
 الأول ، ولكنه تجاوزه وفسره في الموضع الثاني . أما تفسيره فهو من

أغرب الغرائب قال : « وَخَمَّ يَخِمُ : جَبْنٌ وَتَثَاقلَ » .

كذا (وَخَمَّ) بضم العين في الماضي و (يَخِمُ) بكسرها في المضارع !
ومعناه : جبن ! ولم يُردَ المحقق الكريم أن يتفضل علينا بالإشارة إلى
مصدره فحرمنا نواذر أخرى مثلها !

(لا تَخِم) من خام يَخِمُ خَيْماً وَخِيَاماً وَخِيَاناً وَخِيَوْماً ، عن القتال
وفيه : جبن وتراجع (المعجم الوسيط) فهو فعل أجوف ، وليس
مثالاً .

(٣٦) ف ١٧ ص ٥٣ س ٥ : جاء في تفسير البيت : « ومعنى البيت أنه
رأى صاحبه جريحاً فاحتمله خلف فرسه وجعل يؤاسيه ويقوّيه .. »
كذا أثبت المحقق (يؤاسيه) من المؤاساة : وهو تحريف منه . صوابه
في الأصل و (ب) و شرح التبريزي ١ : ١٠١ (يؤسيه) من التأسية .
ضبطت السين في النسختين بالشدة عليها .

(٣٧) ف ١٧ ص ٥٣ : أنشد الفندجاني :

سما البرق من نحو الحجاز فشاقتني وكل حجازي له البرق شائق
البيت من ثلاثة أبيات بلا عزو في رسالة الحنين إلى الأوطان لابن
المرزبان . انظر مجلة المورد العراقية المجلد ١٦ : ١ ص ١٦٩ والبيتان
منها - وأحدهما هذا البيت - في البيان والتبيين ٢ : ٣٢٨ وأما القالي
١ : ١٧٩ . وقد أحال محقق رسالة الحنين مع هذين المصدرين على
التشبيهات لابن أبي عون : ٦٣ ولم أراجع .

(٣٨) ف ١٧ ص ٥٣ س ٩ : جاء في النص : « وقوله : فيأنك فوق
عجلة جوم .. »

كذا أثبت المحقق (فيأنك) بالفاء وكسر همزة إن ، كما في أصله ،
وهو خطأ من ناسخ الأصل ، وهناك خطأ آخر في الأصل ، وهو أن

الناسخ أثبت (فإنك فإنك) مكرراً . ولو رجع المحقق إلى نسخته المساعدة وأنعم النظر في النص ما اتبع أصله على خطئه . فالصواب (وأنتك) بالواو وفتح همزة ، كما ورد في البيت في كلام النري في أول الفقرة وكما سيأتي في إنشاد الغندجاني في آخر الفقرة . وهو في (ب) وشرح التبريزي ١٠١ على الصواب .

(٣٩) ف ١٧ ص ٥٤ : أنشد الغندجاني :

يديت على ابن حساس بن وهب بأسفل ذي الجدادة يد الكريم
قصرت له من الدهماء لما شهدت غاب عن دار الحميم
أولاً : أثبت المحقق (الجدادة) في البيت الأول بالبدال المهملة ، وهي لغة فيه ولكن الذي في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ١٠١ هو (الجدادة) بالمجمة فأمله المحقق - وهو أحق بالإثبات - دون تنبيهه على ما فعله .

ثانياً : لم يضبط (الجدادة) فضلاً عن الإشارة إلى أنه مضبوط في الأصل و ب بفتح الجيم وكسرهما معاً . وكلاهما صحيح كما في معجم البكري ١ : ٣٧٢ ، ونقل التبريزي ١ : ١٠٠ أن الرواية المشهورة بالكسر .

ثالثاً : قال المحقق في تعليقه على البيت الثاني : « في الأصل (وغاب من له من حميم) والتصحيح من المرزوقي » .

قلت : كذا في الأصل و (ب) ، وكذا نقل التبريزي في شرحه ١ : ١٠١ عن الغندجاني وهو صواب محض . فليس فيه خطأ يحتاج إلى تصحيح ، وإنما هي رواية أخرى في البيت . وكذا أنشده أبو عبيدة في النقائض ٢ : ٦٦٧ . وهي أوضح من رواية الحماسة (غاب عن دار الحميم) التي قال في شرحها المرزوقي ١ : ١٩٤ : و كان وجهه أن يقول : لما شهدت وغاب حميمه .. ، وحركة الهاء في (له) مختلصة .

(٤٠) ف ١٨ ص ٥٤ س ٩ : فيما نقل الغندجاني من كلام النري :
 « وقوله : لاتكاييل بالدم » . الصواب (قولها) كما في كتاب النري :
 ٥٦ ، لأن الضير راجع إلى (امرأة من طيئ) .
 (٤١) ف ١٩ ص ٥٦ : ورد في النص قول كبشة على ماصحه
 الغندجاني :

أرسل عبد الله إذ حان يومه إلى قومه ألا تَغْلُوا لهم دمي
 كذا ضبط المحقق (تَغْلُوا) بفتح التاء وضم الغين . والكلمة في
 الأصل غير مضبوطة . فلم يرجع المحقق إلى نسخة الشنقيطي الذي ضبطها
 بضم التاء وكسر الغين (تَغْلُوا) من الإغلال . وهو الصواب ، لقول
 الغندجاني في تفسيره : « وهو من قولك : أغلَ الجازر : إذا ترك في
 الإهاب شيئاً من اللحم » وكذا رواها ابن الأعرابي إلا أنه أسند الفعل إلى
 الغائبين (يَغْلُوا) بالمشاة التحتية والغين المعجمة انظر الخزانة ٦ : ٣٥٨ .
 ورواية القاضي في ذيل أماليه ٣ : ١٩ عن الأصمعي (ألا تَغْلُوا) بالحاء
 بدلاً من الغين من التخلية . وفي اللآلئ ١ : ٣٠٣ (لاتتركوا) .

(٤٢) ص ٥٩ الهامش ٢ « استعر الشعر بين زيادة وابن عمه هدية .. »
 كذا (الشعر) وهو خطأ مطبعي صوابه (الشر) .

(٤٣) ف ٢٣ ص ٥٩ : ورد في النص بيت سيرة بن عمرو :
 أتتسى دفاعي عنك إذ أنت مسلم وقد سال من دَلَّ عليك قُرَاقِرُ
 وصواب الرواية عند الغندجاني (سال من نصر) وخرَجَ المحقق
 البيت في ديوان الحامسة ١ : ١٣٤ وشرحي المرزوقي ١ : ٢٣٧ والتبريزي
 ٨٠ : ١ ومعجم البلدان ٤ / ٣١٨ وذكر أن فيها جميعاً (سال من دل) .

قلت : هو في شرح الرافعي الذي قصده بالاحالة على التبريزي ١ :
 ٨٠ وغيره كما قال أما التبريزي ١ : ١٢٧ فأثبت في النص (من دل)

ولكنه بعد ما نقل تفسير النري ورد الغندجاني في آخر شرح البيت عقب عليه بقوله : « وهذا الذي ذكره أحسن ما قيل في هذا البيت كأن الوادي سال عليهم بالرجال » . وقد أيد البغدادي في الخزانة ٩ : ٥٠٤ قول الغندجاني فقال : « رواه شراح الحماسة (وقد سال من ذل) .. وأول من حرّفه أول شارح للحماسة وهو أبو عبد الله النري » وفي كلام البغدادي نظر فليس النري أول شارح للحماسة ، ولا دليل على أنه هو الذي حرّفه .

(٤٤) ف ٢٣ ص ٦٠ س ٨ : في آخر الفقرة : « وليبت سيرة قصة طويلة

الذيل ، ذكرتها في كتاب السلّ والسرقة » .

قلت : أولاً : نقل صاحب الخزانة ٩ : ٥٠٨ - ٥١١ هذه القصة من كتاب آخر للغندجاني ولا علم لنا بوجوده في المكتبات وهو « ضالة الأديب » في الرد على ابن الأعرابي في نوادره فجبنا لو أحال المحقق هنا على الموضع المذكور من الخزانة .

ثانياً : أثبت المحقق في النص (السلّ) وقال في تعليقه : « في

الأصل (السلّة والسرقة) وهو أحد كتب الغندجاني . انظر للاستزادة دراستي لأبي محمد في مدخل كتابه فرحة الأديب » وانظر الفهارس : ٢٢١ .

قلت : قد غيّر المحقق في النص دون أن يذكر سبباً لتصرفه هذا ، إلا أنه أحال للاستزادة على دراسته للغندجاني في أول كتابه فرحة

الأديب ، فأوهنا أنه قد تكلم فيها على عنوان الكتاب المذكور وحق أن

الصواب فيه (السلّ) بدون تاء وليس (السلّة) ، مما أغناه عن إعادة

الكلام هنا . ولكن حينما رجعنا إلى دراسته وجدنا أنه قسم مؤلفاته إلى مجموعتين ، وعدّه هذا الكتاب في المجموعة الثانية في ص ٢٠ وقال :

« كتاب السلّ والسرقة ويبدو أنه جمع فيه أخبار الشعراء اللصوص

وأشعارهم » وقال في الهامش : « ورد اسمه في البلغة ص ٦٥ (الشك والسرقة) وهو تصنيف » . وهذا كل ما قاله الأستاذ عن هذا الكتاب ! فإن كان قصده بكلمة « الاستزادة » معرفة غيره من مؤلفات الغندجاني فليس هذا الكلام هنا إلا حشواً بعدما قال في المقدمة ١٥ : « أما الغندجاني مؤلف الكتاب فقد سبقت لي دراسة حياته ومؤلفاته .. عند اخراجي كتابه الأول فرحة الأديب » فتعلق بالحشو ، وأعرض عما يعنيه هنا من صميم منهج التحقيق ولا يجوز التغاضي عنه . فليس فيما قاله في تعليقه على هذا الكتاب ولا مقاله في دراسته في الفرحة سابقاً ما يدعو إلى التغيير في النص .

الحق أن (السِّل) و (السَّلَة) كلاهما مصدر بمعنى السرقة أو السرقة الخفية . و من الأمثال المشهورة : « الخلة تدعو إلى السَّلَة » ويقال : « في بني فلان سَلَة » إذا كانوا يسرقون . وقال الشيدزر الحارثي من مقطوعة في ديوان الحماسة ٨٢ :

فلنسنا كمن كنتم تصيبون سَلَة فنقبل ضيماً أو نُحَكِّم قاضياً
فيصح أن يسمي الغندجاني كتابه بأبها شاء .

ولا يخفى أن المصادر كثيراً ما تذكر الكتاب بما يشير إلى عنوانه المعروف عندهم ولا تلتزم الدقة فيه ، كما أن المؤلفين أنفسهم يحيلون في مؤلفاتهم على كتبهم الأخرى بأسماء مختلفة .

وبعد ، فلننظر في المصادر التي ترجمت للغندجاني أو ذكرت هذا الكتاب بماذا ستمته ؟ أقدم ترجمة وصلتنا للغندجاني هي في معجم الأدباء ٧ : ٢٦١ ، واسم الكتاب فيه (السِّل) بدون تاء كما ذكره المحقق في دراسته . وقد نقل عنه هذا الاسم كذا البغدادي في الخزانة ١ : ٤٤ فيما نقل من ترجمة الغندجاني . ولكن لم يسمه البغدادي بعد ذلك ولا في

الخزانة ولا في شرح أبيات المغني إلا بالتاء (السلة والسرقة) وليس ذلك - فيما أرى - من باب التهاون لسببين :

١ - أحدهما أن (السلة) بالتاء ورد في نص الفندجاني في « إصلاح ماغلط فيه النري » في أصل الحق ، وكذا عند البغدادي في الخزانة فيما نقله من هذا النص . وكانت عنده نسخة مستقلة من هذا الكتاب . فكلية (السلة) إذن قد أجمعت عليها النسختان مما يرجح أنها ليست من عمل النساخ بل هي بلفظ الفندجاني .

٢ - والآخر أن البغدادي أحال في الخزانة ٤ : ٢٣ وشرح أبيات المغني ٦ : ٤٥ على « كتاب السلة والسرقة » (السلة بالتاء) بصدد كلامه على الشاهد (ومن عضة ماينبتن شكيرها) ونقل عن الصفاني صدره (إذا مات منهم ميت سرق ابنه) ثم قال في شرح الأبيات : « وروى الأسود أبو محمد الأعرابي هذا البيت في كتاب السلة والسرقة على ماتقدم » أما في الخزانة فزاد على هذا الكلام ونقل عن الكتاب نفسه فقال : « وروى أبو محمد الأعرابي هذا البيت في كتاب السلة والسرقة على ماتقدم ، وقال : ومثل آخر :

ومن عضة ماينبتن شكيرها قديماً ويُقْتَطُ الزناد من الزند
وهذان النصان يفيدان أن البغدادي قد كانت لديه نسخة من هذا الكتاب أو اطلع عليها فاستفاد منها في هذا الموضع . ويبدو أنه وجد هذا الكتاب في وقت متأخر ، ولذلك لم يرجع إليه في قصة بيت سبرة التي أحال فيها الفندجاني عليه ، بل نقلها من كتابه الآخر « ضالة الأديب » كما تقدم . ولذلك لا نجد نصوصاً أخرى من هذا الكتاب في الخزانة وشرح أبيات المغني .

وبالجملة فإن في ورود (السلة) في نص الفندجاني في نسختين من

« إصلاح ماغلط فيه النري » واقتباس البغدادي نصاً من هذا الكتاب وإحالته عليه بهذا الاسم ، إن في ذلك لدليلاً كافياً لترجيح (السلة) على (السل) الوارد ، في كتاب ياقوت .

(٤٥) ف ٢٦ ص ٦٣ الهامش ٣ « لم يذكره المرزوقي ١ / ٢٦١ واقتبس التبريزي في شرحه ١ / ٩٤ مأورده الفندجاني في قائل هذا الشعر » يعني قول الشاعر :

حيث على القهار أطهار أمه
وبعض الرجال المدعين غشاء
قلت : لو رجع المحقق الفاضل إلى شرح التبريزي ١ : ١٤٣ - ١٤٤ لعرف أنه نقل معظم هذه الفقرة بما فيه تفسير الفندجاني للبيت وكلامه في قائله .

(٤٦) ف ٢٦ ص ٦٤ الهامش ٤ « ... وجاء في هامش الأصول بجوار البيت الثاني لبعض العلماء قوله : « المدعى أصله أن رجلاً غار على أمة لبعض أهلها ، فولدت غلاماً ، فدعته له فاشتره أو وهب له » أما التبريزي فقال في شرح (المدعين) : « أي ليس كل من يدعي النسب إلى الآباء يكون له أب » انتهى .

قلت : لا يصح مانسبه إلى التبريزي ، وإنما هو في شرح الرافعي . أما الهامش الذي جاء في الأصل و (ب) - وسامها المحقق « الأصول » ! - فقد نقله التبريزي أيضاً بعد البيت الثاني ، إلا أن فيه (أغار) و (وهبوه) انظر شرحه ١ : ١٤٤ .

(٤٧) ف ٢٧ ص ٦٥ س ١١ صحح الفندجاني رواية قول عمرو بن شأس بقوله : « والصواب إن شاء الله (تحشم خمساً ليس في سيره يتيم) وفسره بالإبطاء . وعلق المحقق على الشطر فقال : « رواية النري (ليس في سيره أمم) أخذ بها كل من الديوان والمرزوقي والتبريزي غير أن المرزوقي

أشار إلى الرواية الأخرى بقوله « ويروى : ليس في سيره يَتَمَّ » أي إبطاء .

قلت : والتبريزي ١ : ١٥٠ أيضا أشار إلى هذه الرواية ، وقال في تفسيرها : واليتم : الغفلة ، ومنه قيل اليتيم ، لأنه مغفول عنه ، ولم يشر إلى النري ولا رد أبي محمد .

(٤٨) ف ٢٨ ص ٦٦ الهامش ٢ : « موسى بن جابر بن أرقم .. ترجمته في .. وشرح التبريزي ١ / ١٣٦ » .

لم يترجم التبريزي ١ : ١٨٩ لموسى غير ما نقله عن المبهج في اشتقاقه وعجمته وتسمية العرب به . والمحقق يقصد شرح الرافعي .

(٤٩) ف ٢٨ ص ٦٧ س ٢ : ورد في النص : « وأمهها من بني العنبر .. » .

قلت : لاتوجد الواو في أول الجملة لافي الأصل ولا في نسخة الشنقيطي (ب) .

(٥٠) ف ٢٩ ص ٦٧ س ٧ : ورد فيما نقل الفندجاني من كتاب النري في تفسير البيت :

لَا يُسَلِّمُونَ الْفِدَاةَ جَازِمًا حَتَّى يَزِلَّ الشَّرَاكُ عَنْ قَدَمِهِ
« الوجه عندي أن يكون كقولك : لأترك حتى يطمع فيك ، ولا أسلمك حتى أغلب ولم يرد أن يسلمه إذا زل شراكه عن قدمه ، والهاء راجعة إلى الجار » .

قلت : اختار المحقق فأخطأ في اختياره ، ثم انحرف عن أصله ونسخته المساعدة من غير داع ودون تنبيه على تصرفه في الموضعين .
فأثبت أولاً (أغلب) والصواب (تُغْلَبَ) كما في كتاب النري : ٧٩ وهو يقتضيه السياق لأنه قال من قبل (حَتَّى يُطْمَعَ فِيكَ) ولم يقل الشاعر

(حق يزل الشراك عن أقدامنا) أما أصل كتاب الغندجاني فقيه (حق تغلب أغلب) كذا .

وأثبت الشنقيطي في نسخته (أغلب) لأن فوق اللام من (تغلب) في الأصل خطأ كأنه امتداد لأسفل الضمة التي على التاء ، فلعل الشنقيطي ظن أن الناسخ ضرب على (تغلب) : وسواء أضرِبَ الناسخ أم لم يضرب على الكلمة ، فلا يصح ما أثبتته الشنقيطي وتابعه عليه المحقق . ثم أثبت المحقق الكريم (أن يسلمه) خلافاً لما في أصله ونسخته المساعدة ، فإن فيها (أنا نسلمه) وكذا في كتاب النري : ٧٩

(٥١) ف ٢٩ ص ٦٨ ورد في كلام الغندجاني : « .. كما قال الفرزدق :
فهما أعيش لا يضمنوني ولا يَضْعُ لهم حَسَبَ ما حَرَكْتَ قَدَمِي نَعْلِي
أي ماعشت . » وعلق المحقق على البيت فقال بعد تحريجه : « ومعنى (لا يضمنوني) أي لا يجدونني ضمناً والضمانة الزمانة وهو هاهنا العجز . »
قلت : النص في الأصل كما أثبه المحقق ، ولكن ناسخ الأصل ضرب على (أي ماعشت) وكتب بجانب البيت عن يساره (أي لا يجدونني ضمناً ماعشت) والظاهر أنه حاشية لبعض العلماء في تفسير البيت أقحم الناسخ جزءاً منها في النص خطأ ، ثم تنبه فضرب عليه . فلما نسخ الشنقيطي نسخته أهمل المضروب عليه وكتب الحاشية في مكانها . أما المحقق الفاضل فلم ينتبه على الضرب الواضح في أصله ولم يرجع إلى (ب) ثم جعل ما بقي من الحاشية (أي لا يجدونني ضمناً) ضمن تفسيره للبيت من غير إشارة إلى وجودها في هامش الأصل و (ب) كليهما شكراً للعلم .

(٥٢) ف ٣٠ ص ٦٩ س ٢ : روى الغندجاني عن أبي الندى أن اسم الشاعر حسان بن نشبة في الحماسة مصحف والصواب (جِساس) واستدل بقول جرير « هَجَّوْ جَحْدَبْ بن خَرْعَبْ التَّيْمِي :

أَجْخَذَبَ أَشْبَهَتَ الَّتِي كَانَ يَظُرُهَا كَطَرْتُوثِ أَرْضٍ غَيْرِ ذَاتِ أَنْاسٍ
لَقَدْ شَهِدَتْ تَيْمٌ عَلَى أُمِّ جَخَذَبٍ وَكَانَ سِرَاةَ التَّيْمِ رَهْطُ جِسَاسٍ
يَعْنِي جِسَاسٌ بِنِ نَشْبَةِ التَّيْمِيِّ هَذَا .

وقال المحقق في تخريج البيتين : « البيتان لجرير في شرح ديوانه ص
٢٢٧ من قصيدة في تسعة أبيات ، قالها لجخدب بن خرعب التيمي .. »
قلت : عدل المحقق عن أصله ونسخته المساعدة في ضبط (جخدب)
من غير تنبيه على ما فيها ، ولم يفتن للتصحيف الذي وقع في اسم أبيه
(خرعب) في أصله و (ب) . ولم تكن إحالته على شرح ديوان جرير :
٢٢٧ دقيقة ، فإنَّ فيه (جرعب) بالجيم بدلاً من الخاء .

أما الابن (جخدب) فضبط اسمه في الأصل في الموضعين الأولين
بضم الجيم والبدال (والموضع الأخير غير واضح في الصورة التي عندي)
وضبطه الشنقيطي بضم الجيم في المواضع الثلاثة وبضم الدال وفتحها في
الموضع الأخير وكتب فوقها (معاً) ، فضبط الاسم في ضوء النسختين على
وجهين : (جَخَذَبَ) بضم الجيم والبدال ، و (جُخَذَبَ) بضم الجيم وفتح
الدال . وهو موافق لضبطه في الاشتقاق : ١٨٦ ، والمحقق الفاضل عدل
عن الضبطين إلى ثالث ، وهو (جَخَذَبَ) بفتح الجيم والبدال ، ولا بأس ،
فقد نصَّ الفيروزابادي (جخدب) على هذا الضبط في العَلَمَ المذكور
واقصر عليه . ولكن كان ينبغي له أن ينبه على ذلك في الهامش .

أما أبوه فأثبت المحقق (خرعب) بالخاء المعجمة كما في أصله و
(ب) ، وكذا في التبريزي فيما نقله من هذه الفقرة . وهو تصحيف .
والصواب (جرعب) بالجيم ، وقد نصَّ عليه صاحب القاموس إذ قيده في
فصل الجيم (جرعب) قال : « الْجَرْعَبُ ... والدُّ جخدب النسابة » .
وانظر المشتبه للذهبي ١ : ١٤٢ والتبصير ١ : ٢٤٤ والإكمال ٢ : ٥٢ ، وكذا

ورد في شرح ديوان جرير : ٢٢٧ ، وقد وقف عليه المحقق وأحال عليه .
إن المحقق الفاضل لم يكتف بإغفال ورود الاسم فيه بالجيم فحسب بل
صحفه في إحالته عليه .

ومما يحسن التنبيه عليه أن اسم (جخدب) ورد في البيان والتبيين
١ : ٣٣٦ والاشتقاق : ١٨٦ بالحاء المهملة ، وهو تصحيف^(٢) . فقد نص
الذهبي وغيره على أنه بالحاء المعجمة . ولفظ الأمير في الإكمال ٢ : ٥٢
« أما (جخدب) ، بعد الجيم خاء معجمة ، فهو جخدب بن جرعب أبو
الصقعب ، كوفي نسابة ، روى عن عطاء بن أبي رباح ، وروى عنه
سفيان الثوري . وأما (جحدب) ، بعد الجيم حاء مهملة ، فهو عبد
الرحمن بن جحدب الحولاني ... » .

وقد نسب الزبيدي في التاج : جخدب بن جرعب بن أبي قرفة بن
زاهر بن عامر بن قامشة بن وائلة . وفي القاموس : « الكوفي النسابة » .
وزاد الزبيدي : « الشاعر وفيه يقول جرير :
قبح الإله ولا يقبح غيره بظراً تفلق عن مفارق جخدب
(في المطبوعة : تعلق) ، وكان ذا قدر بالكوفة وعلم ... » وانظر
محاورته مع خالد بن سلمة المخزومي في البيان والتبيين ١ : ٣٣٦ والتاج .
وذكره ابن دريد في الاشتقاق من شعراء التيم مع السرندي وعلقة ،
وقال : « كانوا يجتمعون على هجاء جرير » .

للبحث صلة

[(٢) ترجمه في الجرح والتعديل ١ / ١ : ٥٥١ قال : « جخدب التيمي - ويقال :
جحدب - بن جرعب ، روى عن عطاء ، وروى عنه الثوري وقيس بن الربيع ، سمعت أبي
يقول ذلك ، / المجلة] .

فهرس الجزء الثاني من المجلد الرابع و

(المقالات)

- | | | |
|-----|--------------------------|---|
| ١٧٩ | الدكتور عدنان الخطيب | محمد كرد علي من الرواد المؤسسين لمجمع القاهرة |
| | | ترجمة حميد بن ثور الحلالي مستخرجة من تاريخ دمشق |
| ١٨٨ | الدكتور شاكرا الفحام | |
| ٢٠٨ | الدكتور سمير ستينية | حقيقة الاسم في أسماء الاستفهام |
| ٢٦٥ | الدكتور محمد أحمد الدالي | قولهم : ليهنك كذا |
| ٢٨٢ | الدكتور صادق فرعون | نواة لمعجم للموسيقى (القسم الخامس) |

(التعريف والنقد)

- | | | |
|-----|--------------------------------|----------------|
| ٢٨٧ | الدكتور محمد أجل أيوب الإصلاحي | إصلاح الإصلاحي |
|-----|--------------------------------|----------------|

(آراء وأنباء)

- | | | |
|-----|----------------------|---|
| ٢٢٥ | الدكتور شاكرا الفحام | من سهو العلماء |
| ٢٢٧ | | قضية إعجاز القرآن عند الجاحظ |
| ٢٢٨ | | الكتب والمجلات المهداة لمكتبة المجمع خلال الربع الأول من عام ١٩٨٩ |

مجلة

مَجْمَعُ الْبَغْدَادِيِّينَ بِمَشْرِقِ

« مجلّة المجمع العلمي العراقي سابقاً »



ربيع الأول ١٤١٠ هـ

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩ م

التعريف والنقد

إصلاح الإصلاحي

(القسم الثاني)

الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي

(٥٣) ف ٣٢ ص ٧٢ س ٥ : ورد في كلام النري في النص : « فإننا أديننا في تفسيرنا أن بعضهم يجامل بعضاً ... » .

كذا أثبت الحق (أديننا) بالدال المشددة من التأدية . وهو تحريف منه . صوابه كما في الأصل و (ب) و كتاب النري : ٨٤ (أريننا) بالراء المهملة من أرى يرى مبنياً للمجهول . ولعل الحق قرأ الراء دالاً وظن علامة الإهمال فوق الراء شدة . وبقيت الضمة على الهمزة ، فلم يلتفت إليها .

(٥٤) ف ٣٢ ص ٧٢ س ١٠ : ورد في كلام الغندجاني : « والصواب ماأنشدناه أبو الندى رحمه الله ، ثم وجدته بعده بخط إسحاق الأعرابي أخي أبي عبد الله كمثل :

ونحن بنو عم على ذاك بيننا زأنب فيها بغضة وتنافس »
وعلق الحق على (إسحاق) بقوله : « لعلها (ابن) الأعرابي ، فقد روى صاحب اللسان البيت عن ابن الأعرابي . انظر اللسان (زأنب) » .
قلت : صحيح أن صاحب اللسان روى البيت عن ابن الأعرابي . ولكن إذا كان (إسحاق الأعرابي) محرفاً من (ابن الأعرابي) فإذا يعني قوله (أخي أبي عبد الله) ؟ ألا ابن الأعرابي أخ يكنى بأبي عبد الله وهو أشهر من ابن الأعرابي حتى يعرف به ؟ ثم أليس ابن الأعرابي نفسه يكنى

● نشر القسم الأول في مجلة الجمع (مج ٦٤ ، ج ٢ ص ٢٨٧)

بأبي عبد الله ؟ فكيف يستقيم (بخط أبي عبد الله أخي أبي عبد الله) ؟
الحق أن النص مستقيم لاغوض فيه ولا عوج . وإسحاق الأعرابي هو
أخو أبي عبد الله ابن الأعرابي كما قال الغندجاني . ويكنى بأبي العباس .
وقد روى إسحاق هذا بعض كتاب النوادر عن مؤلفه أبي مسحل
الأعرابي ، كما ورد في مخطوطة الكتاب . انظر صورة صفحة العنوان التي
ورد فيها اسمه في أول نوادر أبي مسحل .

(٥٥) ف ٣٢ ص ٧٢ س ١٣ : وروى الغندجاني بعد البيت السابق تفسيره
عن أبي الندى : « قال : قوله (على ذاك) أي على أننا بنو عم .
والزأنب : القوارير . قال : ولا أعرف لها واحداً » .

وعلق المحقق على كلمة (القوارير) بقوله : « في الأصول
(القوارص) والتصحيح من اللسان . » .

قلت : وهل يكفي ذلك لتخطئة ما في كتاب الغندجاني ؟ وقد
ورد (القوارص) في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٢٠٨ فيما نقله
من هذه الفقرة . وكذا (القوارص) في محيط المحيط وأقرب الموارد عن
شرح التبريزي . وإذا كان تعقيب التبريزي على كلام الغندجاني
(وكذلك ذكر أبو هلال) شاملاً لرواية البيت وتفسيره معاً فغنى
الزأنب : القوارص عند أبي هلال أيضاً ، مما يرجح أنه هو الصواب في
نص الغندجاني . وأخشى أن يكون (القوارير) تحريفاً ، فإن البيت
الذي أنشد على هذا المعنى هو بيت أرطاة هذا لاغير ولم يظهر لي وجه
القوارير في معنى البيت . أما « القوارص » ففسر بها أبو العلاء رواية
(الزراري) أيضاً ، فقال : « إذا صح أن الزراري يراد بها العداوات
والقوارص فهي من قولهم زربت البهائم إذا أدخلته فيها ... »

وقيل إنها في ديوان أرطاة (زرائب) على مثال غرائب فكأنه جمع زريبة فجعل العداوة زريبة لأنها تزرب أي تدخل . « انظر شرح التبريزي (١ : ٢٠٨) .

(٥٦) ف ٢٤ ص ٧٤ ورد في النص المثل : « لن يَروي الذود صُبابات الوَذَم .. » كذا ضبط (يَروي) بفتح حرف المضارعة ، والصواب ضمها من الإرواء كما في الأصل و (ب) ولعله خطأ مطبعي .

(٥٧) ف ٣٥ ص ٧٥ : بداية الفقرة في الكتاب هكذا :

« قال أبو عبد الله : قال عبد الله بن غَنَمَة :

لا تجعلونا إلى مولى يَحُلُّ بنا عقدَ الحزام إذا مالبدّه مالا قوله (يحل بنا عقد الحزام) أي إذا أراد حل عقد حزامه حلّه بإنشاد هجائنا مستريحاً إليه متعللاً به .. » .

هذا كلام النمري ويتلوه رد الغندجاني . قلت : طريقة المؤلف في ترتيب نقده في هذا الكتاب أنه ينقل أولاً البيت من كتاب النمري ، ثم ينقل تفسيره إذا كان نقده موجهاً إليه ويذكر النمري بكنيته (قال أبو عبد الله) مرتين : مرة قبل إيراد البيت وأخرى قبل إيراد تفسيره . وقد التزم الغندجاني هذه الطريقة في الكتاب كله . فلم يَحُلَّ بها إلا في أربع فقرات من ٩٣ فقرة وهي الفقرات ١٠ و ٧٧ و ٣٥ و ٨٢ . أما الفقرتان ١٠ و ٧٧ فورد فيهما قبل البيت (قال أبو عبد الله) وقبل التفسير (قال) فقط ، فلا بأس ، ولكن في الفقرتين ٣٥ و ٨٢ بدأ التفسير في الأصل بعد البيت من غير فصل . فزاد الشنقيطي في الفقرة ٨٢ (قال أبو عبد الله) وفاته ذلك في هذه الفقرة ٣٥ . ولعلّ هذا الإخلال بطريقة المؤلف من قبل النساخ .

(٥٨) ف ٣٥ ص ٧٥ الهامش ٤ . قال المحقق في تعليقه على البيت السابق : « ... وورد في شرح المرزوقي ق ١٨٩ / ٤ ج ٢ / ٥٨٤ وشرح التبريزي ١ / ٢٢٨ و المقطوعة عند التبريزي تزيد بيتا خامسا سيذكره الغندجاني بعد سطور » .

قلت : المقطوعة عند التبريزي ٢ : ٧٠ كما هي عند المرزوقي وفي ديوان الحماسة أربعة أبيات . أما البيت الخامس فأورده التبريزي بعد مافرج من شرح المقطوعة على أنه صلة البيت الرابع لا أنه جزء من الحماسة ، ولذلك أغفل شرحه . أما الرافعي فزاده في متن الحماسة كما ذكر المحقق . والجدير بالذكر أن التبريزي نقل كلام الغندجاني ثم عقب عليه بقوله : « وليس لردّه على النري وجه ، لأن الذي ذكره محتمل كثير في أشعارهم » .

(٥٩) ف ٣٦ ص ٧٦ : ورد في النص قول باعث بن صريم الغبري :
إذ أرسلوني مائحا بدلائهم فلاتها علقا إلى أسبالها
كذا مرتين : مرة هنا في ص ٧٦ في أول كلام النري ، وأخرى في ص ٧٧ في آخر كلامه . وعلق المحقق على الموضع الأول : « في الأصول (لدلائهم) والتصحيح من ديوان الحماسة وشرحيه » ، وترك الموضع الثاني دون تعليق أو إحالة على التعليق المذكور مما يوم أن البيت ورد في الموضع الثاني في « الأصول » برواية (بدلائهم) كما في الحماسة وشرحيه ، والواقع أن في كلا الموضعين في الأصل و (ب) جميعاً (لدلائهم) بلام الجر .

ولعل المحقق يقصد بالتصحيح أن رواية (بدلائهم) بلام الجر^(٣) هي

[(٣) قوله : بلام الجر ، سبق قلم ، والظاهر أنه يريد : بياء الجر / المجلة] .

الرواية الوحيدة الثابتة في هذا البيت ، لأن « مائحا بدلائهم »^(٤) خطأ في اللغة ، بدليل أن هذا اللفظ بعينه ورد في بيت آخر لباعث بن صريم نفسه في آخر هذه الفقرة (ص ٧٨) ، وهو قوله :

إذ أرسلوني مائحا لدلائهم فلأئها حتى العراقي بالدم وأثبتته المحقق كما هو في الأصل ولم يعلق عليه بشيء .

وأرى أنه لاداعي إلى تصحيح ، فلعله رواية أخرى في البيت توافق قوله الأخير الذي ذكرته آنفاً . وزد عليه أن العلامة الميني كذا أثبت في اللآلي ٤٧٦ (مائحا لدلائهم) وفي العقد ٥ : ٢١٢ في كلا البيتين (مائحا لدلائهم) من متح .

(٦٠) ف ٣٦ ص ٧٦ س ٩ : ورد في النص في كلام النهرى عن أبي رياش : « كان عمرو بن هند بعث وائل بن صريم أخا باعث هذا ساعيا على بني تميم ، فبينما هو جالس على شفير بئر يجمع الصدقات .. » .
علق الشنقيطي هنا في هامش نسخته : « قف هنا على هذا الخطأ الواضح لاصدقات في الجاهلية . » قلت : قد أغفل المحقق هذا التنبيه الذي كان أحق بالإثبات من كثير مما جاء في حواشيه .

(٦١) ف ٣٦ ص ٧٧ س ٣ : ورد في النص نفسه عن أبي رياش : « فألى أن يقتل [من] بني تميم حتى تمتلئ دلوه من البئر .. » .

كذا أثبت المحقق [من] بين الحاصرتين وقال في الهامش : « زيادة لازمة ليست في الأصول » . قلت : لالزوم لها ، والكلام سليم في عربيته ، وأراد أنه ألى أن يوقع القتل فيهم حتى .. وجاء هذا الأسلوب مرة أخرى

[(٤) وهنا سبق قلم آخر ، والظاهر أنه يريد : مائحا لدلائهم / المجلة] .

في هذه الفقرة نفسها فيما روى الغندجاني عن أبي الندى من هذه القصة في ص ٧٨ س ٥ (وآلى أن يقتلهم على دم وائل حتى يلقي دلوه فيمتلئ دماً) فلم يقل : (أن يقتل منهم) وسكت المحقق في هذا الموضع . فإن كانت (من) لازمة لا يصح بدونها الكلام فلماذا أبقاه المحقق على خطئه ! ثم أثبت المحقق (تمتلئ) بتأنيث الفعل ، فصحت ، وأسقط بعد « دلوه » (دماً) والصواب « حتى يمتلئ دلوه دماً من البئر » كما في الأصل و (ب) ونقله محقق كتاب النري : ٢٦٢ على الصواب .

(٦٢) ف ٣٦ ص ٧٧ س ٨ : قال الغندجاني : « هذه القصة التي ذكرها أبو عبد الله عن أبي ريشا ناقصة ، وهي مختلفة أيضاً ليست على نظامها » .

كذا أثبت المحقق (مختلفة) من الاختلاف ، وهو تحريف منه ، صوابه (مختلفة) من الاختلال كما في الأصل و (ب) .

(٦٣) ف ٣٧ ص ٧٩ : ورد فيما نقله الغندجاني من كلام النري في شرح قول عبد الله بن عَنَمَة :

فإن أبيتَ فإننا معشر آنف لانطعمُ الحسفَ إن السّم مشروبٌ
« يريد بالسّم الموت لا السّم المعروف . وقوله (مشروب) أي كل أحد يشرب ولا يغنى عنه ولا يراح عنه . كقولك : إن الحوض مورود ، يريد به الموت أيضاً » .

أولاً : أثبت المحقق (يراح) بالراء المهملة وكذا فيما نقله محقق النري : ٢٦٢ عن هذا الكتاب . وهو غير واضح في صورة الأصل عندي ولكن الشنقيطي كتب (يزاح) بالزاي .

ثانياً : جاء في النص (يريد به الموت) بإسناد الفعل إلى الغائب ، وكذا في الأصل والخزانة ٨ : ٤٦٧ ، والصواب (تريد) بإسناده إلى المخاطب كما في (ب) وهو مقتضى السياق لأنه قال (كقولك) .

(٦٤) ف ٣٧ ص ٧٩ : عقب الفندجاني على كلام النري في شرح البيت المذكور بقوله : « هذا موضع المثل : ما طعنت في حوضه » .

كذا أثبت المحقق (حوضه) بالضاد المعجمة هنا في النص وفي فهرس الامثال في ص ٢١١ . وقال في تعليقه عليه : « الطعن الدخول في الشيء . أراد ما بلغت لباب المعنى » . ولم يخرّجه . وهو تصحيف في الأصل ، صوابه (حوصه) بالصاد المهملة كما في نسخة الشنقيطي - ولم يستعن بها المحقق الكريم - وشرح التبريزي ٢ : ٧١ . وهو من أمثاله المشهورة ويستعمل على وجوه . قال الزمخشري في الأساس (حوص) : « ويقال (لأطعنن في حوصهم) أي لأفسدن ما أصلحوا . و (ما طعنت في حوصها) أي لم تصب في جوابها . و (طعنت في حوص أمير لست منه في شيء) إذا تكلم فيما لا يعنيه .. » وانظر المثل في اللسان (حوص) .

(٦٥) ف ٣٨ ص ٨٠ : ورد في النص في كلام النري : « قال الباهلي صاحب كتاب المعاني ... » وهو تفسير لببيت من أبيات عبد الله بن عَنَمَة . فعلق عليه المحقق بقوله : « ورد خبر كتاب المعاني بلا زيادة في الخزانة ٣ : ٥٧٩ . ولم أتوصل إلى معرفة المزيد عن هذا المؤلف الباهلي » .

قلت : قد نقل البغدادي في الموضع المذكور هذه الفقرة برمتها بما فيها كلام النري وتقد الفندجاني من هذا الكتاب . وكان حق هذا التعليق أن يشار فيه إلى ذلك . أما الباهلي فهو الإمام أبو نصر أحمد بن

حاتم الباهلي المتوفى سنة ٢٣١ هـ صاحب الأصمعي . وقد ذكر ابن النديم : ٦١ من مؤلفاته « كتاب أبيات المعاني » . وقد شرحه تلميذه لُغْدَةُ الأصبهاني وسماه ابن النديم : ٨٩ « شرح كتاب المعاني للباهلي » . كما شرحه بNDAR بن عبد الحميد وسماه القفطي « شرح معاني الباهلي » انظر الانباه ١ : ٢٥٧ و ٣ : ٤٣ ، وانظر معجم الأدباء ٣ : ٨١ ومقدمة محقق ديوان ذي الرمة ١ : ٩٧ - ٩٨ .

وقد أشار بروكلمان (الترجمة العربية ٢ : ١٦١) إلى أن الجرجاني نقل نصاً من كتاب المعاني للباهلي في كتاب الكنايات : ٩٣ . وانظر نصوصاً منه في التهذيب ٢ : ١٦٣ (قرأت في كتاب المعاني للباهلي ..) ، و ٥ : ١٤١ (وأنشد الباهلي في المعاني ..) و ١٤ : ٢٨٥ (قال الباهلي في كتابه ..) وساق القفطي في الإنباه ٣ : ٢٧٩ في ترجمة أبي عبيدة كلاماً للباهلي في المقارنة بين الأصمعي وأبي عبيدة فقال : « وزعم الباهلي صاحب كتاب المعاني ... » ، ونقله ابن خلكان في الوفيات ٥ : ٢٣٧

(٦٦) ف ٢٨ ص ٨٠ س ٧ : بعد ماأورد النري تفسير البيت :
 فازجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يُرْدُ وقيدُ العير مكروبُ
 عن الباهلي وابن الأعرابي ، نقل قول ابن السكيت فقال : « قال يعقوب : هذا مثل ، يقول : رُدْ أَمْرَكَ وشَرِّكْ عِنا ولا تعرض لنا ، فيألا تفعل يرجع عليك أَمْرَكَ مُضَيِّقاً » وعلقَ الحق على قوله (هذا مثل) :
 « ورد في أمثالهم (أحد حماريك فازجري) في جمع الأمثال (١٩٤)
 ١ / ٥٠ وقوم : (اربط حمارك إنه مستنفر) واستنفر بمعن نفر ، يضرب لمن يؤذي قومه . انظر جمع الأمثال (١٦٥٨) ١ / ٣١٠ فلعل النظم غير

في عبارة المثل .

قلت : تعليق المحقق يدل على أنه فهم من كلام النري أن قول الشاعر (فازجر حمارك) هو المثل عند ابن السكيت ، وليس كذلك . وإنما يريد ابن السكيت أن قول الشاعر كله من زجر الحمار عن الرقع بالروض ، وردّه مكروب القيد على سبيل المثل .

(٦٧) ف ٢٨ ص ٨٠ س ٩ : عقب المؤلف على كلام النري : « هذا موضع المثل : عَيَّ ناطقٌ أعيًا من عَيَّ ساكت » . وقال المحقق في تعليقه على المثل : « ورد في جمع الأمثال (٤٩٥) ٢ / ٢٩ وفيه (خير) بدل (أعيًا) » .

قلتُ : المثل الوارد في جمع الأمثال في الموضع الذي أحال عليه المحقق بلفظ (عَيَّ صامت خير من عَيَّ ناطق)^(٥) !

(٦٨) ف ٣٩ ص ٨٢ : ورد في كلام النري في تفسير قول بُرج بن مُسهر الطائي :

فنهن ألا تجمع الدهر تلعّةً بيوتاً لنا ياتلّع سيلك غامضُ
« قال ابن الأعرابي : التلعة مسيل الماء ، ويقال في مثل :

[(٥) يحسن أن نضيف : وعلى هذه الرواية التي جاءت في جمع الأمثال ، فإن قول المحقق في تعليقه : « ورد في جمع الأمثال (٢٤٩٥) ٢ / ٢٩ ، وفيه (خير) بدل (أعيًا) ... » خطأ محض .

فـ (خير) لا يصح أن تأتي بدل (أعيًا) في المثل الذي ذكره أبو محمد الأعرابي وهو : (عي ناطق أعيًا من عي ساكت) لأنها تؤدي الى عكس المعنى المراد .

وإنما تصح كلمة (خير) في المثل الذي أورده الميداني وهو : (عي صامت خير من عي ناطق) ، وكان أبو محمد الأعرابي قد أورده هذه الرواية في الفقرة (٨) ، ص ٤٠ / المجلد ١ .

« مأخاف إلا من سيل تلعتي » . أي من بني عمي وقرابتي .. » وعلق الحق على المثل فقال : « لم أجد المثل بنصه ، غير أن لديهم في الدلالة على العداوة بسيل التلعات قولهم في المثل « مأقوم بسيل تلعاتك » انظر مجمع الأمثال (٢٨٤٥) ٢ / ٢٧٨ » .

قلت : قول ابن الأعرابي بنصه في اللسان والتاج (تلغ) وانظر المثل بعينه في المستقصى ٢ : ٣١٠ قال : « يضربه الحائف من أقربائه ومداخله » . هذا والصواب في رقم المثل الذي ذكره الحق (٢٨٤٤) .

(٦٩) ف ٣٩ ص ٨٢ : ورد في النص بعد الكلام السابق متصلا : « والكلام تم عند قوله (بيوتا لنا) .. » كذا أثبت الحق (تم) الفعل الماضي من التام . وهو تحريف . صوابه (يتم) المضارع منه كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ٢ : ٨٦ وكتاب النري : ١٠٦ .

(٧٠) ف ٣٩ ص ٨٢ : في كلام المؤلف : « هذا موضع المثل : يانعام إني رجل مضرب في الحق » . وعلق عليه الحق بقوله : « مثل يضرب عند الهزء بالإنسان لا يحذر ما حذر . انظر قصته في مجمع الأمثال (٤٧٠٧) ٢ / ٤٢٠ . ويبدو أن الغندجاني زاد فيه للتوضيح فنصه عند الميداني « يانعام إني رجل » ، والمضرب المقيم . »

لأوافق على رأي الحق الفاضل أن الغندجاني يزيد أو ينقص في المثل أو يضع المثل أحيانا . ولا يكفي لإثبات ذلك عدم ورود مثل في كتب الأمثال أو اختلاف لفظه عن لفظها . أما هنا فإن الحق هو الذي زاد في المثل ، ولم ينظر ، ولم يتثبت ، إذ أقحم هامشا في النص ، وأخطأ في قراءة الهامش . فالمثل الوارد في النص في الأصل و (ب) كليهما (يانعام إني رجل) كما هو عند الميداني . وفيها هامش : « يضرب في

الحق « يعني المثل ، وفي الأصل كتب فوق الهامش كلمة (حاشية) ، ومع هذا التصريح ظنه المحقق خطأ وأقحمه في النص . وحرف (يضرب) فأثبت (مضرب) اسم الفاعل من الإضراب وفسره بمعن المقيم وكذا أورد المثل في الفهارس ص ٢١٢ . وقد أثبت العلامة حمد الجاسر في مقاله في مجلة العرب هذا المثل والهامش على الصواب : « يانعام إني رجل (في الهامش : يضرب في الحق) » انظر المجلة ٩ : ٢٧٦ . وقد نقل التبريزي أيضاً هذا الهامش بنصه بعد المثل تفسيراً له - على طريقته - فيما نقل من هذه الفقرة في شرح الحماسة ٢ : ٨٦ .

(٧١) ف ٤٠ ص ٨٣ الهامش ٣ : « الأبيات لقبيسة بن النصراني في ... وشرح التبريزي ١ / ٢٤٧ و نقل الأخير معظم رد الغندجاني وروايته . » . كلام المحقق يصدق على شرح الرافعي . أما التبريزي ٢ : ٨٨ فقد نقل الفقرة بمخاطبها ، بما فيها كلام الثوري ورد الغندجاني .

(٧٢) ف ٤٠ ص ٨٤ : تمثل الغندجاني بالمثل : « ذهب ابن فسوة في بنات طمار » . وعلق المحقق عليه فقال : « تقول العرب « وقع فلان في بنات طمار » أي في داهية وشدة . وهو من طمرت الشيء إذا أخفيته ، ومنه المطمورة الحبس . انظر اللسان (طمر) .

قلت : المثل في المستقصى ٢ : ٨٧ والميداني ١ : ٢٨١ وفيها (الملق) بدلاً من (ابن فسوة) وقال الميداني : « يضرب فيما يذهب باطلا » . وقال الزمخشري : « يضرب للمتنى ولمن يجاوز قدره » . وفي الأصل و (ب) كليهما هامش بجانب المثل : « هذا المثل يضرب في الأباطيل » . وأثبتته التبريزي في شرحه ٢ : ٨٨ بعد المثل تفسيراً له . وكان هذا الهامش جديراً بأن يسترعي انتباه المحقق ولكنه أغفله كما أغفل غيره من هوامش

مفيدة . وقد نقل الأستاذ حمد الجاسر هذا الهامش في فهرس الأمثال في مقاله المشار إليه من قبل .

(٧٣) ف ٤١ ص ٨٥ س ٦ : في النص : « وإن عني بذلك أنك كنت تصغر عن العلل والنهل وتصبو » فحملك عليها لطفاً بك ورحمة لك . فإن ذلك في الحال التي كنت فيها مولوداً . كان حسناً .

كذا أثبت المحقق (فحملك) وضبط الميم واللام بالفتحة . وهو تحريف ، صوابه في الأصل و (ب) كليها (فحملك) المضارع المسند إلى المتكلمين من (حل) . وقد أثبتته محقق كتاب النهرى في ملحقه : ٢٦٤ على الصواب .

(٧٤) ف ٤١ ص ٧٦ س ٩ : ورد في النص : « وهذا في نهاية البر به والإفضال عليه .. » .

قلت : صواب النص كما في الأصل و (ب) كليها : « وهذا نهاية في البر به » فقدّم المحقق وأخر . ومثله قول المؤلف في الفقرة ٦٦ ص ١٢٦ : « وهذا نهاية في الحيرة تكون عند مفارقة الأحباب » .

(٧٥) ف ٤٢ ص ٨٧ ، الهامش ٢ : « البيت في ... والتبريزي ١ / ٣٢٤ ونقل الأخير عن الغندجاني خبر القصيدة .. »

قلت : هذا في شرح الرافعي . أما التبريزي ٢ : ١٤١ فقد نقل شرح الغندجاني للبيت بلفظه ، من غير عزو إليه ، ثم أتبعه قصة الأبيات عن الغندجاني .

(٧٦) ف ٤٣ ص ٨٨ الهامش ١ : « هو شقيق بن سليك الأسدي .. وهو شاعر إسلامي مقل كما في شرح الحماسة للتبريزي ١ / ٣٢٤ ... » .

قلت : قد اكتفى التبريزي ٢ : ١٤١ بعزو الأبيات إلى « شقيق بن سليك الأسدي » ، ولم يزد على ذلك شيئاً . وما نسبته إليه المحقق يصدق على شرح الرافعي . وفيه زيادة ، قال : « وهو أحد بني أسد بن خزيمه بن مضر أو من بني أسد بن ربيعة بن نزار » قلت : الصواب الأول ، فهو من بني مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمه ، وسيأتي نسبه .

(٧٧) وقال المحقق في الهامش نفسه : « .. وله في اللسان (حرم) قصيدة في أحد عشر بيتاً في الحج والإحرام . »

قلت : قد تجشم المحقق عناء البحث عن هذه الأبيات في لسان العرب ، ثم عدها عدّاً فكانت أحد عشر بيتاً ، وقيد ذلك في تعليقه . ولم يجد سعة من الوقت ليقراها قراءة سريعة . وفي خلال تعداد الأبيات وقع بصره على كلمتين : (أحرمت) في البيتين الأولين و (طوفي) في البيت الثالث فظن - والظن هنا بمعنى اليقين - أن موضوع الأبيات هو الإحرام والطواف بل الحج . وهل الطواف والإحرام إلا من أعمال الحج وأركانه !

وكننت لما قرأت هذا الهامش أعجبي أن يكون لشاعر من الشعراء أحد عشر بيتاً في الإحرام والحج ، ورغبت في الاطلاع عليها لأعرف هل وصف الشاعر فيها مناسك الحج فتكون من الشعر الديني الذي يضاف إلى مجموعات شعر الدعوة الإسلامية التي نشرت في السنوات الماضية ، أو سلك فيها الشاعر مسلك ابن أبي ربيعة أو الشريف الرضي من الشعراء الغزلين . فرجعت إلى اللسان . فإذا بأبياته المعدودة من مُلح الشعر ومستطرفه ، ورأيت إحراماً ولكن دون ميقات ووجدت طوافاً وليس بالبيت العتيق . ومالي لأطرفكم بها - معشر المحققين - عسى أن يكون

بعض هزلها وبطلتها جاما للنفس وعونا على ماتلاقونه من جدّ البحث
وجهد التحقيق ! قال :

وَبَشَّتْهَا أَحْرَمْتُ قَوْمَهَا	لِتَنكِحَ فِي مَعْشَرٍ آخِرِنَا
فَإِنْ كُنْتُ أَحْرَمْتُنَا فَاذْهَبِي	فَإِنَّ النِّسَاءَ يَخْنُ الْأَمِينَا
وَطُوفِي لَتَلْتَقِطِي مِثْلَنَا	وَأَقْسِمُ بِاللَّهِ لَا تَفْعَلِينَا
فَإِمَّا نَكَحْتُ فَلَا بِالرِّفَاءِ	إِذَا مَا نَكَحْتُ وَلَا بِالْبَنِينَا
وَزَوَّجْتُ أَشْمَطَ فِي غُرْبَةٍ	تُجَنِّ الحَلِيلَةَ مِنْهُ جُنُونَا
خَلِيلَ إِمَاءٍ يَرَاوِخُنْه	وَلِلْمَحْصَنَاتِ ضَرُوبَا مَهِينَا
إِذَا مَا أَتَقَلْتُ إِلَى دَارِهِ	أَعَدَّ لِيُظْهِرَكَ سَوْطًا مَتِينَا
وَقَلْبَتِ طَرَفَكَ فِي مَارِدٍ	تَظَلُّ الْحَمَامُ عَلَيْهِ وَكُونَا
يُسْمُكُ أَخْبَثَ أَضْرَاسِهِ	إِذَا مَا ذَنُوتِ فَتَسْتَشْقِينَا
كَأَنَّ الْمَسَاوِيكَ فِي شِدْقِهِ	إِذَا هُنَّ أَكْرِهْنَ يَقْلَعْنَ طِينَا
كَأَنَّ تَوَالِيَّ أُنْيَابِهِ	وَبَيْنَ ثَنَائِيهِ غِشْلًا لَجِينَا

وهي ستة عشر بيتا في الأشباه والنظائر ٢ : ٢٢٧ - ٢٢٨ منسوبة إلى
السليك بن السلكة (؟) وجاء في اللسان قبل الأبيات : « وَحَرَّمَهُ الشَّيْءُ
يَحْرِمُهُ حَرَامًا بِكُسرِ الرَّاءِ وَحِرْمَةً وَحَرِيمَةً وَحِرْمَانًا وَأَحْرَمَهُ أَيْضًا إِذَا مَنَعَهُ
إِيَّاهُ ، وَقَالَ يَصِفُ امْرَأَةً :

وَبَشَّتْهَا أَحْرَمْتُ قَوْمَهَا لِتَنكِحَ فِي مَعْشَرٍ آخِرِنَا
قال ابن بَرِّي : وأنشد أبو عبيد شاهداً على (أَحْرَمْتُ) بيتين
متباعداً أحدهما من صاحبه ، وهما في قصيدة تروى لشقيق بن السليك ،
وتروى لابن أخي زَرَّ بن حبّيش الفقيه القارئ ، وخطب امرأة فردته
فقال : .. »

فالشاهد في هذه الأبيات ورود (أحرَمَ) بمعنى (حَرَمَ) أي مَنَعَ في البيتين الأولين فأستاذنا المحقق لاوقف على السياق ، ولا قرأ الأبيات ، وإنما قيّد عددها ، وليته اقتصر على ذلك !

هذا وينبئ كلام ابن بري بأن الأبيات يتنازعها شاعران : أحدهما شقيق بن السليك والآخر ابن أخي زرّ بن حبيش . والحق أنّها واحد ، فإنّ شقيقاً هو ابن أخي زرّ بن حُبَيْش بن حُبَاشة . وهو شقيق بن السليك بن حُبَيْش بن حُبَاشة بن أوس بن بلالي بن سعد بن حَبال بن نصر بن غاضرة الأسدي انظر جهرة الكلبي : ١٨٥ : (١) ٢٦١ ط دمشق ، تح محمود العظم (وكذا فيه (بلاليّ) بالياء في آخره وفي تهذيب التهذيب ٣ : ٢٢١ (بلال وقيل هلال) .

(٧٨) ف ٤٢ ص ٨٨ ، الهامش ٢ : الأبيات في ديوان الحماسة . ج ١ / ٢٨٤ وتردد أبو تمام في نسبتها بين : « معبد بن علقمة وابن أبي شريك الأسدي » وهي بلا نسبة في شرح المرزوقي ج ٢ / ٧٧٧ وشقيق بن سليك الأسدي في شرح التبريزي ١ / ٢٢٥ أخذاً برأي الفندجاني .

إني متحفظ غاية التحفظ في إسناد التردد في نسبة الشعر إلى أبي تمام . ومن تأمل عبارات الإنشاد الواردة في نسخ الحماسة وشروحها ، وقارن بينها لم يشك في أن اختلافها يرجع إلى كثرة من تداولها من العلماء والأدباء الذين رووها وقرؤوها وتناولوها بالشرح والاختيار ، زد على ذلك تصرف النساخ وسهوم . ولناخذ مثلاً عبارة الإنشاد لهذه الحماسة فهي :

(١) « وقال الأسدي » في كتاب النري المتوفى سنة ٣٥٩ هـ ، ونسخة اسماعيل صائب المنسوخة سنة ٤٢٦ هـ ، وهي أقدم النسخ التي اعتمد عليها

محقق الحماسة . وكذا في معجم البلدان ٢ : ٣٩٥ - ٣٩٦ واللسان (ضج)
(و جعل) .

(٢) « وقال آخر » في شرح المرزوقي المتوفى سنة ٤٢١ هـ .

(٣) « وقال الضحاك الأسدي » في نسخة أسعد أفندي المنسوخة سنة

٤٣١ هـ .

(٤) « وقال شقيق بن سليك الأسدي » في شرح التبريزي المتوفى

سنة ٥٠٢ هـ ونسخة تلميذه الجواليقي : ٢١٩ ونسخة الزاوية الحزاوية
التي يعتقد أنها بخط الجواليقي أيضاً .

(٥) وفي نسخة دار الكتب المنسوخة سنة ٥٩١ هـ والمقروءة على أبي

الفتح عثمان بن عيسى البلطي سنة ٥٩٩ هـ التي جعلها محقق الحماسة أما
وأصلاً هذه العبارة الطويلة :

« وقال معبد بن علقمة ويقال : إنها لابن أبي شريك الأسدي ،

قالها أيام كان الضحاك بن قيس الفهري على الكوفة ، وذلك أنه كان
وجّه جيشاً إلى خراسان ، وذلك في إمرة معاوية فأخرج ابن أبي شريك
بديلاً من جرّم ، فبلغ ذلك الضحاك فغضب وأوعده ثم قال : « أتاني » ثم
كَلَّمَ الضحاك في أمره فعفا عنه ، فقال الجرّمي في ذلك :

كفّاك الطعنَ يا ابن أبي شريك فـوارس غيرَ دودان بن غَم
فوارسٌ يطعنون الخيلَ شزراً وأَمَك بين سايية وكرم
خنست وكنت خناساً خنوساً وقُدنا الخيلَ نحو خوارَزْم
كفيناك الجهاد وأنت عبد لئِم الجِدّة ماترَمي بهم »

فزعم الأستاذ المحقق أن أبا تمام هو صاحب هذه العبارة الطويلة ،

لأنَّ محقق الحماسة اتخذ نسخة دار الكتب أصلاً ، فأثبت ما جاء فيها وأشار

إلى اختلاف النسخ في الهامش الذي لم يلتفت إليه الدكتور سلطاني ، فاتهم أبا تمام بالتردد في نسبة الشعر . فلو اعتمد المحقق نسخة الزاوية المحزأوية . فأثبت في النص (قال شقيق بن سليك الأسدي) لنوّه الأستاذ بأنّ أبا تمام ، سبق الغندجاني إلى نسبته لشقيق !

ويبدو لي أن العبارة (قال الأسدي) التي جاءت عند أقدم شارح وصل إلينا شرحه وهو النري ، وفي أقدم نسخة عرفها محقق الحماسة وهي نسخة إسماعيل صائب أقرب ما تكون من أصل أبي تمام . أما نسبتها إلى (شقيق بن سليك الأسدي) فلعل مصدرها الغندجاني ، ولكنها انتشرت عن طريق التبريزي الذي أثبتّها في شرحه من غير إحالة على الغندجاني وعن طريق تلميذه الجواليقي . وأما نسبتها إلى (الضحّاك الأسدي) في نسخة أسعد أفندي فأراها غلطاً نشأ من الخلط بين الشاعر (الأسدي) وبين (الضحّاك) بن قيس الفهري الذي اعتذر إليه الشاعر بهذه الأبيات وذكره في أولها فقال :

أتاني عن أبي أنس وعيد وسلّ تغيّظ الضحّاك جسي
وما يفيد التنبيه عليه هنا أن محقق الحماسة قد أدخل أبيات الجرمي الواردة في عبارة الإنشاد في حماسة ابن أبي شريك الأسدي (حسب هذه الرواية) ورقمها ترقياً مسلسلاً ، فأصبحت الحماسة عشرة أبيات بزيادة هذه الأربعة . وذلك واضح من قراءة عبارة الإنشاد التي جاءت لبيان مناسبة الشعر والتدليل على أنّها لابن أبي شريك ، يقول الجرمي في أولها :

كفّاك الطمن يا ابن أبي شريك

(٧٩) ف ٤٣ ص ٨٩ : ورد في النص المثل « حججة في فججة » وفسره المحقق من اللسان ثم قال : « ولم أجد المثل في كتب الأمثال

لديّ» .

هنا في الأصل و (ب) هامش يفيد إثباته إذ المثل نادر ولم يعثر المحقق عليه ، وهو : « هذا المثل يضرب عند إعجاب الرجل بنفسه » . في مجلة العرب ٩ : ٢٧٦ (عن) مكان (عند) خطأ مطبعي .

(٨٠) ف ٤٣ ص ٨٩ : أنشد الغندجاني قول ثمامة بن قيس الكلبي في الضحاك :

أشهدكم آني لمروان سامعٌ مطيع وللضحاك عاص مجانبٌ
وقال المحقق في تعليقه على (الكلبي) : « شاعر أموي مقل ، لم تذكره المصادر لديّ ، وروى له الجاحظ بيتاً في وصف مزاحف الحيات في كتابه الحيوان ٤ / ١٧٥ » .

قلت : بيته في الضحاك أنشده البلاذري في أنساب الأشراف ٥ : ١٣٩ ، وفيه (مخالف) بدلاً من (مجانب) وسمي جد ثمامة ودلّ على البطن الذي ينتمي إليه من بطون كلب ، فقال : « ثمامة بن قيس بن حصن أحد بني العبيد من كلب » .

(٨١) ف ٤٣ ص ٨٩ : انتقد الغندجاني على النري أنه لم يذكر من المعنى بقول الأسدى :

وأعطيت الجمالة مستيتاً خفيفة الحاذ من فينان جرم
ثم قال إن المراد بهذه الصفة هو « حِطّان بن خُفاف بن زهير بن عبد الله بن رُمح بن عُرْعرة بن نهار . وحِطّان هو أبو الجويرية » .

قلت : ذكره ابن سعد في طبقاته ٦ : ٣٢٢ في الطبقة الثالثة من طبقات الكوفيين وقد روى عن ابن عباس ومعن بن يزيد السلمي وغيرها وعنه السفينان وشعبة وغيرهم ، وهو من رجال البخاري . انظر

تهذيب التهذيب ٢ : ٢٩٦ وفي التاج (حط) : « وحاتان بن خفان أبو الجويرية الجرمي غزا الروم مع معن بن يزيد السلمي وله حديث نقله ابن العديم في تاريخ حلب . » قلت : لم أجد هذا الحديث في المطبوع من كتاب ابن العديم ولعله بسبب خرم فيه^(٦) . و (خفان) في التاج تحريف ، صوابه (خفاف) وقد نصّ الحافظ في التقریب : ١٧١ على ضبطه بضم المعجمة وفاءين الأولى خفيفة . هذا ، ونقل التبريزي في شرحه ٢ : ١٤٢ كلام الغندجاني من غير إشارة إليه .

(٨٢) ف ٤٥ ص ٩١ : جاء في النص قول هشام أخي ذي الرمة :
تعزيت عن أوفى بغيلان بعده عزاء وجفن العين بالماء مترع
وهو من حماسية . ومنها قوله :

خوى المسجد المعمور بعد ابن دلم وأمسى بأوفى قومه قد تضعضوا
كتب المحقق تعليقا طويلا في عشرين سطرا ترجم فيه لهشام ،
وذكر مصادر ترجمته ، ثم أراد أن يحقق عدد إخوة ذي الرمة وكون أوفى
منهم ، ورّد على محقق البيان والتبيين الحيوان ، ولكن لم يستقص ، ولم
يتثبت ، فجاء بكلام غير محرّر ولا محصّل له .

١ - قال : « هشام بن عقبة العدوي أحد إخوة ذي الرمة وهم أوفى
ومسعود وكلهم شاعر ترجمته في ... وفي شرح أبيات المغني ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠
حيث زاد في إخوة هشام رابعا وهو حرباس ، وليس بثابت .
فقد جاء في الشعر والشعراء أن إخوة ذي الرمة : هشام وأوفى

[١ (٦) كتاب ابن العديم المطبوع هو زبدة الحلب ، ولعل الزيدي يقصد بقوله :
تاريخ حلب ، كتاب ابن العديم الشهير : بغية الطلب / المجلد] .

ومسعود ، وعند محقق البيان والتبيين ٢ / ١٩٢ (الحاشية ٢) والحيوان ٧ / ١٦٤ (الحاشية ١) أن أوفى هو ابن عم ذي الرمة .. » .

قلت : مآدرى أي شيء غير ثابت عند المحقق الفاضل : أكون إخوة هشام أربعة ، أم كون حرباس أحد إخوته ؟ ولعله يقصد كلا الأمرين ، لأنه ذكر في أول ترجمته أسماءهم : فهم هشام وذو الرمة وأوفى ومسعود . فليس لهشام أخ رابع ، وليس منهم من اسمه حرباس . ولعله أراد أن يؤيد كلامه بما جاء في الشعر والشعراء ، فأدخل الفاء على الجملة التالية (فقد جاء في الشعر والشعراء ..) ولكنه بدأ بها سطرأ جديداً ، وأتبعها رده على الأستاذ عبد السلام هارون الذي زعم أن أوفى ليس من إخوته بل هو ابن عمه . فاستفاد المحقق من هذه الجملة الواحدة أمرين : تأييدا للسابق ورداً على اللاحق !

وبعد ، فإن في عدد إخوة ذي الرمة قولين :

الأول : أنهم إخوة ثلاثة : ذو الرمة وأوفى ومسعود . وهو قول ابن سلام في طبقات فحول الشعراء : ٥٦٥ وابن دريد في الاشتقاق : ١١٦ .
والثاني : أنهم إخوة أربعة : ذو الرمة ومسعود وجرفاس وهشام . وذلك ، مارواه أبو الفرج في الأغاني ١٨ : ٣ عن ابن الأعرابي ، قال : « كان لذي الرمة إخوة ثلاثة : مسعود وجرفاس وهشام . كلهم شعراء » . وهم أربعة عند ابن قتيبة أيضاً ولكن الثالث عنده (أوفى) مكان (جرفاس) .

وللملاحظ على ابن سلام وابن دريد أنها أسقطا من إخوة ذي الرمة هشاماً ، وهو معروف فيهم ، وكان أكبرهم ، وهو الذي روى غيلان ذا الرمة ، ولا يبعد عند الأستاذ محمود شاكراً أن يكون (جرفاس) لقب

(أوفى) بن عقبة أخى ذي الرمة (طبقات فحول الشعراء ٢ : ٥٦٥
 الهامش ٢) ويؤيده ماجاء في الحكاية التي رواها ثعلب في أماليه ١ : ٣١
 (١ : ٣٩ الطبعة الاولى من مجالس ثعلب) عن عصبة بن مالك قال :
 « وكان له إخوة يقولون الشعر منهم مسعود ، وجرفاس - وهو أوفى -
 وهشام » .

وقد رواها صاحب الأغاني ١٨ : ٥٠ أيضا ولكن لم يرد فيها عنده
 ذكر اخوة ذي الرمة .

ونقلها السيوطي في شرح شواهد المغني ٢ : ٦١٧ وفيها ذكر الإخوة ،
 إلا أن الجملة (وهو أوفى) غير واردة فيها .

و (جرفاس) هذا هو الذي تصحف اسمه في شرح التبريزي ٢ :
 ١٤٧ وشرح شواهد المغني ٢ : ٦١٧ ب (خرفاس) بالخاء المعجمة والفاء ،
 وفي شرح أبيات المغني ب (حرباس) بالخاء المهملة ، والباء الموحدة . ولا
 أصل لها في اللغة . أما الجرفاس بالجيم المكسورة والفاء فهو : الأسد
 المصور ، والشديد من الرجال ، والجميل العظيم الرأس ، وقيل الغليظ
 الجثة ، ومثله جُرافس بضم الجيم . انظر التاج (جرفس) والجرفاس من
 أسمائهم ، فكان جعفر بن جرفاس المنقري « من عبّاد أهل البصرة
 المعدودين » انظر الاشتقاق : ٢٥٢ .

٢ - أما المراثي بهذا الشعر (تعزيت عن أوفى بغيلان بعده) فروى أبو
 الفرج ١٨ : ٣ عن الأصمعي أن « مسعوداً يرثي بهذا الشعر أخاه ذا الرمة
 ويرثي أوفى بن دلم ابن عمه ، وأوفى هذا أحد من يروى عنه الحديث » .
 وتقل ذلك البكري في اللآلي : ٥٨٦ فقال : « وقال علي بن الحسين عن
 ابن حبيب وابن الأعرابي : إخوة ذي الرمة مسعود وهشام وجرفاس ، ولم

يكن فيهم من اسمه أوفى ، وأن مسعوداً منهم رثى بشره هذا أخاه غيلان وأوفى بن دلم ابن عمها « ثم صَوَّبَه بقوله : « وما أخلق هذا القول بالصواب ! »

والأستاذ محمود شاعر الذي لا يبعد عنده « أن يكون (جرفاس) لقب أوفى بن عقبة » ، أيضاً يقول : « ولكنه غير أوفى بن دلم الذي جاء ذكره في شعر مسعود .. وأوفى بن دلم العدوي ، روى عن نافع ومعاذة العدوية ، وثقه النسائي وحسن الترمذي حديثه . فهذا بلا شك غير أوفى بن عقبة أخي ذي الرمة » وهذا غير ماذهب إليه المزدوقي في شرح هذا الشعر ونقله التبريزي بعد تصرف ، وسيأتي الكلام عليه .

٣ - أما الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله فإنه اعتمد أيضاً على قول الأصمعي و ابن الأعرابي ، فقال في تعليقه على البيان والتبيين ٢ : ١٩٢ : « .. والتحقيق أنه لمسعود أخي ذي الرمة يرثي ذا الرمة ، وابن عمه أوفى بن دلم . انظر الأغاني (١٦ : ١٠٧) والشعراء لابن قتيبة « وكذا في تعليقه على الحيوان ٧ : ١٦٤ ، وأحال على تعليقه في ٦ : ٥٠٦ حيث أنشد الجاحظ قول أخي ذي الرمة :

ولم ينسي أوفى الملمات بعده ولكن نكء القرح بالقرح أوجع فقال في حاشيته : « هو مسعود ، كما في الشعراء ١٢٧ والأغاني (١٦ : ١٠٧) وأوفى هذا هو أوفى بن دلم ، ابن عم ذي الرمة ، وكان أحد رواة الحديث الثقات ، ترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب . وذكر ابن قتيبة أن « أوفى » هذا أخ لذي الرمة والصواب أنه ابن عمه . وقبل البيت ... » وأنشد الأبيات الأربعة التي اختارها أبو تمام مع البيت المذكور .

ويبين من تعليق الأستاذ عبد السلام هارون أنه يرى أن الشعر لمسعود ، وأنه في رثاء أخيه غيلان وابن عمه أوفى بن دهم . وأحال على مصدرين : الأغاني ، والشعر والشعراء أما الأغاني فلأن موضع الإحالة فيه يتضمن كلا الأمرين ، وأما الشعراء فلأن ابن قتيبة أثبت الشعر لمسعود ، إلا أنه قال إن أوفى أخو مسعود ، فردّ عليه الأستاذ عبد السلام .

وتأمل بعد ذلك كلام الدكتور محمد علي سلطاني وردّه على الأستاذ عبد السلام هارون إذ يقول في حاشيته الطويلة : « .. فقد جاء في الشعر والشعراء أن إخوة ذي الرمة : هشام وأوفى ومسعود ، وعند محقق البيان والتبيين ٢ / ١٩٢ (الحاشية ٣) والحيوان ٧ / ١٦٤ (الحاشية ١) أن أوفى هو ابن عم ذي الرمة ، وأن اسمه (أوفى بن دهم) كأنه استنتج هذا من قول صاحب المروثة :

خوى المسجد المعمور بعد ابن دهم وأمسى بأوفى قومه قد تضععوا
فإذا صح أن أوفى هو ابن دهم فليس أخا لذي الرمة ، وإخوته هشام ومسعود ، لأنهم جميعا أبناء عقبة بن بهيش .. كما في جمهرة الانساب ص ٢٠٠ .

« كما أننا إذا انطلقنا من بيت المروثة المتقدم فأبو أوفى ليس بالضرورة دهم لأن الذي يفهم من هذا البيت أن الشاعر يرثي اثنين : أحدهما ابن دهم وله في المسجد المذكور شأن ، وأوفى وهو جليل في قومه . وقد أخذ بهذا الفهم شارحا الحماسة المروقي والتبريزي .. » .

قلت : أشار الدكتور سلطاني إلى تعليق الأستاذ عبد السلام هارون في البيان والتبيين ٢ : ١٩٢ والحيوان ٧ : ١٦٤ ، وأغفل التعليق الذي قد

استوفى فيه صاحبه الكلام ، وقد أثبتناه أنفاً ، والأستاذ عبد السلام نفسه أحال عليه في الحيوان ٧ : ١٦٤ تجنباً للتكرار . وكان هذا التعليق أولى تعليقاته بالنظر فيه ، والاستفادة منه ، والإشارة إليه ، ولكن الأستاذ المحقق أعجله التحقيق ، فلم يرجع إلى الأغاني مطلقاً في كلامه كله في إخوة ذي الرمة ، وقلّ من تكلم في هذه القضية ولم يرجع إلى الأغاني ، ثم تخيل أن عبد السلام هارون استنتج هذا من الشعر ! مع أنه بنى رأيه على نص صريح للأصمعي وابن الأعرابي اثبتته صاحب الأغاني وصوبه البكري كما رأينا .

٤ - ثم قول الدكتور سلطاني : « الذي يفهم هذا البيت أن الشاعر يرثي اثنين .. الخ » يعني أن الشاعر رثى بهذه الأبيات ثلاثة أشخاص : أخويه غيلان بن عقبة ، وأوفى بن عقبة ، وثالثاً يعرف بابن دلم له شأن في المسجد المذكور ، لأنه قال في بيت آخر منها وهو أول الحماسية :

تمزيت عن أوفى بغيلان بعده

وقالوا إن الشاعر قال هذه الأبيات بعد موت أوفى ثم غيلان ذي الرمة ، فإذا زدنا ابن دلم كانوا ثلاثة وهذا لم يقل به أحد من الرواة والشارحين ، ولكن نسب المحقق الفاضل هذا الفهم إلى المرزوقي والتبريزي ، قال : « .. وقد أخذ بهذا الفهم شارحاً الحماسة : المرزوقي التبريزي . ففي المرزوقي ق ٢٦٤ / ٤ ج ٢ / ٧٩٥ قوله بعد بيان مفصل : « .. أراد أن يشبه تضعيع القوم بموت أوفى بخراب المسجد بموت ابن دلم ، فلم يأت بلفظ التشبيه إذ كان معناه في الكلام مفهوماً » وقال التبريزي في شرحه ١ / ٣٢٩ « .. إن المسجد الذي بناه ابن دلم خوى وتساقط بناؤه إذ كان هو القائم بأمره وإن أوفى كان قوام عشيرته فلما

مات اضطربت أحوالهم . انتهى .

وأحب أن أثبت « البيان المفصل » أيضاً حتى لا تبقى شبهة ، قال
المرزوقي : « ابن دلم كان السبب في عمارة المسجد الذي أشار إليه ، فلما
مضى لسبيله صار المسجد خالياً إذ كان هو المراعى والمتفقد لصالح أمره .
وأوفى - يعني الذي يرثيه - كان قوامُ أمر عشيرته به ، وانتظام شؤونهم
بمكانه . فلما ثلّ عرشه وأصيبوا به اضطربت أحوالهم واتضعت رتباتهم ،
فصاروا بعده كالمسجد المعمور بعد ابن دلم ، أراد أن ... » .

هذا نص كلام المرزوقي ، وهو واضح كل الوضوح ، وهو مبني على
افتراض أن ابن دلم غير أوفى ، ولكن لا يعني المرزوقي أبداً أن الشاعر
يرثي بهذا البيت اثنين : أوفى وابن دلم . وإنما يقصد أنه يرثي به أوفى
لاغير ، ولكن يشبهه ما أصاب قومه بعد موته من اضطراب بما أصاب
المسجد المعمور بموت ابن دلم من خراب . ولا أدري كيف التبس هذا
الكلام العربي المبين على الأستاذ المحقق .

أما التبريزي فنقل عبارة المرزوقي بتصرف يسير حسب عادته ، ولم
يبال - وتلك آفة التقليد - بمناقضة هذا التفسير لما قاله في عبارة
الإنشاد ، وهو عين الصواب (قال هشام بن عقبة العدوي أخو ذي الرمة
يرثي أوفى بن دلم وذا الرمة غيلان) فقال في شرح البيت : « وابن دلم
كان السبب في عمارة المسجد الذي أشار إليه ، فلما مضى لسبيله كان
المسجد خالياً إذ كان هو المراعى له والمتفقد لصالح أمره ، كأنه يريد أن
أوفى كان قوام عشيرته فلما مات اضطربت أحوالهم ، فصاروا بعده
كالمسجد المعطل بموت ابن دلم ، فلم يأت بلفظ التشبيه إذ كان معناه من
الكلام مفهوماً » .

هذا نص التبريزي ، لا ماتقله الدكتور سلطاني من شرح الرافعي الذي نقل بدوره عن التبريزي بتصرف ، وأساء في تصرفه إذ حذف معنى التشبيه ، ففهم منه الدكتور سلطاني ما فهم ، ثم نسبته إلى المرزوقي ، ولم ينعم النظر في كلامه .

والذي أوم المرزوقي أن (أوفى) و (ابن دلم) شخصان ، ففسر البيت على التشبيه محيى الاسم في بيت واحد على وجهين ، وقلة اعتناؤه في شرحه بالأنساب . والخوف من مثل هذا الخطأ في فهم الشعر دعا النري إلى تفسير قول الأسدي :

أتاني عن أبي أنس وعيد فلّ تغيظ الضحاك جسي
ولم أعص الأمير ولم أربه ولم أسبق أباً أنس بوغ
فقال : ليس في الآيات كبير معنى ولكن ذكر أبي أنس والضحاك والأمير يشكل ويلتبس على من لم ينعم النظر ، والمعنى بهذه الثلاثة رجل واحد ، وهو الأمير ، وكنيته أبو أنس ، والضحاك اسمه « انظر إصلاح ماغلط فيه النري : ٨٨ .

(٨٣) ف ٤٥ ص ٩١ س ٤ : ورد في كلام النري تفسير البيت السابق عن الديمري وجماعة : « يقول : مات أوفى وطال الزمان ثم مات ذو الرمة فجاءني حزن شديد ، فتعزيت عن أوفى وصرفت هي إلى الحزن الجديد » وقال المحقق في هامشه على كلمة (شديد) : كذا في الأصول (شديد) بالشين .

قلت : وكذا في شرح التبريزي ٢ : ١٤٨ ، وقد نقل هذه الفقرة بنصها . والصواب : (جديد) كما في كتاب النري : ١١٦ ، ويدل عليه قوله في آخر التفسير (وصرفت هي إلى الحزن الجديد) .

(٨٤) ف ٤٥ ص ٩٣ بعدما انتقد الغندجاني تفسير النري والديمرقي فشر نفسه البيت واستدلّ على كلامه بقول الشاعر في هذه القصيدة :

ولم تنسني أوفى المصيبات بعده ولكن نكء القرح بالقرح أوجع
وهذا آخر الفقرة ، وهنا علق المحقق على البيت ، فخرّجه في ديوان الحماسة وشرّحه - ولا داعي لذلك فقد مضى من قبل - ثم ذكر الخلاف في نسبة الشعر وأفاض فيه .

قلت : كان الأولى بهذا التعليق البيت الأول (تعزيت عن أوفى ...) في أول الفقرة في ص ٩٢ وعليه مدار الفقرة ، ولكنه اكتفى هناك بتخريجه في ديوان الحماسة وشرّحه ، وأخر الكلام في نسبة الشعر إلى البيت الثاني الذي جاء في معرض الاستدلال ! ويحسن الإشارة هنا إلى مقاله البكري في اللآلي ١ : ٥٨٥ : « فنسب أكثر العلماء هذا الشعر إلى مسعود .. » .

(٨٥) ف ٤٦ ص ٩٤ س ٢ : ورد في النص المثل : « الكر أشباه الكمر » . وخرّجه المحقق في جمع الأمثال (٣١٠٥) ٢ / ٥٦ ... » .

قلت : في الأصل : (الكمر أشباه) وكذا نقله الأستاذ حمد الجاسر منه في مجلة العرب ٩ : ٢٧٦ ، وكذا في شرح التبريزي ٢ : ١٥١ الذي نقل الفقرة برمتها . ولكن المحقق الفاضل أثبت هنا - ولا داعي لذلك - نص النسخة المساعدة المنقولة من الأصل ، ولم ينبه على ذلك في تعليقه ! هذا ، والصواب في رقم المثل في جمع الأمثال : (٣١٠٦) .

(٨٦) ف ٤٦ ص ٩٤ نقل الغندجاني من كتاب النري قوله : « قال مقيم بن نويرة :

فقال أتبكي كل قبر رأيته لقبر ثوى بين اللوى فالدكادك

فقلت له إن الأسى يبعث الاسى فدعني فهذا كله قبر مالك ثم ردّ عليه فتمثل أولاً بالمثل المذكور آنفاً ، ثم قال : « توهم أبو عبد الله أنه ليس في العرب سوى متم ومالك ابني نويرة ممن أبني أخاه ورثاه . ليس هذا الشعر لمتم بن نويرة ، بل هو لابن جندل الطعان الفراسي من بني كنانة يرثي أخاه مالكا » .

قلت : لِمَ أنحى الغندجاني باللائمة على أبي عبد الله النري في عزو هذا الشعر إلى متم ؟ ألم يكن أبو تمام هو الذي قد نسب هذا الشعر في أصل الحماسة عند الغندجاني ؟ أم لأن النري تابع أبا تمام على ذلك ؟ وبعد ، فإن النسخ التي اعتمدها محقق الحماسة ، والمصادر الأخرى التي أشار إليها هو الدكتور سلطاني ومحققة شعر متم وأخيه كلها مجمعة على نسبة الشعر لمتم ، والغندجاني هو الذي تفرّد بنسبته إلى ابن جندل الطعان ، ولم يصرح هنا بروايته إياه عن شيخه أبي الندى كما لم يشر إلى اليوم الذي قتل فيه مالك بن جندل .

ولكن الطريف أن الغندجاني قد وقف في نسبة الشعر عند الابن ، فلما جاء الدكتور سلطاني محققاً لكتابه أبعد النجمة ، ورفعها إلى أبيه ، وحلّ ذلك أبا محمد ، فقال في تعليقه : « اسمه علقمة بن فراس بن غم ... وجندل الطعان لقبه . أحد مشاهير العرب في الجاهلية ، إخوته في جبهة الأنساب الحارث وجذيمة وليس فيهم مالك مرتي علقمة عند الغندجاني .. » .

قلت : ليس مالك مرتي علقمة عند الغندجاني وإنما هو مرتي ابن علقمة ، فالبحث عن أخ لعلقمة اسمه مالك في غير محله . ولما اشتبه الأمر على المحقق ظلّ يسترسل في تعليقه متحدثاً عن علقمة جندل الطعان ،

وابنته ربيعة ، وزوجها ربيعة بن مكرم ، وحمايته للطعينة ، ومعنى الجذل في اللغة ، منصرفا كل الانصراف عن ابن جذل الطعان أو أبنائه ، مع أنّ ابن حزم في جهرته ، في الموضع نفسه (ص ١٨٨) الذي أحال عليه المحقق ، قال : « وعبد الله بن جذل الطعان من فرسان بني كنانة » ! وهو من شعرائهم ، وهو الذي كان رئيسا لبني فراس لما غزا بنو سليم بني كنانة ، فقتل عبد الله ذا التاج مالك بن خالد بن صخر بن الشريد رئيس بني سليم ، وأخاه كرز بن خالد ، وقال من قصيدة :

تجنبتُ هنداً رغبةً عن قتاله إلى مالكٍ أعشو إلى ضوءِ مالكٍ
فأيقنتُ أنّي ثائرُ ابنِ مكرمٍ غدائذٍ أو هالكٍ في الموالك
فلما أدرك بنو الشريد ثأرهم من بني كنانة يومَ الفيفاء قال عباس بن مرداس السلمي يرثي علي ابن جذل الطعان :

ألا أبلغا عني ابن جذل ورهطه فكيف طلبناكم بكرزٍ ومالكٍ
انظر العقد الفريد ٥ : ١٧٤ - ١٧٧ ومعجم البلدان (برزة) ١ : ٢٨٣ .
ولعبد الله بن جذل الطعان شعر في رثاء ابن مكرم في الأغاني ١٦ : ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ - ٦٤ ولا يبعد أن يكون هو المعني بقول الغندجاني دون إخوته .

هذا ، وقد ذكر (مالك) من إخوة جذل الطعان وأبنائه أيضاً في جمهرة الكلبي : ١٦٣ كما ذكر فيه أبناء مالك بن جذل ، إلا أنه لم يرد فيه ذكر عبد الله بن جذل الطعان وهو المشهور والمذكور وحده في جمهرة ابن حزم ، وكان رئيس بني فراس كما قلنا .

ثم النص الذي أشار إليه المحقق من جمهرة ابن حزم في إخوة جذل كذا ورد فيه : « فولد فراس بن غم : علقمة جذل الطعان ، والحارث ،

وجذيمة : منهم فارس العرب ربيعة بن مكدم بن عامر بن خويلد بن جذيمة بن علقمة بن فراس « فأبناء فراس في ضوء هذا النص ثلاثة : علقمة ، والحارث ، وجذيمة . ونسب ربيعة بن مكدم يدل على أن جذيمة ابنُ علقمة ، ولم يذكر ابن حزم أولاد علقمة في هذا النص . وفي جمهرة الكلبي : « فولد فراس : علقمة ، وهو جذل الطعان ، والحارث ، ومالكاً ، درج . فولد علقمة ! جذيمة ، ومالكاً وكعباً وعبامراً وفرعاً ... منهم ربيعة بن مكدم بن حديان بن جذيمة بن علقمة » ، وبالمقارنة بين النصين ، ونظراً لسياق ابن حزم ، أخشى أن يكون شيء قد سقط من النص ، ولعل صوابه ! « فولد فراس بن غم : علقمة جذل الطعان ، والحارث ، فولد علقمة : جذيمة : منهم فارس العرب .. » والله أعلم بالصواب أما نسب ربيعة بن مكدم في جمهرة ابن حزم فسيأتي الكلام عليه في الفقرة ٥٥ .

(٨٧) ف ٤٦ ص ٩٤ : ثم أثبت الغندجاني أبيات ابن جذل الطعان كلها ، وأولها :

تَنَى الْحَزْنَ أَرَمَامَ غُشِينَا بِمُنْشَدٍ وَرَمَلَةٍ قَرَى عَنْ يَمِينِ الشَّنَابِكِ
وهنا ملاحظات :

أولاً : في الأصل و (ب) كليهما هامشان بجانب البيت : الأول : « عطف » وهو تفسير (ثنى) والثاني : « مواضع في بلاد كنانة » يعني المواضع المذكورة في البيت الأول ، وقد أغفلها المحقق ، بينما أثبتهما الأستاذ حمد الجاسر مقاله . انظر مجلة العرب ٩ : ٢٧٩ .

ثانياً : أثبت المحقق (الشنابك) بالباء قبل الكاف كما في الأصل ، وقال في هامشه : « وليس في معجم البلدان (شنابك) بل (شنائك) بالهمز »

قلت : راجع المحقق معجم البلدان ، ولم يرجع إلى نسخته المساعدة التي قال في المقدمة إنه قابل الأصل بها ، وهي على حبل ذراعه ! فإن العلامة الشنقيطي قد أثبت فيها (الشنائك) بالمدة على الألف وكتب فوقه « صح » حتى لا يظن أحد أنه أخطأ في النسخ .

وكذا ورد (سنابك) بالباء الموحدة في شرح التبريزي ٢ : ١٥١ الذي نقل رد الغندجاني برمته ، فاتفقت على هذا الضبط نسختان من الكتاب . وقد ضبطه البكري في معجمه : ٧٥٨ (سنابك) بالسين المهملة والباء الموحدة ، فقال في كتاب السين المهملة : « على لفظ جمع سنبك ، جيالات مجتمعة ، مذكورة في رسم هَرْشَى » وقال في الموضع المشار إليه في ص ١٣٥٢ : « وعلى الطريق من ثنية هَرْشَى إلى الجحفة ثلاثة أودية : غزال ، وذو دوران ، وكَلْيَّة . تأتي من شَمْصِير وذروة ... وكلها لحزاعة . وبأعلى كَلْيَّة ثلاثة أجبل صغار منفردات من الجبال يقال لها سنابك » والظاهر أن البكري قد نقل هذا الكلام من كتاب عرام بن الأصبغ السلمي في أسماء جبل تهامة وهو موجود في ص ٤١٢ من المطبوع . ولكن ضبط فيه (شنائك) بالشين المعجمة والهمزة ، كما ضبطه ياقوت ، ونقل في تفسيره عن أبي الفتح نصر الإسكندري مثل كلام السلمي . وعلى ضوء ما أثبتته البكري يحتمل أن يكون ما في أصل الغندجاني تصحيحاً للسنابك (بالمهملة والموحدة) هذا ، و (شنوكة) الذي ورد ذكره في طريق رسول الله ﷺ إلى بدر ، وقال فيه ياقوت عن الأديبي إنه جبل ، وأنشد بيت كثير :

فإن شفائي نظرة إن نظرتها إلى ثافل يوماً وخلفي شنائك
على أنه جمع (شنوكة) باعتبار أجزائه كما قال الفيروزآبادي ، فهو غير الأجبل الثلاثة الصغار المنفردات التي يصدق وصفها على ضبطها عند

البكري- إن صحّ- تشبيهاً لها بسنابك الخيل . انظر معجم البلدان ٣ : ٢٦٦ :
 (سنائك) و ٢٦٩ (شنوكة) والقاموس مع التاج (شنك) ومعجم
 البكري : ٨١٢ (شنوكة) و ٩٥٨ (العقيق) . والكفيل بالفصل في هذه
 القضية العلامة حمد الجاسر حفظه الله ، فإليه المرجع والمنتهى .

ثالثاً ضبط المحقق (الحزن) بفتح الحاء وكسر النون و (أرمام) بكسر
 آخره و (غشينا) بضم أوله مبنياً للجهول . مخالفاً في كلّ ذلك لأصله
 ونسخته المساعدة ، من غير تنبيه على ما فيها وبيان لما عمله على العدول
 عنها ! ثم فسّر البيت في الهامش ٣ قائلاً : « أي عند هذه الأماكن دخل
 علينا منشد نعى إلينا مالكا » .

قلت : إذا جعلنا كلام المحقق تفسيراً لقول الشاعر (غشينا
 بمنشد ..) فكيف يفسّر قوله ، (ثنى الحزن أرمام) أ (أرمام) بدل من
 (الحزن) ؟ وما معنى (ثنى) ؟ وكيف يعربه ؟ ثم سياق الشعر يأبى
 هذا التفسير ، لأنّ صاحبه لما رآه يبكي لاهمه ،

وقال : أتبكي كل رمس رأيتـه لرمس مقم بالملـا والدوانك
 فقلن له إن الشجا يبعث البكا فدعني ، فهذا كله قبر مالك
 فيدل هذا الشعر على أن الذي هاجه على البكاء هو أنه رأى قبوراً
 وأرماساً ، لا أنّ ناعياً نعى إليه مالكا ، ثم لانجد المنشد في اللغة بمعنى
 الناعي ، وبالجمله فهذا التفسير فاسد من كل وجه وكذلك هذا الضبط
 للبيت . والصواب كما في الأصل و (ب) كليهما :

ثنى الحزن أرمام غشينا بمنشد

وكذا أثبتته الأستاذ حمد الجاسر في مجلة العرب ٩ : ٢٧٩ .

(الحزن) بضم الحاء المهملة وفتح آخره : مفعول به . و (أرمام)
 بضم آخره فاعل (ثنى) . و (غشينا) بفتح أوله مبنياً للمعلوم ،

ومفعوله الضمير المحذوف العائد إلى (أرمام) . و (مُنْشِد) اسم موضع معروف . قال الأحوص :

ولم أر ضوءَ النَّارِ حتى رأيتها بدا مُنْشِدٌ في ضوءها و الأصافر
وقال كثير :

عفا رايغ من أهله فالظواهر فأكناف هرشى قد عفت فالأصافر
قال البكري في معجمه (١٢٦٩) : « الأصافر : جبل مجاور له »
يعني لِمُنْشِدٍ . وقال في رسم الأصافر (١٦٢) : « جبال قريبة من الجحفة
عن يمين الطريق من المدينة إلى مكة » . وقال في ص ٩٥٤ : « عقبه
هرشى إلى ذات الأصافر ميلان ، ثم إلى الجحفة .. » و (الشنائك) أو
(السنايك) على الطريق من ثنية هرشى بينها وبين الجحفة بأعلى كلية ،
كما سبق . فهذه المواضع كلها متجاورات ، ولم أجد (رملة قرى) عند
البكري وياقوت ، وليس بين يدي ديوان كثير انذي أكثر من ذكر هذه
الأماكن . أما (ثنى) فهو بمعنى (عطف) كما في هامش الأصل و (ب)
وقد نقل هذه الأبيات عن كتاب الغندجاني وفسر كلمات منها
العلامة المرصفي ، في رغبة الأمل ٣ : ٩٧ - ٩٨ ، إلا أنه أثبت (غشين)
ياسناد الفعل للغائبات ولم يضبط أوله ، ولكن الظاهر أنه أراد بضم أوله
مبنيا للمجهول ، نعتاً لكلمة (أرمام) وقال في تفسيره : (أرمام) : جمع
رِمَم ، كَمِنَب ، ج رِمَّة : وهي العظام البالية . ومعنى البيت واضح .
فقد هَيَّجَ حزن الشاعر مارأه من عظام باليات في الموضع المذكور .

(٨٨) ف ٤٦ ص ٩٤ : والبيت التالي من هذه الأبيات :

فأسمدتُ أبكي مالكاً وكأنه بجشوته بيني وبين الشوابك
كذا ضبط المحقق (أسعدتُ) بالبناء للمعلوم ، كما في الأصل ، وكذا
ضبطه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله ، والعلامة الشنقيطي

رحمه الله لم يضبطه ، ولعل المحقق حينما فسّر البيت الأول بأن ناعيا نعى مالكا إلى الشاعر ، فهم من البيت الثاني أن الشاعر ساعد الناعي في البكاء ، ولكن لاناعى هنا كما سبق ، ولا أحد بكى غير الشاعر كما صرح بذلك في البيت الثالث . فلا إسعاد من قبله ولا من قبل غيره . أما العلامة المرصفي رحمه الله فقد ضبط الفعل (أَسْعَدْتُ) بالبناء للمجهول ولم يفسّر البيت ، فلعل الشاعر يقصد عنده أن تَهْيِيجَ العظام الباليات لحزنه وحملها إياه على البكاء بمنزلة إسعادها له .

(٨٩) ف ٤٦ ص ٩٤ : والبيت الثالث منه :

ولا صاحبي لم يبك والناس ضاحك سلى وبكى شجوه غير ضاحك
وقال المحقق في الهامش (١) : « في هامش الأصل مقابل البيت لأحد الفضلاء قوله : يعني ولا صاحبي بكى . » .

قلت : أثبت التبريزي ٢ : ١٥١ بعد البيت هذا الهامش ، وفيه زيادة : « يعني ولا صاحبي بكى ، لم يبكه غيري . » وما أدري أهذا الكلام كله كان بهامش نسخه ، فنقله بعد البيت أم زاد فيه توضيحا له ، خلافا لعادته ؟

(٩٠) ف ٤٨ ص ٩٨ : ورد في النص قول نهشل بن حَرْي في رثاء أخيه :
أَغَرَ كَصَبَاحِ الدَّجَنَةِ يَتَقَي قَذَى الزَّادِ حَتَّى تَسْتَفَادَ أَطْيَابِيهِ
وذكر النري روايتين في البيت : (قَذَى) بالذال المعجمة و (قَذَى) بالمهمله ، فردّ الغندجاني عليه بأنه لا يجوز هنا بالمعجمة قال : « وإنما هو (قَذَى) بالذال غير المعجمة ومثل من الأمثال : « أُنْفِجْ تَقْدِرِ » وعلق المحقق على هذا المثل قائلا : « لم أجده في كتب الأمثال لدي . وفي اللسان : أُنْفِجْ - واوية وبائية - أي أقم حتى يسكن حرّ النهار ، ويبرد . وَقَذَى

الفرس يقدي بمعنى أسرع . فيكون معنى المثل : الإبراد أسرع لسيرك ، وهو معنى لا يصلح لمراد نهشل في بيته المذكور . ويصح أن يكون المعنى : الإبراد أطيب لريحك ، لأنه يعفيه من التعرق وريحه .

قلت : أرى أن (أفخ) في المثل من « فاحت القدرُ وأفتحها أنا » : غَلَتْ ، كما في اللسان والتاج . أما (تَقْدِ) فكذا ضبطه المحقق . بفتح أوله من المجرّد ، وكذا في الفهارس ص ٢٠٨ وهو مضبوط في الأصل و (ب) بضم أوله (تَقْدِ) من المزيد ولم ينبّه على ذلك في الهامش . وكلاهما صحيح في اللغة . وهو من قَدَى اللحم والطعام يقذي إذا شمت له رائحة طيبة (اللسان) وأقْدَى المسكُ : فاحت رائحته (التاج) ومعنى المثل : لاتعجلْ ، دعِ القدرَ تغلِ ، لتفوح رائحة الطعام منها .

(٩١) ف ٤٩ ص ٩٩ س ٣ : ورد في كلام النري : « عين أباغ موضع كانت فيها وقعة لهم » .

قلت : كذا أثبت المحقق (فيها) . والصواب ، كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ٢ : ١٧٩ وكتاب النري : ١٢٧ جميعاً : (فيه) . (٩٢) ف ٤٩ ص ٩٩ : تمثل الغندجاني بالمثل : « غاط بن باط » وشرحه المحقق وخرّجه في مجمع الأمثال ٢ : ٦٢ . قلت : هنا في الأصل و (ب) كلياً : هامش في تفسير المثل أغفله المحقق وهو : « باطل بن باطل » وقد نقله التبريزي في شرحه ٢ : ١٧٩ ، بعد ما عقب على تمثل الغندجاني بالمثل ، بقوله : « ولم ينصف » . وأثبت الهامش في مجلة العرب ٩ : ٢٧٦ أيضاً ، ولكن وقع فيه (من) بدلاً من (بن) ، ولعله خطأ مطبعي .

(٩٣) ف ٤٩ ص ٩٩ : ورد في النص البيتان الآتيان ، وقد أوردهما المرزوقي في شرحه عن ابن الأعرابي برواية مختلفة كما ذكر المحقق :

إذا مالنايا قاسمت بابين مسحل أخا واحد لم يُعط نصفاً قسمها
فأب بلا قسم وأبت بقسمه إلى قسمها لاقت قسماً يضيها
هنا ملاحظات :

أولاً : في الأصل و (ب) بجانب البيت الأول هامش جدير بالإثبات
وهو : (جعفر) وفوقه : (فحه) ولعله يعني « في نسخة » (جعفر)
بدلاً من (مسحل) . وأغفله المحقق .

ثانياً : في الأصل فوق (أخا واحد) بين السطرين : (أخاً واحداً)
ولعله يشير إلى رواية أخرى دون تصحيح خطأ وقع في نسخه . ولكن
الشنقيطي رحمه الله أثبت في نسخته ، وكذا في شرح التبريزي ٢ : ١٧٩
ولم ينبه المحقق على ذلك .

ثالثاً : في الأصل في البيت الثاني : أبت (بقسمه) بالتاء ، وهو خطأ ،
صوابه ما أثبت المحقق من (ب) أو شرح المرزوقي ، ولكن لم ينبه على
ذلك .

رابعاً : ضبط في الأصل (قسم) أولاً بفتح القاف ، ثم في (قسمها)
بكسرها . والشنقيطي رحمه الله ضبط في الموضع الأول (قسم) والموضع
الثاني (بقسمه) بكسر القاف ، ولم يضبط في الموضع الثالث اكتفاء بما
سبق . أما المحقق الفاضل فضبط في المواضع الثلاثة بفتح القاف تبعاً
لضبطها في شرح المرزوقي ٢ : ٨٨٣ ، من غير إشارة إلى ما في أصله أو
« أصوله » كما يقول والراجح هو كسر القاف ، بمعنى المقسوم والنصيب .

(٩٤) ف ٥٠ ص ١٠٠ س ٨ ، ٩ وص ١٠١ س ١ : ورد في كلام النري
قول كعب بن زهير من حماسية له :

لقد ولّى أليته جُؤي معاشر غير مطلوب أخوها

ورد هذا الاسم (جَوِّي) في البيت المذكور ، ثم مرتين في شرح النري الذي نقله الغندجاني . وأثبتته المحقق في المواضع الثلاثة كلها بالجيم . والصواب كما في الأصل و (ب) و كتاب النري : ١٣٦ (حوي) بالحاء المهملة لاغير . وإلاّ لامعنى لقول الغندجاني في تقده : « خلط أبو عبد الله رحمه الله في هذا التفسير من وجوه : منها أنه ذكر أن حويّا بالحاء اسم رجل ، وإنما هو جوي بالجيم ترخم جوية في غير موضعه » والجدير بالذكر أن ناسخ الأصل كتب تحت الحاء في كل موضع علامة الإهمال . ولكن الأستاذ المحقق قلما يلتفت إلى مثل هذه الأمور .

(٩٥) ف ٥٠ ص ١٠١ س ٨ : أورد الغندجاني قصة الأبيات فقال : « ونظامها مأثبته لك هاهنا وهو أن رجلا من مزينة يقال له جَوِّيّة ، مرّ على الأوس وهم يقتتلون .. »

أولاً : ضبط المحقق (أثبته) بالشدة على التاء ، فعلاً ماضياً ، وهو مضبوط في الأصل بكسر الباء يعني المضارع (أثبته) ولا وجه للعدول عنه ، ومن غير تنبيه .

ثانياً : سقط هنا في الأصل بعد (الأوس) : (والخزرج) ، ولو قابل المحقق هذا النص بنسخته المساعدة لوجد الشنقيطي رحمه الله قد أثبته على الصواب ! وقد رجع إلى شرح ديوان كعب في تخريج الشعر وتفسيره وترجمة جَوِّي ، ولكن لم يفتن للسقط الذي وقع في أصله ، ويدل عليه النص في شرح ديوان كعب : ٢٠٩ « مرّ رجل من مزينة ، يقال له جويّ على الأوس والخزرج وهم يقتتلون ومثله في اللآلي : ٦٢٨ وشرح التبريزي ٣ : ٢٠ . والمحقق نفسه يقول في ترجمته (جوي) في الهامش ٤ من ص ١٠٠ « قتله الخزرج في قتال بينهم وبين الأوس .. » .

(٩٦) ف ٥٠ ص ١٠٢ : ورد في القصة بيت ثابت أبي حسان الأنصاري :
 جاءت مزينة من عُقْ لتفرعننا قَرِي مُزَيْنٌ وفي أستاذك القتلُ
 كذا أثبت الحق (قَرِي) بالقاف ، وفسره في الهامش قائلا : « ورد
 البيت .. في شرح ديوان كعب ص ٢١٠ ومعنى عجزه : لاتتحركي
 يامزينة ... » تبعاً لما ورد في نص شرح الديوان من ضبط وفي هامشه
 من قول ناشره : « قري : اثبتى في مكانك ولاتتحركي .. » وفي الأصل
 (قَرِي) بالفاء من الفرار ، وكذا في اللآلي : ٦٢٩ ، وشرح التبريزي ٣ :
 ٢٠ وهو صواب محض ويؤيده رواية (انجي) في ديوان حسان ١ : ١٧٤
 ولكن المحقق لما رآه في شرح ديوان كعب بالقاف عدل عما في أصله
 وكأني به كلما يرى النص في أصله المخطوط مختلفاً عما جاء في كتاب
 مطبوع ، يتسرع إلى اتهام أصله ويعتمد على المطبوع . والبلاء كل البلاء
 أنه في كثير من الأحيان لا ينبّه على ما في الأصل .
 وكذلك ضبط في الأصل (مُزَيْن) بفتح آخره . وفي شرح ديوان
 كعب بالضم والفتح معاً ، وكلاهما صحيح ، ولكن المحقق الفاضل أبي إلا
 أن يضبطه بالضم خلافاً للأصل .

(٩٧) ف ٥٠ ص ١٠٢ س ١٠ : ورد في القصة نفسها قوله : « فقتلتهم
 مزينة على قتل وأسر ، وأسر ثابتاً الأنصاري أبا حسان الشاعر .. » .
 قلت : النص كذا في الأصل و (ب) وقال الشنيطي رحمه الله في
 هامش نسخته : « قف هنا » . وقد وقع هنا تحريف في الأصل ، وصوابه
 كما في شرح التبريزي : « فقتلتهم مزينة كلّ قتل ، وأسروا ثابتاً
 الأنصاري .. » .

(٩٨) ف ٥٠ ص ١٠٣ : ورد في النص قول مقرّن :

هَلَا سَأَلْتَ وَأَنْتِ غَيْرِ عَيْيَّةَ وشفاء ذي العمي السؤال عن العمى
فعلّق عليه المحقق قائلاً : « البيت أول أربعة أبيات منسوبة إلى
مقرن في حاشية شرح ديوان كعب ص ٢١٠ .. » .

قلت : هي ثمانية أبيات في شرح التبريزي ٣ : ٢٠ ، وستة في هامش
معجم المرزباني (القدسي) ٤٦٨ - ٤٦٩ (ص ٤٣٦ ط فراج) عن ابن
السيد في حواشي نوادر القالي .

(٩٩) ف ٥١ ص ١٠٤ : أنشد النري قول رجل يوصي ابنه :
واحللّ على النجوات للـ عافين واجتنب المسيلـا
ولم يخرج المحقق ، وقال محقق كتاب النري : ١٣٧ : « لم أجده فيما
بين يديّ من المصادر » قلت : البيت من قصيدة ذي الاصبع العدواني في
الأغاني ٣ : ١٠٠ ، وهو يوصي ابنه أسيداً ورواية الأغاني (واحلل على
الأيفاع) .

(١٠٠) ف ٥١ ص ١٠٤ س ١١ : ورد في النص : « ومعنى البيت أن بني
عم هذا المرثي .. كانوا بنجوة من السَّرَقِ والضيم والذل في زمان حياته .. »
قلت : كذا أثبت المحقق (السَّرَق) مصدر سَرَقَ ، وهو تحريف
منه . والصواب في الأصل و (ب) كليهما : (الشَّر) .

(١٠١) ف ٥١ ص ١٠٥ : أورد الغندجاني أبياتاً نادرة لمعن بن أوس
المرزني ، منها :

(٣) أفاضل من وَهَب وأبناء عائد ومن آل نصرٍ صارخ متتابع
كذا أثبت المحقق (أبناء) جمع ابن ، وقال في تعليقه : « وردت الأبيات
في ديوان معن بن أوس .. وصرح المحققان الفاضلان بنقلها عن
الغندجاني .. وجاء الاختيار في صدر الثالث (وأبناء عائد) ورجح ذلك

عندي . فهي في الأصل (وأفناء عائذ) والأفناء : الناس لاتدري أصولهم وقبائلهم ج فنو ... فهي رواية لاتتفق ومعرض الفخر والمديح في البيت » .

قلت : قد أثبت محققا ديوان معن (أبناء) من غير إشارة إلى ماكان في كتاب الغندجاني فلعله تطبيع . ولا داعي عندي للعدول عما في الأصل و (ب) . فالأفناء هنا ليس بالمعنى الذي ذكره المحقق وهو صحيح في غير هذا الموضع . وإنما أراد بالأفناء بطون عائذ وشعوها . وقد ورد بهذا المعنى في قول شبيب بن البرصاء المرّي :

وقد علمت أفناء مرة أنني إلى الضيف قوام السّئات خروج
انظر تعليق العلامة محمود شاكر في طبقات فحول الشعراء :

٧٣٢ / ٣ (٧) .

(١٠٢) ف ٥١ ص ١٠٥ : والبيت السابع منها :
وأصبحت أرقى الشائين رقام ليربؤ طفل أو ليَجبر ظالع
وقال المحقق في تعليقه : « .. كما جاء الاختيار (يعني اختيار الديوان)
في صدر السابع (أرقى .. رقام) بالفاء ، وهي في الأصل بالقاف ، وهي
بالقاف أرجح لدي .. »

[(٧) ويؤيد ماذهب إليه الأستاذ محمود شاكر ماجاء في شرح ديوان الخطيئة ، لابن

الكيت ص : ٦٧ في شرح قوله :

فن مبلغ أفناء سعد فقد سمى إلى السورة العليا لكم حازم جلد
قال : « أفناء سعد : بطونها ، ليس لها واحد من لفظها » وانظر ص ١٩٤ .

وما جاء فيه هذا اللفظ بهذا المعنى قول الحصين بن الحمام المرّي :

جزى الله أفناء العشرة كلها بدارة موضوع عقوقاً ومأثما
بني عننا الأدين منهم ورهطنا فزارة إذ رامت بنا الحرب معظما

/ الجملة]

قلت: وهنا أيضاً ينبّه محققا الديوان على ورود (أرق) و (رقاهم) بالقاف في المصدر ، وأن الصواب فيها بالفاء . وما أظن أن الأستاذين أخطأ في قراءة الكلمتين في نسخة الشنقيطي التي اعتدوا عليها وهي بالخط المغربي ، فقرأ القاف المنقوطة بنقطة واحدة فوق الحرف فاءً قياساً على الخط المشرقي . فالذي وقع في الديوان خطأ مطبعي لاغير .

وأضاف المحقق قائلاً : « ... كما اختار الديوان في عجز السابع (ليربو) بالواو ، وهي في الأصل - كما أثبت - بالهمز بمعنى يعلو ويرتفع ، وهو أفضل للمعنى ، لأن النمو أمر عادي يشمل كل المخلوقات ، وغاية الشاعر برعايته للطفل أن يسمو ويرتقي » .

قلت : هو في نسخة الشنقيطي بالواو ، وكذا ورد في الديوان تقيلاً عنه لاختياراً ولا موضع للاختيار ، فإن الواو هو الوجه لاغير . والهمز في الأصل خطأ ، لأن (ربأ) المهموز اللام لم يرد بضم العين في المضارع ، وإنما هو من باب (مَنَعَ) انظر التاج وغيره .

(١٠٣) ف ٥٢ ص ١٠٦ الهامش ١ : ترجم المحقق للشاعر (قُراد بن غَوَيّة) فقال : « قُراد بن غَوَيّة بن سُلَيمي بن ربيعة بن زبان بن عامر .. شاعر أموي ، أبوه وجده شاعران ، ولهما كذلك اختيار في ديوان الحماسة . أخبار ذلك في : جمهرة الانساب ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وشرح المرزوقي ق ١٧٨ وق ٢٥٠ واللسان (كبل) وانظر الخزانة ٢ / ٤٠٢ » .

قلت : أما جمهرة الأنساب ٢٠٤ - ٢٠٥ ، فلم يرد فيه ذكر الشاعر (قُراد) ولا أبيه (غوية) ، وإنما ورد اسم عمه وجده (« أبي سلمي » عرفاً وصوابه : أبيّ بن سُلَيمي) في نسب يَغْلَى الضبي جدّ المفضل . وفي

شرح المرزوقي في الموضعين المشار إليها شعر لأبي قراد وجدّه . وفي الخزانة ترجمة لجده سُلمى بن ربيعة . أما اللسان (كبل) فنسب فيه بيتان إلى أبيه (غوية بن سُلمى) أولها :

وددتُ مخافة الحجاج أنّي بكابل في است شيطان رجم
فدلّ المحققُ ذكرَ (الحجاج) في البيت على أن الأب (غوية) أموي ، فلا شك في كون الابن أمويّاً ، ولعله من مخضرمي الدولتين ! فبادر إلى القول في تعليقه إن قراداً (شاعر أموي) وفي غرة الفرح بهذا الاستنباط نسي أن يضيف (وأبوه أموي كذلك) ! ولم يعرّج على ماقاله مصحح اللسان في الهامش : « قوله (وقال غوية بن سلمى) كذا بالأصل . والذي في ياقوت ! وقال فرعون بن عبد الرحمن ، يعرف بابن سلكة من بني تميم بن مرّ : وددت الخ » ، ولا رجوع إلى شرح المرزوقي ق ٣٥٠ (٢ : ١٠٠١) مع أنه قد أحال على هذا الموضع ، ليقراً ما نقله محققه الاستاذ عبد السلام هارون رحمه الله في ترجمة أبيه (غوية) : « .. وفي معجم المرزباني ٣٠٧ - ٣٠٨ (ص ١٧٥ ط فراج) : « وهو غوية بن سُلمى بن ربيعة .. جاهلي .. » ! هذا عن أبيه . أما الابن (قراد) فنص المرزباني على كونه جاهليّاً أيضاً . وقد أشار في ترجمته إلى الخلاف في اسمه فهو (قران) بالنون عند ثعلب ، و (قرانة) بالنون والتاء عند غيره . وقيل (قراد) بالدال ، ثم قال : « وأثبتها عندي قرانة بن غوية بن سُلمى بن ربيعة .. الصبي ، كان جواداً شاعراً جاهليّاً » ثم أنشد حماسيته ، وشعراً آخر له . انظر معجم الشعراء (القدسي) : ٢٢٧ (ص ٢٠٤ ط فراج) ، ومعجم الشعراء من مصادر الأستاذ المحقق ، ولكن لم يرجع إليه ، لافي ترجمة الشاعر (قراد) ولا في ترجمة أبيه (غوية) . ولم ينبّه هامش

الأستاذ عبد السلام هارون على أن في معجم الشعراء ترجمة لغوية وأنه جاهلي عند المرزباني . زد على ذلك أن الدكتور عبد الله عسيلان محقق الحماسة أيضاً ترجم لقراد ، وأحال على المرزباني في ترجمة الشاعر وتخريج الشعر . والدكتور سلطاني قد أحال على ديوان الحماسة في تخريج الحماسة .

وقد أشار المحقق الفاضل إلى أن أباه وجدّه شاعران وأن في ديوان الحماسة مختارات من شعرهما . قلت : وأخوه وعمه أيضاً شاعران . وقد اختار أبو تمام مقطوعة لعمه (أبي) في الحماسة ١ : ٢٨٧ ، وسيأتي ذكر أخيه .

أما الشعر الذي ورد في اللسان منسوباً إلى (غوية بن سلمي) فقد ورد له في الوحشيات : ٢٩٥ أيضاً) ولكنه كما نقل مصحح اللسان عن ياقوت (كابل) لفرعون بن عبد الرحمن المعروف بابن سلعة . وله أنشده الجواليقي في المعرب : ٣٤١ - ٣٤٢ قال : « أنشدني أبو زكريا ، قال أنشدني ابن برهان النحوي » . وقال الأستاذ أحمد شاکر في تعليقه على المعرب ، وهو يترجم لغوية : « .. هو شاعر جاهلي ، فنسبة البيت إلى غير معقولة .. » وانظر قصة مظلمته بين يدي الحجاج في العقد الفريد ١ : ٣٠ .

(١٠٤) ف ٥٢ ص ١٠٦ : ورد في كلام النري قول قراد :

ألا ليت شعري مايقول مخارق إذا جآوب الهام المصيح هامتي
كذا (يقول) في الأصل و (ب) فعلق المحقق قائلاً : « البيت للشاعر في ديوان الحماسة .. وشرح المرزوقي .. وشرح التبريزي ١ / ٤١٦

وجاء فيها في صدره (مايقولنُ مخارق) « .

قلت : وكذا (يقولنُ) بالنون الخفيفة في كتاب النري : ١٤٢ ،
فلعل (يقول) في كلام النري في أصل كتاب الغندجاني خطأ من
الناسخ .

(١٠٥) ف ٥٢ ١٠٦ س ٥ : ورد في تفسير النري للبيت : « فيقول :
مايقول ابن أخي إذا قُتلت وقَتَر في طلب ثأري . يحضه على طلب
ثأره » .

قلت : وكذا في الأصل و (ب) وهو تحريف في النص ، صوابه في
كتاب النري : ١٤٢ (.. إذا قُتلت وقَتَرني ؟ أيطلب بثأري ؟)
ثم أثبت المحقق (يحضه) من الحض . وفي الأصل و (ب) وكتاب
النري جميعا : (يحضه) من التخضض .

(١٠٦) ف ٥٢ ص ١٠٦ س ٣ : قال النري في شرحه إن مخارقاً ابن أخي
قراد بن غوية ، وأقره الغندجاني في نقده وتفسيره للبيت ، ثم قال في
آخر الفقرة : « ومخارق هو حيّان بن غوية » فاستشكله - بحق - الأستاذ
المحقق ، وقال في تعليقه ٣ : « كذا في الأصول ، وسيرد اسمه بعد سطور
(حيّان بن غوية) فهو إذاً أخو قراد ، وليس ابن أخيه ، إلا أن تكون
(عوية) بالمهمله ، ولم أجد في المصادر لديّ ماأجزم به » .

قلت : لايفيد كون (عوية) بالمهمله ، فقد ورد اسم أبي قراد
بالمعجمة والمهمله معاً ، فأثبتته المرزباني في العين المهمله (عوية) ثم قال :
« ويقال غوية ، بغين معجمة » والأستاذ المحقق نفسه في كتاب أسماء
خيل العرب للغندجاني أثبت مرة (ص ٢٣٠) بالمهمله ، وأخرى (ص

(١٠٦) بالمعجمة ولا يساعدنا هنا التبريزي ، فإنه لم ينقل في شرحه من هذه الفقرة .

وبعد ، فقد اتفق النري والغندجاني على أن مخارقاً ابن أخي قراد بن غوية . فهو أولى بالصواب ، والخطأ محتمل في الجملة التي وردت في آخر الفقرة . فإن لاحظنا أن المجهول في النص هو اسم أخي قراد ، وهو الذي يحتاج إلى التنبيه والتبيين ، فلعل صواب النص : ومخارق ابن حيّان بن غوية ، أو « وأبو مخارق هو حيّان بن غوية » فيكون (هو) تحريفاً للكلمة (ابن) أو سقطت كلمة (ابن) بعد (هو) أو كلمة (أبو) قبل (مخارق) . وهناك احتمال آخر هو أن يكون النص : « ومخارق هو حيّان بن سلميّ بن غوية » فسقط (سلميّ) وهو أخو قراد ، واسمه موافق لاسم جده (سلميّ بن ربيعة) وقد أورد القالي ٢ : ١٧٠ شعراً سلميّ هذا عن ابن الأعرابي . وانظر اللّالي : ٧٩٠ .

(١٠٧) ف ٥٣ ص ١٠٧ : ورد في أول الفقرة في كلام النري : « قال صّنان بن عبّاد اليشكري :

لكنه حوض من أودى بإخوته ريبُ النون فأمسى بيضة البلد »

ورد اسم الشاعر في هذه الفقرة ثلاث مرات : أولاً في كلام النري (صّنان بن عبّاد) ثم مرتين في كلام الغندجاني الذي يرى أن الشاعر (الصّنان بن النار) وقد ضبطه المحقق في المواضع الثلاثة بضم الصاد المهملة ، ولم يضبط النون بعد الصاد ، ولكن تفسيره في هامشه يدل على تخفيفها فإنه قال في تعليقه على الموضع الأول : « ذكره التبريزي في شرح الحماسة ١ / ٣٣٢ والصّنان هي الريح الطيبة ، ويطلق على الخبيثة ،

وصَّان التيس : ربحه عند هياجه . انظر اللسان (صن) « فالاسم (صَّان) عنده كغراب وكذا أثبتته في الفهارس ص ١٨٢ و ١٩٤ ، ولا أدري لماذا خالف الأصل و (ب) من غير تنبيه على أن اسم الشاعر مضبوط فيها بفتح الصاد المهملة وتشديد النون (صَّان) وكذا ضبط في شرح التبريزي ٢ : ٢٩٧ (طبعة الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد) ولو أراد تفسيره لم يعوزه معناه ، ففي القاموس المحيط (صن) : « الصَّان : الشجاع » .

وبعد ، فهل هما شاعران : أحدهما صَّان بن عباد والآخر الصَّان بن النار ، أو شاعر واحد تصحف اسمه واسم أبيه ؟ الذي يفهم من كلام الغندجاني أنها شاعران مستقلَّان ، إلا أن الشعر المذكور عنده لابن النار وليس لابن عباد ، لأنه قال في ردّه على النمري : « وقائل هذا الشعر هو الصَّان بن النار ، واسم النار قيس بن عبادة » فلم يشر الغندجاني إلى وقوع تصحيف في اسم الشاعر أو أبيه ، ولو عرف ذلك سواء من النمري أو غيره لأقام الدنيا وأقعد . فإن صحَّ هذا فنحن إذن أمام شاعرين : صَّان بن عباد والصَّان بن النار . أمّا الأول فنسب إليه هذا الشعر النمري وابن بَرِّي . وقد ضبط اسمه في أصل كتاب الغندجاني بفتح الصاد المهملة وتشديد النون (الصَّان) ولكن ضبط في اللسان (بيض) الذي نقل عن ابن بَرِّي ، بكسر أوّله (صَّان) وكلاهما ضبط قلم ، ولم أر من ضبط اسمه بالحرف ، ولا أعرف له ترجمة ولا شعراً غيره .

أما ثانيهما الذي نسب إليه الغندجاني هذا الشعر فشاعر معروف الاسم والنسب ، وقد تصحف اسمه - بدون شك - في الأصل و (ب) كليهما ، فإنّه (الضَّان) بفتح الضاد المعجمة وتشديد النون ، فقد أثبتته

الصغاني في التكملة وصاحب القاموس في باب الضاد المعجمة (ضن) وضبط الأخير (كشّاد) . وله أخوان : القعقاع - واسمه عمرو - وثوب . وكان ثلاثتهم شعراء في الجاهلية ، أبوهم قيس بن عبادة ، من بني عمرو بن ثعلبة ، أحد بني عدي بن جشم بن حبيب بن كعب بن يشكر بن بكر بن وائل . وعرف الإخوة ببني النار . وقالوا في تلقيبهم بهذا اللقب ، كما في القاموس ، إن امرأ القيس مرّ بهم ، فأنشدوه ، فقال : إني لأعجب كيف لا يتلئ عليكم بيتكم ناراً من جودة شعركم ، فقل لهم : « بنو النار » انظر القاموس (نور) والاشتقاق : ٣٤٢ ، ومعجم المرزباني (القدسي) : ٢٢٥ (ص ٤٢ فراج) ، والمؤتلف : ٩٣ . ولكن كلام الغندجاني يشير إلى أن النار لقب لأبيهم قيس بن عباد وأحب أن أنه هنا على تحريفات وقعت في المصادر في أسماء هؤلاء الإخوة وأبيهم « النار » فمنها :

- ١ - ماورد في القاموس (ضن) : « الضنّان بن المنّان ، كشّاد : شاعر » وكذا في التاج . قلت : (المنّان) تحريف (النار) . وقد سبق أن ذكر الفيروزبادي في (نور) بني النار الثلاثة .
- ٢ - في المؤتلف : ٩٤ (الضبّان) بالباء الموحدة ، وهو تصحيف كذلك .

- ٣ - ومنها ماورد في التاج (بيض) في نسبة هذا الشعر : « وقال المرزباني إن الشعر لثور بن الفار الشكري » . فحرّف اسم الشاعر وأبيه كليهما . والصواب : « لثوب بن النار » .

(١٠٨) ف ٥٣ ص ١٠٧ س ١٠ : وبعد تصحيح نسبة الشعر ، أشار الغندجاني إلى قصة الأبيات فقال : « وكان سبب هذا الشعر أن سبط بن

عبد الله أناه وقد أورد إبله وملأ حوضه ، فأخذ فوق يده ، وقدم إبله فأوردها بمائه الذي استقى ، فقال صنان :

لو كان حوض حمار ما شربت به إلا بإذن حمار آخر الأبد
الآيات . وحمار هو علقمة بن النعمان بن قيس بن ثعلبة .

ورد في هذه العبارة علمان : سمط بن عبد الله ، وحمار . وعلى الأول
ثلاث ملاحظات :

أولاً : كذا ورد (سمط) بالسين المهملة في الأصل و (ب) ولكن
ورد في شرح التبريزي بالشين المعجمة (شمط) ثلاث مرات : مرة في
التهيد وثانية في شعر ، وثالثة في قصة الشعر عن أبي رياش وكذا
بالمعجمة في اللسان (بيض) عن ابن برّي .

ثانياً : لم يضبط الاسم في الأصل و (ب) وضبطه المحقق بكسر أوله
وسكون ثانيه (سِمْط) والذي يدل عليه شعر الشكري أن الصواب في
ضبطه تحريك الثاني . وهو قوله في اللسان (بيض) عن ابن برّي ، وفي
شرح التبريزي ٢ : ١٥٢ قبل أبيات الحماسة :

لما رأى شمط حوضي له ترع على الحياض أتاني غير ذي لَدَد
والشعر من البسيط . ولم يضبط (شمط) في اللسان ، ولكن الأستاذ محمد
محي الدين عبد الحميد رحمه الله ضبطه بفتحتين (شَمْطُ) في طبعته لشرح
التبريزي ٢ : ٢٩٧ .

ثالثاً : قال الغندجاني إن سمطاً (أو شمطاً) إذا كان مافي الأصل
مصحفاً (ابن عبد الله الشكري واقتصر على ذلك . وكذا قال التبريزي
أولاً في قصة الآيات ، ولم يشر إلى مصدره ، ثم نقل عن أبي رياش أنه

حطان بن قيس بن عمرو بن ثعلبة بن عدي بن جشم بن حبيب بن كعب بن يشكر وكذا في اللسان عن ابن بَرِّي (شط بن قيس بن عمرو بن ثعلبة) فلعلّ قيساً هو عبد الله .

أما حمار فقال الغندجاني : « هو علقمة بن النعمان بن قيس بن ثعلبة » وبه قال أبو رياش وابن بَرِّي ، إلا أنها زادا بين قيس وثلعة (عمرو) وأخشي أن يكون قد سقط (عمرو) من نص الغندجاني . فإن صحّ ماتل أبو رياش وابن بَرِّي فإنّ (حماراً) ابنُ أخي (شط) . وقال المرزوقي إن حماراً أخو الشاعر ، ولعله استنبط ذلك من قوله في الحماسة :

لكنه حوض من أودى بإخوته ريبُ الزمان فأمسى بيضة البلد
ولا داعي بعد ذلك للتعليق على مقال المحقق الفاضل في الهامش ه
من هذه الفقرة : « لم أجد لهذا الخبر وأعلامه ذكراً في المصادر لديّ سوى ما نقله التبريزي في شرحه ١ / ٣٣٢ عن الغندجاني ، فيصرح باسمه حيناً ويفعل ذلك أحياناً » ، إلا مقال عن التبريزي . فأولاً : صواب الإحالة عليه ٢ : ١٥٢ ، وثانياً : لأرى أن التبريزي استفاد من الغندجاني في هذه الفقرة . وإلا لأشار إلى أن الشاعر الضّان بن النار ، واسم النار قيس بن عبادة ، وإنما نقل التبريزي عن أبي رياش ومصدر آخر لم يذكره ، ولكن ليس بالغندجاني ، فإنه نقل من ذلك المصدر أربعة أبيات أولها مطلع القصيدة ، وكأنها قبل أبيات الحماسة ، بينما لم يورد الغندجاني شيئاً منها في هذا الكتاب .

(١٠٩) ف ٥٣ ص ١٠٧ س ٤ : في نص الغندجاني وهو ينقل كلام

النمري : « .. في كلام يشبه هذا ليس له (إبانة) » .
 كذا أثبت المحقق بين القوسين (إبانة) وعلق عليه : « الكلمة في الأصل (إناء زبد) فرجحت ما أثبت » .

قلت : ما في الأصل عين الصواب ، ولكن المحقق الفاضل أخطأ في قراءته ، ولم يميز بين النص والهامش ، فالصواب في النص : (إثناء) بالتاء المثناة من فوق بعد الهمزة المكسورة ، وكذا في الأصل ، وقد وضع الناسخ النقطتين على التاء عمودياً هكذا (ائآ) وكتب تحت الكلمة بين السطرين (زبد) ، يعني معنى (الإثناء) . ولو رجع المحقق إلى نسخته المساعدة لوجد الأمر أشد وضوحاً ، فإن الكلمة (إثناء) قد وقعت فيها في آخر السطر ، فكتب العلامة الشنقيطي بجانبها عمودياً : (أي زبد) .

وقول الغندجاني (ليس له إثناء) مثل أخذه من قول الشاعر . وهو من أبيات منسوبة لقيس بن الخطيم في ديوان الحماسة : ٦١١ .

وبعض القول ليس له عياج كخض الماء ليس له إثناء وقد تمثل الغندجاني بالبيت كاملاً في فرحة الأديب : ٦٨ (الذي سبق أن حققه الدكتور سلطاني نفسه) أما في هذا الكتاب فعقب به الغندجاني على كلام النمري في ثلاثة مواضع ، وذلك بالتمثل بجزء منه . والموضعان الآخران قوله في ص ١١٢ : (... في كلام مثل هذا ليس له عياج) وفي ص ١٢٣ : (... مع كلام يشبه هذا كخض الماء) .

(١١٠) ف ٥٣ ص ١٠٧ : تمثل الغندجاني بالمثل : (لا يحمل) الملبن إلا الملبنون ..) وعلق عليه المحقق قائلاً : « الملبن : شيء يحمل فيه اللين ، ويبدو أنه كبير الحجم » .

قلت : هنا في الأصل و (ب) كليهما هامش كان من المفيد إثباته :
« الملبن شبه الهويح » وقد نقله الأستاذ حمد الجاسر في مقاله ، انظر مجلة
العرب ٩ : ٢٧٦ . ومثله في التاج (لبن) : « شبه الحمل » .

(١١١) ف ٥٤ ص ١٠٨ : نقل الغندجاني كلام النري : « قال ابن أخت
تأبط شرا ويقال إن خلفا الأحمر صنعها ونخلها إياه ، وما استدلّ به على
ذلك قوله فيها : (جلّ حتى دقّ فيه الأجل) فإنّ الأعرابي لا يكاد
يتغلغل إلى مثل هذا » . ثم رد الغندجاني على النري ، وزعم أن الدليل
على كونه مولداً أنه ذكر فيه سلعاً وهو بالمدينة وقتل تأبط شرا في بلاد
هذيل . وعلق المحقق الفاضل على قوله (ابن أخت تأبط شرا) في
الهامش ٢ قائلا : « هو الشنفرى » وترجم له ، ثم في الهامش ٣ ترجم
لخلف الأحمر ، ثم في الهامش ٤ علّق على البيت بقوله : « .. وقد اختلف
العلماء في قائل هذه المراثية بين : تأبط شرا نفسه يرثي نفسه ، أو ابن
أخته ، أو للشنفرى وهذا أرجحها ، أو أنها من صنيع خلف الأحمر نخلها
الشنفرى » .

قلت : لم يكن المحقق الفاضل ليكتب تعليقاته في نسبة القصيدة على
هذا الوجه لو اطلع على المقال النفيس الذي ديجته يراعة إمام العربية
وجهبذ الشعر العربي المتيق الأستاذ العلامة محمود محمد شاكر حفظه الله ،
ونشر في سيع حلقات في مجلة المجلة سنة ١٩٦٩ بعنوان « نط صعب ونمط
مخيف » ، أي قبل ١٦ سنة من نشر كتاب الغندجاني هذا . وقد تناول
فيه كاتبه هذه القصيدة الجاهلية تناولاً شاملاً دقيقاً ، وشرحها شرحاً
لأنظير له ، وبحث قضية نسبتها بحثاً وافياً لأمزيد عليه . وطبق عليها
منهجه لمدارسة الشعر الجاهلي ، وهو خليق بأن يطلع عليه كل من يهـمه

أمر الشعر الجاهلي ، وأرى أن يوصى طلاب جامعاتنا في جميع كلياتها بطلالة هذا المقال ومراجعتة واستيعاب مطالبه ومباحثه ، ليقفوا على المنهج الراسخ الشامخ المستقيم للبحث والدراسة والنقد وليعلو بهم هذا المقال على أسرار البيان العربي الذي أنزل الله به كتابه العربي المبين . ولعل المحقق الفاضل لم يطلع كغيره من كثير من الباحثين على المقال المذكور ، لأنه نشر في مجلة علمية أدبية ، وما أكثر الحواجز في بلادنا دون انتشار العلم والثقافة ، وإطلاع قطر على إنتاج قطر آخر ، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وتشتتها وضيعاها .

وبما أن الدكتور سلطاني رجح أن القصيدة للشنفرى وأنه ابن أخت تأبط شرا ، أحب أن أورد هنا مقالته العلامة محمود شاكر بهذا الصدد :
« وأما من نسبها إلى « الشنفرى » الجاهلي ، متردداً أو غير متردد ، فأقدمهم جميعاً ابن دريد (رقم : ٣ ، ٩) ثم أبو الفرج الاصفهاني (رقم : ٨) ثم البكري (رقم : ٣ ، ٩) . فلو صح ماذكره صاحب ديوانه المخطوط من أن أم الشنفرى « كانت سبية في هذيل بعد » ، وذلك في مقدمة لاميته المشهورة باسم « لامية العرب » فإن هذا السبي الذي لحقها ، خليف أن يحمل خال الشاعر أخا أمه ، على الفارة على هذيل والنكاية فيها ، حتى إذا ماقتلته ، جاء ابن أخته الشنفرى فأوقع بهذيل وبلغ منها ، والشنفرى يومئذ شاعر معروف مشهور ، فهذا وجه ، ولكننا لانجد له مايعضده في أخبار هذيل وأشعارها ، ولا في الذي وصل إلينا من شعر الشنفرى وأخباره . هذا مع ماأجده أيضاً من بعد بيان هذه القصيدة ، عن بيان الشنفرى في قصائده التي انتهت إلينا ، على قتلها .

« وأما من نسبها إلى « الشنفرى » ، وجعله « ابن أخت تأبط شرا » (رقم : ٧) فهذا باطل من وجوه ، أشدها : أن صحيح شعر تأبط شرا ،

دالّ على أن الشنفرى مات قبله ، وأنه رثاه بقصيدة رواها أبو تمام في كتاب الوحشيات (رقم : ٢٠٨) ، وأبو الفرج في الأغاني (٢١ : ٨٩) . هذا على أننا لم نجد في كتاب آخر قط : أن الشنفرى كان « ابن أخت تأبط شراً » وأول ما وجدناه عند ابن برّي . وهو متأخر جدا ، في القرن السادس الهجري ، ولم ينقله عن أحد ولم ينسبه إلى سابق ، ثم تابعه عليه صاحب الخزانة في القرن الحادي عشر ، وكأنه خلط بين الأقوال ، إذ رأى الشعر منسوباً إلى « الشنفرى » ومنسوباً إلى « ابن أخت تأبط شراً يرثيه » ، ورأى في القصيدة قوله : « إن جسمي بعد خالي لخلّ » فقال : « يعني بخاله تأبط شراً ، فثبت أنه لابن أخته الشنفرى » . وفعل ابن بري ذلك ردا على الجوهري (كما سلف رقم : ١) حين نسب الشعر إلى تأبط شراً . أما ما جاء في (رقم : ٧) أيضا من نسبة مثل هذا الخلط إلى ابن دريد ، في لسان العرب مادة (خلل) فهو تصرف معيب من صاحب لسان العرب ، لأنه نقل نص ابن دريد في الجمهرة (١ : ٦٩) وهو : « وروى البيت المنسوب إلى الشنفرى أو تأبط شراً » فكتب مكانه : « ابن أخت تأبط شراً » فهذا شيء لا يعتد به .

« لم يبق بعد ذلك إلا نسبتها إلى مجهول هو : « ابن أخت تأبط شراً ، يرثي خاله تأبط شراً الفهمي ، وكانت هذيل قتلته » وأقدم من قاله هو ابن عبد ربه الاندلسي (رقم : ٤) : أو نسبتها إلى مسمى ، وهو « ابن أخت تأبط شراً ، خفاف بن نضلة ، يرثي خاله ، وكانت هذيل قتلته » وانفرد بهذه التسمية البكري (رقم : ٣ ، ٦) ... هذا على أنني لم أجد من ذكر « خفاف بن نضلة » فيما بين يدي من الكتب ، ولكن البكري الذي قال ذلك ، على تأخر زمانه ، كان جيد التحري شديد الاستقصاء .

(للبحث صلة)

فهرس الجزء الرابع من المجلد الرابع والستين

الصفحة (المقالات)

٥٢٩	الدكتور إحسان النص	كتب الأنساب العربية
٥٨١	الدكتور شاكرا الفحام	ترجمة حميد بن ثور (القسم الثاني)
٦٠٢	الدكتور صادق فرعون	نواة لمجموع الموسيقى (القسم الخامس)
		قصيدة في مشكل اللغة وشرحها لأبي بكر بن الأنباري
٦١٧		تحقيق الأستاذ عز الدين البيدوي النجار

(التعريف والنقد)

إصلاح الإصلاح (القسم الثاني)

٦٩٤	الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي
-----	---------------------------------

(آراء وأنباء)

٧٤٧	الدكتور شاكرا الفحام	من سهو العلماء
٧٥١		الكتب والمجلات المهداة لمكتبة المجمع خلال الربع الثالث من عام ١٩٨٩
٧٥٦		فهرس العدد
٧٥٧		فهرس المجلد